مجلة نسوية غير دورية
تصدرها مؤسسة المرأة الجديدة

العدد الثالث والعشرون
أغسطس 2025

# النساء والتنمية المستدامة

طيبة

## مؤسسة المرأة الجديدة

مؤسسة المرأة الجديدة منظمة مصرية غير حكومية ذات توجه نسوى وقد بدأت نشاطها عام ١٩٨٤ بتشكيل مجموعة غير رسمية ثم قامت بالتسجيل في عام ١٩٩١ كشركة مدنية غير هادفة للربح باسم مركز دراسات المرأة الجديدة. ثم سجلت كمؤسسة خاصة طبقاً للقانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ مع وزارة الشئون الاجتماعية باسم مؤسسة المرأة الجديدة. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحقوقهن الإنجابية والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وفى هذا الإطار ترى المؤسسة أنه لا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة التحرر من القمع.

## أهداف المؤسسة

- المساهمة فى بناء وتطوير حوار وخطاب يركزان على حقوق النساء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من منظور تأثير الظروف الحالية على حالة النساء.
- الإسهام فى تغيير هيمنة الثقافة الأبوية والذكورية السائدة اجتماعياً تعزيز ودعم النساء المهمشات اللواتى يعانين أشد المعاناة من أثر السياسات المختلفة من أجل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس والمطالبة بحقوقهن.
- المساهمة في تطوير حركة نسائية منظمة وضاغطة فى مصر قادرة على إنجاز تطوير في حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- تعزيز آليات الديمقراطية وبناء المجتمع المدنى من خلال المشاركة الكاملة للفئات المهمشة والمحرومة في المجتمع.
- الإسهام في تغيير السياسات التي تؤثر سلبياً على وضع النساء فى المجتمع سواء فى المجال العام أو الخاص.
- تفعيل آليات التضامن بين جميع الجهود العالمية القاصدة لدعم ممارسة النساء لحقوقهن وربطها بتطور العدالة فى مجتمعات ترفض جميع أشكال القهر والتسلط.

**الآراء الواردة في المقالات تحمل وجهة نظر كاتباتها، ولا تعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة**

طيبة

العدد الثالث والعشرون ـ أغسطس ٢٠٢٥

**رئيسة تحرير العدد**

أمل حمادة

**سكرتيرة تحرير العدد**

يارا صالح

**هيئة التحرير**

آمال عبد الهادي الدروي

إيمان عبد الواحد أبو زيد

سلاف طه

منى إبراهيم متولي

نولة درويش يوسف

نيفين عبيد فهيم

هالة كمال

**الهيئة الاستشارية**

إلهام عيداروس

خالد فهمي

سلمى النقاش

سلمى شاش

عماد أبو غازي

هويدا عدلي

ياسمين الرفاعي

يسري مصطفى

(الأسماء مرتبة أبجديًا وفق الاسم الأول مع حفظ الألقاب)

مجلة نسوية نظرية غير دورية
الثالث والعشرون ـ أغسطس ٢٠٢٥
رقـم الإيـــداع : ٢٠٠٣/١٢١٣٨
العنـــــــوان : ١٩ ش سالم سالم، العجوزة، خلف كافتيريا نعمة
تليـفـــــــون : ٢٠٢-٣٣٣٨٢٧٠٦
بريد إلكتـــروني : nwrc@nwrcegypt.org
الموقع الإلكتروني : www.nwrcegypt.org

تصـمـيـــم : أماني أبوزيد، أيمن حسين
طبـــــاعـة : بروموشن تيم، تليفون: ٣٣٣٦٧٤٤٩

newwomanfoundation
newwomanfoundation
NewWomanFoundation
newwomanfoundation
@nwf_woman
nwrcegypt.org

# المحتـــــويـات


**الافتتاحية** — أمل حمادة — ٥

- **دراسات**

- التحولات في المفاهيم التنموية المتعلقة بالنساء: قنوات البلوجرز نموذجًا — هبة صلاح — ١٤
- التحيز القائم على النوع الاجتماعي في التعليم الفني والتدريب المهني في مصر — رانيا عاطف — ٣١
- التنمية المستدامة والمجال العام: قراءة نسوية في إقصاء النساء وتحقيق العدالة الاجتماعية — مهجة جودة — ٥٦
- المرح والحق في المدينة للإناث: دراسة حالة: ممارسة "Skate" في ساحة جامعة القاهرة في العطلات الأسبوعية — سلمى حسن — ٦٥
- الغضب الرقمي كشرط للعدالة: العنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر وتأثيره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة — سارة الغباشي — ٧٨

- **ترجمات**

- ما الذي نعنيه حين نتحدث عن "ترشيد النمو"؟ — رقية ممدوح الجعفري — ٨٩
- الحد من العنف ضد النساء والفتيات في دول الجامعة العربية: مراجعة منهجية للتدخلات الوقائية — ياسمين أبو الأغا — ١٠٣

- **عروض كتب**

- عرض كتاب "رجال يكرهون النساء" لـلورا بيتس — حبيبة محسن — ١١٥

- **مساهِمات العدد** — ١٣٧

# افتتـــاحـيـة العدد

## هل ما زالت أجندة التنمية المستدامة هدفًا قابلاً للتحقق؟

في مطلع هذا العام، وفي وسط التحديات البيئية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التي يواجهها العالم، خاصةً في جنوبه، أعلن الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب سلسلة قرارات أثارت اضطرابًا واسعًا في مجال التنمية الدولية؛ فقد قرَّر إيقاف هيئة المعونة الأمريكية وإنهاء جميع مشروعاتها حول العالم، تبع ذلك قرار آخر بسحب التمويل الأمريكي من عدد من المؤسسات الأممية. أعقب هذه القرارات إعلان بعض الدول الأوروبية عن تخفيض ميزانيات المعونات الدولية أو إعادة توجيه مواردها نحو الدفاع والتسليح، وذلك بالتزامن مع دخول أجندة التنمية المستدامة، التي أطلقتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، في مرحلة مراجعة شاملة مع اقتراب عام ٢٠٣٠. في الوقت نفسه، تُظهر العديد من التقارير الأممية والدراسات الأكاديمية تباطؤ بعض الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تفاوت صارخ بين الدول في مدى قدرتها على إحراز تقدم في تحقيق بعض الأهداف.

وفقًا لتقرير حديث صادر عن الأمم المتحدة، هناك تخوُّف من بقاء نحو ٧٪ من سكان العالم في دائرة الفقر المدقع (٢,٢٥ دولار للشخص الواحد يوميًا) بحلول عام ٢٠٣٠، مع تمركز معظم هؤلاء السكان في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا. أما بالنسبة للجوع، وهو الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، فتشير تقارير مماثلة إلى أن حوالي ٦٠٠ مليون شخص قد يعانون من الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. لا يتعلَّق هذا التدهور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقط بقدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد سياسات داخلية فعَّالة، بل يرتبط أيضًا بشبكة معقدة من العوامل، بعضها داخلي، وبعضها الآخر يتصل بالسياسات الدولية للدول الكبرى والمؤسسات الدولية، والتي لم تسهم في معالجة مشكلة الفقر بقدر ما عمَّقت معاناة العديد من دول الجنوب. إلى جانب ذلك، تأتي التحولات المناخية وتأثيرها على إنتاج الغذاء في العالم، والحروب بين الدول التي عطّلت سلاسل الإمداد، فضلاً عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩ التي أثرت على اقتصادات العالم كله.

ورغم هذه الصورة القاتمة فيما يتعلَّق بالهدفين الأولين على قائمة أهداف التنمية المستدامة، شهدت مجالات أخرى بعض التحسن، فقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي لكل من الذكور والإناث على مستوى العالم، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه نظيفة لتصل إلى نحو ٧٠٪، كذلك أدَّت السياسات والبرامج الداعمة لتحقيق المساواة بين الجنسين إلى تحسن ملحوظ في نسب تمثيل النساء في مؤسسات صنع القرار على المستوى السياسي، إلى

جانب انخفاض ملحوظ في معدلات ختان الإناث عالميًا، ومع ذلك لا تزال بعض المؤشرات السلبية مستمرة، مثل تصاعد معدلات العنف الجنسي وعنف الشريك الحميم، واستمرار التمييز الاجتماعي ضد النساء، ووجود قوانين تمييزية في عدد من الدول.

إن استمرار هذه التحديات يجب ألَّا يجعلنا نيْئَس من أهمية وجود مؤشرات التنمية المستدامة التي تحظى بحد أدنى من الاتفاق على المستوى العالمي، ولكن ما يجب التركيز عليه في المرحلة القادمة هو الترابط والتقاطعية بين أهداف التنمية المستدامة؛ إذ قد يؤدي النجاح في مؤشر معين إلى دفع مؤشرات أخرى أو أهداف أخرى نحو التقدم، كما أن الفشل في أحد الأهداف قد يتسبب في تعثر أهداف أخرى. لكن الأهم من ذلك هو إدراك أن هذه العلاقة الميكانيكية بين النجاح في مجال وآخر هي علاقة غير واقعية، فهناك العديد من العوامل والمتغيرات التي قد تتداخل لتفصل بين النجاح النسبي في القضاء على الفقر وتحقيق العدالة المناخية أو حتى المساواة بين الجنسين، هذا التشابك والتعقيد في تحليل أجندة التنمية يستدعي نقاشًا أكاديميًّا وعمليًّا حول المؤشرات وكيفية تطويرها وتكييفها وفق السياقات المختلفة.

في هذا السياق، تبرز جملة من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من النقاش. فمن ناحية، يطرح السؤال حول مستقبل المؤسسات العاملة في مجال التنمية الدولية، والتحوّلات التي قد تطرأ على أجنداتها ومدى ارتباطها بأولويات التنمية العالمية. ومن ناحية أخرى، يثار التساؤل حول مستقبل الفاعلين في مجال التنمية الدولية، سواء على مستوى المؤسسات الدولية أو الفواعل الدوليين، وتأثير ذلك على قضايا النساء واحتياجاتهن.

فعلى سبيل المثال، أُنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠١٣ لتعكس اهتمامًا دوليًا بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء، ولضمان القضاء على القوانين والممارسات التمييزية ضد النساء في مختلف أنحاء العالم. وقد مثّل وجودها، ولا سيما في دول الجنوب العالمي، التزامًا أمميًا بتعظيم الجهود المبذولة في هذا المجال. وخلال الأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، قدّرت الهيئة إجمالي إنفاقها على المشروعات المتعلّقة بالمرأة بنحو ٩١٥ مليون دولار، تركز معظمها في مجالات مكافحة العنف ضد النساء. وفي المقابل، ترصد تقارير «رويترز» تأثير قرارات الرئيس الأمريكي المتعلقة بخفض المعونة الأمريكية وإعادة توجيهها، إذ تشير التقديرات إلى أن هذه القرارات أدّت إلى تعريض ما يزيد على ١٤٠ منظمة عاملة في مجال حقوق المرأة إلى مخاطر تقليص برامجها أو الإغلاق الكامل، وهو الأمر الذي تزداد خطورته في ظل استمرار تعرّض العديد من النساء لممارسات عنيفة، سواء على المستوى الشخصي أو في إطار الممارسات القانونية التمييزية، لا سيما في ظل تصاعد الصراعات المسلحة والأزمات المناخية التي تتسبّب في تزايد موجات الهجرة غير النظامية.

وعلى مستوى آخر، يبرز التحوّل في هيكل تمويل التنمية الدولية مع صعود نجم الصين وبروزها كلاعب مهم في النظام الدولي، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي. فما هي أولويات الصين التنموية؟ وما طبيعة تحالفاتها الدولية؟ وما القضايا

التي تحظى باهتمامها، والتي ستتصدر قائمة التمويل الصيني؟ إذ تكشف نظرة سريعة إلى أولويات الصين التنموية عن ملامح تحوّل محتملة في خريطة التمويل العالمي.

وأخيرًا، وفي ضوء إصرار حكومات الشمال العالمي على تجاهل جرائم الإبادة المرتكبة بحق الشعبين الفلسطيني والسوداني منذ أعوام، تظل هناك شكوك حقيقية حول مدى جدية الحكومات في الالتزام بتحقيق أجندة أممية للتنمية المستدامة تكون حقيقية وفعّالة، وتهدف فعلاً إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق العدالة وبناء مجتمعات عادلة وسلمية.

ينشغل هذا العدد بالتركيز على أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بأوضاع النساء. ولا يقتصر ذلك على الهدف الخامس المتعلّق بتحقيق المساواة بين الجنسين، بل يتقاطع مع مجمل الأجندة الأممية؛ إذ إن القضاء على الفقر والجوع، وضمان الحق في التعليم والعمل والمسكن وغيرها من الحقوق، هي قضايا لا يمكن فصلها عن أوضاع النساء بوجه عام.

وفي الصفحات التالية، نستعرض معك عزيزتي القارئة / عزيزي القارئ محتويات هذا العدد، على أمل أن تكون مقدمة لمزيد من النقاش والاشتباك مع خطاب التنمية المستدامة وأجندتها ومؤسساتها.

## نظرة على محتوى العدد

في هذا العدد، تشارك معنا نخبة من الكاتبات الشابات المتميزات، صاحبات الخبرة المعمقة في العمل التنموي على المستويين المحلي والدولي، وفي مؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات أكاديمية. نستهل العدد بمقالة للباحثة هبة صلاح، التي تتناول فيها التحولات في المفاهيم التنموية المتعلقة بالنساء، مركِّزة على قنوات البلوجرز كنموذج للتحولات في علاقة النساء بالمساحات العامة الافتراضية، باعتبارها أحد أشكال أسواق العمل الجديدة. في هذه الدراسة، أجرت الباحثة مقابلات مع مجموعة من النساء صاحبات الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى بعض المتابعات، في محاولة لاكتشاف تأثير تلك القنوات على مفهوم عمل المرأة، خاصة فيما يتعلق بالعمل اللائق والتمكين الاقتصادي، كما تسلِّط الدراسة الضوء على المساحات الجديدة التي وفَّرتها هذه القنوات لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للنساء، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية المستمرة كالفقر والبطالة.

وعلى عكس الدراسات السابقة التي ركَّزت على الأبعاد الاجتماعية لهذه الصفحات، وخصوصًا ما أثير إبان أزمة قضية «فتيات التيك توك» حول تأثير المحتوى الذي تقدمه هذه الصفحات على قيم «الأسرة المصرية»، اختارت هبة صلاح أن تركز على علاقة النساء بأسواق العمل الافتراضية، وعلاقتها بمفاهيم العمل اللائق ومدى قدرتهن على تطويع هذا المجال لاحتياجاتهن وإمكاناتهن. كما تناولت الدراسة أبرز التحديات التي تواجه النساء العاملات في هذا المجال، مثل غياب

الحماية الاجتماعية والفجوة الرقمية وغياب الأطر القانونية المنظمة، مما يحدّ من قدرتهن على بناء مسارات مهنية مستدامة.

وعلى الرغم من أن العديد من النساء ينظرن إلى هذا النوع من العمل كفرصة فريدة للتمكين، يجعل غياب الأمن الوظيفي تحقيق الاستقلال الاقتصادي على المدى الطويل أمرًا بالغ الصعوبة، فرغم ما توفره هذه المنصات من فرص جديدة، تبقى التحديات المرتبطة بالبيئة الرقمية عائقًا رئيسيًّا أمام النساء، خاصةً مع اعتماد المنصات على خوارزميات تحدد أي نوع من المحتوى يلقى الرواج والانتشار، وغالبًا ما تكون هذه المعايير منحازة نحو المحتوى الذي يتماشى مع متطلبات السوق والإعلانات، مما يحدُّ من تنوُّع المحتوى النسائي ويحصره في مجالات مثل الموضة والترفيه. وفي هذا السياق، تؤكد الدراسة أن هذه الخوارزميات قد تشكِّل حاجزًا إضافيًّا أمام النساء، مما يعيق استغلالهن للفضاءات الرقمية في تطوير أعمالهن وتوسيع آفاقهن المهنية، ويحدُّ من قدرتهن على تحقيق تحول حقيقي في علاقات القوى والأدوار الجندرية في المجتمع.

تعيدنا رانيا عاطف إلى أرض واقع العمل، لتستعرض علاقة التعليم الفني بسوق العمل، باعتباره أحد الأنظمة التعليمية التي تسهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد. ومن ثم، تتجه الدول الآن نحو الاستثمار في أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني بهدف إعداد عمال وفنيين يمتلكون المهارات والمعرفة اللازمة لتلبية توقعات واحتياجات سوق العمل، كما يتيح هذا النظام للمواطنين فرصة اكتساب المعرفة وتطوير المهارات الضرورية، مما يهدف في النهاية إلى تقليل معدلات البطالة.

ومع ذلك، يُلاحظ وجود نقصًا واضحًا في الأدبيات التي تتناول الجوانب المرتبطة بالنوع الاجتماعي في التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) في مصر، مما يجعل من الصعب تكوين فهم دقيق لواقع التعليم الفني وسوق العمل المرتبط به، ويسهم في النهاية في ترسيخ المفاهيم الجندرية التقليدية المتعلقة بأدوار النساء والأعمال اللائقة لهن.

في دراستها، تشرح رانيا المسارات الثلاثة الرئيسية داخل قطاع التعليم الفني في مصر: التعليم المهني، التعليم الفني العام، والتعلم القائم على العمل. وتسلط الضوء على الفجوة الجندرية الواضحة في بعض هذه المسارات، إذ تظهر الأدبيات، على سبيل المثال، أن الرجال يشكلون النسبة الأكبر في القطاعات الصناعية والتكنولوجية، بينما تتركز النساء في قطاع السياحة ضمن التعليم الفني، مما يعكس التصورات النمطية المرتبطة بأدوار الجنسين في سوق العمل الفني. وتنطلق الورقة من رسالة الماجستير الخاصة برانيا في الماجستير المهني في النوع والتنمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حيث تناقش الأسباب المرتبطة بتفسير هذه الفجوة في التعليم الفني من زاويتين: أولاً، الأدوار المبنية على النوع الاجتماعي: وهي العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على قرارات النساء بشأن الالتحاق بتخصصات معينة، وتدفعهن إلى اختيار

مجالات معينة، وثانيًا تصورات أصحاب العمل: إذ يميل العديد من أصحاب العمل إلى الاعتقاد بأن النساء أكثر عرضة لترك العمل بعد الزواج أو الإنجاب، مما يجعلهم يترددون في توظيف النساء في قطاعات تتطلب مهارات تقنية أو دوامًا طويلاً، حتى وإن أظهرت بعض النساء رغبة في التركيز على حياتهن المهنية، فمازال أصحاب العمل لديهم نفس الاعتقاد بأن النساء يميلن إلى ترك العمل أو على الأقل تقليل ساعات العمل. ولذلك يستمرون في تقليل فرص فتح المجال أمام العاملات والفنيات بنفس القدر الذي يتم تقديمه لنظرائهن الذكور.

وفي هذا السياق، تدرس رانيا التأثير الذي يمارسه كل من الآباء والأقران ومطورو المناهج والمعلمون ومرشدو التوجيه المهني في المدارس على توجهات الطلاب والطالبات نحو مسارات معينة في التعليم الفني، إذ لا تزال التوقعات الاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في تحديد مساراتهم المهنية. تعتمد الورقة على مقابلات أجرتها الباحثة مع مجموعة من الطلاب والمعلمين وأصحاب المصلحة، لبحث سبل دمج النوع الاجتماعي في التعليم الفني في مصر، وتسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة لتحقيق بيئة تعليمية أكثر شمولية ومراعية للنوع الاجتماعي.

تأخذنا مهجة جودة في رحلة نظرية لمناقشة علاقة النساء بالمساحات العامة، باعتبارها واحدة من أهم الفضاءات التي تُمارَس فيها أنشطة التنمية المستدامة، مثل العمل بأجر والمشاركة السياسية والوصول إلى الموارد والخدمات العامة. تنطلق مهجة من زاوية ترى أنه رغم الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن إطار التنمية المستدامة، فإن المجال العام لا يزال غير محايد جندريًا، فهناك أنماط متعددة ومتداخلة تُعيد إنتاج إقصاء النساء. ومن هنا، يتناول المقال الآراء المختلفة التي تسعى إلى تفكيك جندرة المجال العام، ودراسة إمكانية تحويله إلى أداة تدعم النساء بدلاً من كونه فضاءً يُكرِّس لإقصائهن. تركز مهجة على الانتقادات النسوية التي طرحتها نانسي فريزر وآخريات لمفهوم المجال العام كما قدّمه هابرماس، الذي يُعدّ أبرز المنظّرين لهذا المفهوم. وتتمحور هذه الانتقادات حول: الأبعاد الطبقية لمفهوم هابرماس، إذ ترى النسويات أن المجال العام كما صاغه يخدم الطبقات المهيمنة ويُقصي الفئات المهمشة، مما يُعيد إنتاج هياكل السلطة الطبقية. كذلك، تغفل رؤية هابرماس الفجوات البنيوية في الوصول إلى المجال العام، حيث إمكانية وصول متساوية، متجاهلةً الفروق الجندرية والعرقية والاجتماعية التي تُعيق الوصول الفعلي لكثير من الفئات. بالإضافة إلى تبني هابرماس لتصور صارم للفصل بين المجالين العام والخاص، وهو الأمر الذي انتقدته المدارس النسوية بشكل أساسي. تصور هابرماس يركز على حصر مساحات النقاش والتفاعل في أيدي طبقات بعينها في حين يغفل تمامًا مشاركة العديد من الفئات الأخرى المهمشة، مما يعكس بشكل واضح تجاهل التعددية، كما أنه لا يعترف بوجود تفاوت فيما بين الأفراد من حيث القدرة على الوصول لتلك المساحات.

ثم تنتقل الورقة لمناقشة العلاقة بين التنمية المستدامة والمجال العام من عدسة نسوية، مركّزة على كيفية تعريف أدوار النساء

في برامج وسياسات التنمية. وفقًا لمهجة، فإن نماذج التنمية السائدة، التي تتبنى سرديات الرأسمالية وممارساتها النيوليبرالية، لا تُعامل النساء كفاعلات مستقلات بقدر ما تستدعيهن لأداء أدوار محددة تتماشى مع روايات الدولة والمؤسسات الدولية حول التمكين. وترى مهجة أن التنمية وممارساتها في مصر لا تكتفي بإعادة إنتاج الأدوار التقليدية للنساء، بل تُعيد أيضًا ترسيم حدود المجال العام ليظل خاضعًا لآليات تمثيل محددة سياسيًا واجتماعيًا لصالح فئات وأدوار معينة.

تصل الورقة إلى خلاصة مفادها أن المجال العام الذي تصوغه التنمية المستدامة، بدلاً من أن يكون مساحة للتفاوض والمساءلة، يتحول إلى مساحة تمثيل تحدد فيها حدود المشاركة مسبقًا، بما يتماشى مع أولويات الدولة والمؤسسات الدولية. وفي هذا الإطار، يصبح التمكين الاقتصادي للنساء أداة لإعادة إنتاج الهيمنة بدلاً من تفكيكها، حيث يتم توظيف النساء في مواقع محددة داخل المشروعات التنموية كـ»مستفيدات» من دون الاعتراف بهن كفاعلات سياسيات قادرات على مساءلة وتغيير منطق التنمية ذاته.

ترتبط هذه المقالة بشكل وثيق بمقالة سلمى حسن حول مفهوم «الحق في المرح في المدينة»، والتي تركز فيها على ساحة جامعة القاهرة والأنشطة الترفيهية التي تمارسها الفتيات خلال عطلات نهاية الأسبوع، بوصفها مساحة للتفاوض حول الوجود والتواجد وإعادة التفكير في الأدوار الجندرية. اعتمدت سلمى في دراستها على أسلوب الملاحظة بالمشاركة لمتابعة سلوك الفتيات في هذه المساحة أثناء العطلات الرسمية، إلى جانب إجراء مقابلات سريعة معهن، بهدف فهم الدوافع التي تشكل سلوكهن في هذه المساحة تحديدًا؛ إذ تتحوَّل الساحة، التي تُحكم طوال أيام الأسبوع بثقافة المجتمع المحافظة -مثلها مثل بقية المساحات العامة- إلى فضاء للمرح والترفيه، لا يختلف فيه سلوك الفتيان عن الفتيات من حيث اللعب والجري والضحك، ولكن فقط في العطلات الأسبوعية.

وفي هذا السياق، تطرح الدراسة تساؤلات حول ما إذا كان هناك عُرف اجتماعي يُجيز ما هو محظور في حركة الجسد لدى النساء والفتيات في أيام العطلات الأسبوعية فقط، أم أن هذا السلوك غير المُقيد يُعد محاولة مؤقتة لاحتلال المساحات العامة للترفيه، أو تفريغًا للرغبة في الانطلاق والتحرر، حتى وإن كان ذلك لفترة زمنية قصيرة.

تنطلق الدراسة من مفهوم هنري لوفيفر حول «الحق في المدينة»، باعتباره لا يقتصر على الحق في الوصول إلى المساحات العامة، بل يشمل أيضًا الحق في إعادة تشكيلها وإعادة تعريفها. وفي هذا الإطار، تتناول سلمى مفهوم «أدائية النوع» في تلك المساحات، مشيرة إلى أن بعض الفضاءات غير المحايدة جندريًا أو طبقيًا قد تتيح للنساء حرية نسبية، كما هو الحال في بعض مراكز التسوق الواقعة في أطراف القاهرة والجيزة والتي تحمل طابعًا طبقيًّا أعلى، ورغم هذه الحرية النسبية، تظل الرقابة المجتمعية قائمة، سواء فيما يتعلق بالمظهر الخارجي للنساء أو بطريقة حديثهن، سواء كنّ في المساحات العامة أو الخاصة.

وتؤكد سلمى أن الأنشطة الترفيهية -أو «المرح» كما تصفه- لا ينبغي أن يُفهم فقط بوصفه فعلاً ممتعًا عابرًا، بل هو عملية معقدة تنطوي على التفاوض مع القيود الاجتماعية والجندرية، فاللعب والضحك والحركة تُصبح أدوات للمقاومة الاجتماعية، فهي تُعيد النساء عبرها تشكيل المساحات العامة وتحويلها إلى فضاءات للتعبير عن الذات والحرية، حتى وإن كان ذلك من خلال أفعال بسيطة كالجري أو التزلج أو اللعب.

تكشف الدراسة أيضًا عن أن ساحة جامعة القاهرة ليست فقط مساحة للتفاوض الجندري عبر ممارسة الرياضة، بل هي أيضًا مساحة للتضامن الاجتماعي. فالنساء والفتيات يتشاركن في تعليم بعضهن البعض مهارات جديدة، مثل التزلج، بينما تشجع بعض الأسر فتياتها على الانطلاق في هذه المساحة، مما يجعل هذا الفعل الترفيهي أداة مقاومة يومية بسيطة ضد القيود الاجتماعية المفروضة عليهن. لكن هذه المقاومة اليومية التي توثّقها سلمى تبدو غير كافية في مواجهة موجة العنف ضد النساء، وهي القضية التي تركز عليها الباحثة سارة الغباشي في ورقتها. تناقش سارة حاجة النساء إلى خلق رأي عام ضاغط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في حالات العنف، خاصة مع تصاعد عدد الجرائم التي راحت ضحيتها فتيات ونساء على يد شركاء حاليين أو سابقين. وتربط سارة بين تصاعد هذا العنف ضد النساء وتأثير العدالة المتأخرة في تلك القضايا، موضحة كيف يؤثر غياب المحاسبة السريعة والفعّالة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الخامس المرتبط بالمساواة بين الجنسين، والهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدالة.

لا ينتهي العدد عند الدراسات السابقة، بل نستكمله مع تجربتين مختلفتين في الترجمة والتعريب لأوراق مكتوبة باللغة الإنجليزية. الأولى تتناولها الباحثة رقية الجعفري، التي تقوم بتعريب دراسة حول مفهوم النمو وإمكانية ترشيده، بينما تترجم لنا ياسمين أبو الأغا دراسة حول الحد من العنف ضد النساء والفتيات في دول الجامعة العربية. يختلف التعريب عن الترجمة على عدة مستويات، لكن ما يهمنا التأكيد عليه في سياق دورية نسوية تسعى لدفع وتشجيع أصوات النساء هو أن التعريب يتيح مساحة أكبر للمُعرِّب/ة للتفاعل مع النص الأصلي، حيث يُعترف بذاتية الشخص وقدرته على خوض حوار نقدي وتفاعلي مع النص الأصلي.

تكتسب كل من الدراستين أهمية خاصة، فدراسة رقية الجعفري تتناول نقاشًا شديد الأهمية في اللحظة الراهنة حول مفهوم النمو والتنمية والرشادة المتضمنة فيه، وإمكانية إعادة النظر فيه من منظور نقدي. وإمكانية مناقشته مناقشة نقدية من خلال عرض مقالة حول مفهوم ترشيد النمو، وتنتقل بعد ذلك لمحاولة الاشتباك مع أفكاره باستبطان عدسة النوع الاجتماعي. في حين تُترجم الدراسة الثانية ورقة مكتوبة حول تحليل الأدبيات المتاحة حول التدخلات الوقائية التي اتخذتها الدول العربية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. في حين تحلل الدراسة الثانية الأدبيات المتاحة حول التدخلات الوقائية التي اتخذتها الدول العربية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، مقدمةً مراجعة منهجية للإجراءات

والسياسات المعتمدة في مكافحة العنف ضد النساء.

ونختتم العدد بعرض كتاب «رجال يكرهون النساء»، الذي تقدمه حبيبة محسن. تتناول الكاتبة في هذا الكتاب مجموعة من العوامل التي قد تجمع بين الرجال الذين يحملون مشاعر الكراهية تجاه النساء، محاولةً تفكيك هذه الظاهرة وتحليل جذورها. تشير حبيبة إلى أن اهتمامها بهذا الكتاب جاء في أعقاب موجة العنف الأخيرة التي أودت بحياة عدد من الفتيات والنساء في مصر، وسط غياب واضح لمراجعة جذرية للأسباب التي تقف وراء تصاعد هذا العنف. ورغم أن الكتاب كُتب في سياق غربي، تلتقط حبيبة بعض التشابهات على مستوى الخطاب بين هذا السياق والواقع العربي والمصري، خاصة في الطريقة التي ينظر بها بعض الرجال إلى النساء، وهي طريقة قد تكون مفتاحًا لفهم انتشار العنف ضد النساء وتفكيك أسبابه.

**ماذا بعد؟**

لا يمكننا الادعاء بأنّ هذا العدد، بما يتضمّنه من مقالات ودراسات، يقدّم إجابات شاملة عن جميع الأسئلة المتعلقة بالتنمية المستدامة، أو عن تداعياتها على النساء، أو عن الأدوار المختلفة التي تلعبها النساء أو يمكن أن يلعبنها في هذا السياق. غير أننا حاولنا أن تكون هذه الدراسات مدخلاً لطرح مجموعة من الأسئلة ذات الطبيعة النظرية والتطبيقية، التي قد تفتح الباب أمام مزيد من النقاش والبحث. ففي ظل ما يشهده مجال التنمية الدولية من أزمات تمويلية، وانسحاب عدد من الدول الكبرى والمنظمات الدولية من مشروعات التنمية المستدامة في بلدان الجنوب، فضلاً عن التحوّلات الجغرافية والقطاعية في أولويات أجندة التنمية الدولية، يبدو المجال مفتوحًا بقوة لمزيد من التفكير في عدد من القضايا الجوهرية. ولعلّ أهم هذه القضايا على الإطلاق هو الطريقة التي يمكن من خلالها إعادة تعريف التنمية، خصوصًا في سياقات المجتمعات المحلية. كما يطرح الواقع سؤالاً ملحًا حول كيفية الاستفادة الحقيقية من معارف هذه المجتمعات وخبراتها المتوارثة في مواجهة المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب أهمية الاحترام الحقيقي لخبرات الجنوب وإعادة الاعتبار للنقاشات التي أُثيرت في فترات سابقة حول النماذج التنموية المختلفة، وجدوى الإصرار على النموذج الغربي بوصفه النموذج الوحيد للتنمية. فالأزمات المتلاحقة التي شهدها العالم ويشهدها خلال العقد الأخير تكشف عن أزمة بنيوية ومعرفية عميقة، لا تتعلق بالتنمية فحسب، بل تمتد إلى أفكار إدارة السوق وآليات الرأسمالية، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ونجاعة النموذج الديمقراطي الغربي.

وأخيرًا، نلاحظ نحن كباحثات وناشطات ومهتمات بقضايا النساء – ليس فقط في دول الجنوب بل على المستوى العالمي أيضًا – تصاعد نبرة "معادية" أو "غير صديقة" للنساء وقضاياهن، بلغت حدّ أن بعض الباحثين يصفونها بـ"الردّة" عن عقود طويلة من الاهتمام بعدسة النوع الاجتماعي. ويأتي هذا التصاعد في ظل صعود التيارات اليمينية المحافظة

سياسيًا واجتماعيًا، وهو ما لا يهدد فقط المكاسب القانونية والسياسية والاقتصادية التي حققتها النساء عالميًا، بل يهدد أيضًا إمكانيات إنتاج معرفة جديدة منبثقة من تجارب النساء أنفسهن، خصوصًا فيما يتعلق بقضايا التنمية وأولوياتها وأدواتها.

من هنا، يأتي هذا العدد كمحاولة لفتح باب النقاش حول التنمية المستدامة وعلاقتها بمصائر النساء ومشاركتهن في الحياة العامة، وإن كنّا لا ندّعي أننا قدّمنا فيه ما يكفي من إجابات.

**أمل حمادة**
**رئيسة تحرير العدد**
**أستاذ مساعد العلوم السياسية**
**مديرة وحدة دراسات المرأة،**
**المنسق الأكاديمي للماجستير المهني في النوع والتنمية**
**كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**
**جامعة القاهرة**

# التحولات في المفاهيم التنموية المتعلقة بالنساء: قنوات البلوجرز نموذجًا

**هبة صلاح عبد التواب**

باحثة ومترجمة ومحررة لغوية بدار الإفتاء المصرية، حاصلة على الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية، جامعة القاهرة، والدكتوراه في اللغويات والعلوم الاجتماعية، من كلية واشنطن دي سي

**ملخص الدراسة**

تشهد المفاهيم التنموية المتعلقة بالنساء تحولات جذرية في ظل العصر الرقمي، حيث لعبت السوشيال ميديا، وخاصة قنوات البلوجرز وصانعات المحتوى الرقمي، دورًا محوريًا في إعادة تشكيل أدوار النساء في سوق العمل. تركز هذه الدراسة على تأثير قنوات البلوجرز في إعادة تعريف مفهوم عمل المرأة في مصر، مع التركيز على مفاهيم مثل «العمل اللائق» والتمكين الاقتصادي. تستعرض الدراسة الفرص الاقتصادية الجديدة التي أتاحتها هذه القنوات لتحقيق الاستقلال المالي للنساء، في مواجهة التحديات التنموية، مثل الفقر والبطالة، كما تناقش الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه الظاهرة، بما في ذلك غياب الحماية الاجتماعية والفجوة الرقمية. تعتمد الدراسة على منهج تحليلي يجمع بين مراجعة الأدبيات ودراسات الحالة، لتقديم قراءة نقدية للتحولات التنموية وآفاق العمل الرقمي في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء. وتختتم الدراسة بتوصيات تهدف إلى خلق بيئة عمل رقمية آمنة وعادلة للنساء، ضمن إطار التنمية المستدامة.

**المقدمة**

أحدثت التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في العقدين الأخيرين تأثيرًا بالغًا على أوضاع النساء في العالم العربي، وفي مصر على وجه الخصوص، فقد كشفت التقارير الرسمية عن استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، والتي تظل أعلى بثلاثة أضعاف مقارنة بالرجال، إلى جانب انخفاض نسب مشاركتهن في سوق العمل الرسمي، خاصة في المناطق الريفية والمهمّشة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢). ومع ظهور جائحة كورونا، برز التحول الرقمي عالميًا كمسار بديل للعمل التقليدي، مما دفع الكثير من النساء إلى استكشاف فرص جديدة لتحقيق الاستقلال

الاقتصادي عبر المنصات الرقمية. وقد أفرزت هذه التحولات ظاهرة "البلوجرز،»أي صانعات المحتوى الرقمي، اللواتي أصبحن جزءًا لا يتجزأ من مشهد الحياة اليومية، في مصر والعالم.

ومع اقتراب الموعد المحدد من قبل الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠، تزداد التساؤلات حول مدى التقدم المُحرز في هذه الأجندة الطموحة. فرغم مرور أكثر من نصف المدة الزمنية المقررة، تشير التقارير الأممية إلى أن العديد من الأهداف ما تزال بعيدة المنال، لاسيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع والحد من أوجه عدم المساواة. (UN, 2023) وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٧٪ من سكان العالم سيظلون تحت خط الفقر المدقع (أقل من ٢,٥ دولار يوميًا) بحلول ٢٠٣٠، في ظل تفاقم النزاعات وارتفاع معدلات التضخم وتأثيرات التغير المناخي (United Nations, 2023).

وفي حين أحرزت بعض الدول تقدمًا في مجالات مثل تقليص نسب زواج القاصرات وخفض معدلات ختان الإناث، لا تزال النساء يعانين من أشكال متعددة من التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن تداعيات الحروب والنزاعات السياسية والاقتصادية، كما هو الحال في فلسطين، وهو ما يعكس محدودية فاعلية النموذج التنموي التقليدي في تحقيق العدالة الجندرية (UN Women, 2022).

## الإعلام الرقمي وتغيير المسار

تُشكل المنصات الرقمية عنصرًا مهمًا وحيويًا في الحياة اليومية لكل فرد، وعلى وجه الخصوص قنوات البلوجرز، والتي بدورها تسهم في إعادة تشكيل صورة المرأة العاملة وتوسيع تعريف «العمل اللائق»، بعيدًا عن الأطر المؤسسية الكلاسيكية، وهذه المنصات، التي تشمل مدونات الفيديو (Vlogs) وصفحات التواصل الاجتماعي، وفّرت للنساء فضاءً جديدًا للعمل الحر والتعبير عن الذات، وفتحت آفاقًا جديدة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في بيئات تعاني من البطالة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية (Abu-Lughod, 2020; Ragnedda& Muschert, 2013).

تركز هذه الدراسة على السياق المصري، بوصفه نموذجًا غنيًا للتحولات الرقمية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات العربية. وفي السنوات الأخيرة، برزت في مصر موجة من البلوجرز وصانعات المحتوى الرقمي اللاتي قدمن محتوى متنوعًا يمزج بين مجالات التجميل، والطبخ، والحرف اليدوية، والحياة اليومية أو ما يسمونه بلغتهن «الروتين»، وتُمكِّن هذه القنوات النساء من بناء جمهور واسع وتحقيق دخل اقتصادي ملموس، حتى لو كانت القناة هدفها ترفيهيًا.

وعلى الرغم من هذه النجاحات أو ما يسمونه «الانتشار»، تواجه النساء العاملات في المجال الرقمي تحديات عدة، من أبرزها غياب الأطر القانونية والتنظيمية، وغياب الحماية الاجتماعية، والفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية،

فضلاً عن النظرة المجتمعية التي لا تزال تضعف من قيمة هذا النمط من العمل. ومن ثمَّ تهدف هذه الورقة إلى تحليل هذا التحول المفاهيمي من خلال دراسة أثر قنوات البلوجرز بوصفه نموذجًا لتغيير أدوار النساء في سوق العمل المصري، مع التركيز على التحديات والفرص التي تفرضها البيئة الرقمية. وتتبنَّى الورقة منهجًا تحليليًّا يجمع بين مراجعة الأدبيات ودراسات الحالة، بما يتيح تقديم قراءة نقدية للتحولات الجارية في مفاهيم التمكين والتنمية، واستشراف آفاق العمل الرقمي باعتباره أداة لتحقيق العدالة الاقتصادية للنساء ضمن سياق التنمية المستدامة في مصر، هذا يأخذنا إلى عرض مهم ومحدد لمفهوم «العمل اللائق» كما تحدده الورقة وعلاقته بهذا التحول في طبيعة العمل «أونلاين».

## العمل اللائق Decent Work: من المفهوم الكلاسيكي إلى التحديات الرقمية

يُعد مفهوم «العمل اللائق» من المفاهيم المركزية التي أطلقتها منظمة العمل الدولية في أواخر تسعينيات القرن العشرين، بوصفه ركيزة لتحقيق التنمية المستدامة، ومؤشرًا أساسيًّا على عدالة نظم التشغيل، ويتجاوز هذا المفهوم مجرد خلق فرص العمل ليشمل نوعية هذه الفرص، إذ يشترط أن تكون مُنتجة، محمية قانونيًا، ومحققة لحقوق العمال الأساسية، وتضمن دخلاً كافيًا، وتُوفِّر الحماية الاجتماعية، وفرص النمو المهني، إضافةً إلى بيئة عمل تحترم الكرامة الإنسانية وتُعزز الحوار الاجتماعي.

لكن مع التحول إلى اقتصاد رقمي متسارع تقوده المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، برزت تساؤلات حول مدى قدرة هذا المفهوم -بصيغته الكلاسيكية- على استيعاب التغيرات البنيوية التي طرأت على طبيعة العمل؛ فأنماط العمل الجديدة مثل «**العمل الحُر**» (freelancing)، **والعمل القائم على الطلب** (gig work)، **والعمل المنزلي المدفوع** من خلال المنصات الاجتماعية، غالبًا ما تقع خارج الأطر القانونية التقليدية، مما يترك العاملات بلا حماية تأمينية، ولا ضمان اجتماعي، ولا تنظيم نقابي، وهو ما يدعو إلى إعادة تعريف معايير العمل اللائق في ضوء هذه المستجدات، وهذا ما جعل هذا المفهوم يتطور ليشمل أبعادًا هيكلية تتعلَّق بتوزيع السلطة داخل المجتمع والأسرة وعلاقة المرأة بمؤسسات الدولة والسوق. ومع توسع دخول النساء إلى مجالات عمل جديدة عبر الوسائط الرقمية، بات من الضروري إعادة مُساءلة هذا المفهوم في سياق جديد يتطلَّب أدوات تحليلية مختلفة، **فهل يُمثِّل دخول المرأة في سوق العمل الرقمي تمكينًا فعليًّا؟ أم أنه يُعيد إنتاج أنماط من الاستغلال في صور أكثر نعومة ومرونة؟**

## الاقتصاد الرقمي والعمل عبر المنصات

على مستوى آخر، يشير مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى النظام الاقتصادي الذي تُنتج فيه القيمة من خلال البيانات والتكنولوجيا الرقمية، ويشمل ذلك التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي والعمل عبر الإنترنت، ومن أبرز

أشكال هذا الاقتصاد هو «اقتصاد المنصات» الذي أتاح للفرد، لا سيما النساء، فرصًا غير تقليدية للعمل من المنزل، مثل إنشاء محتوى والتسويق الرقمي وتقديم الخدمات التعليمية أو التجميلية عن بُعد وغيرها، وهو منفذًا طبيعيًا وجدت فيه النساء متنفسًا بعيدًا عن القيود التي يفرضها العالم الواقعي في عمل النساء من تمييز وإقصاء أو صور نمطية.

غير أن هذا الاقتصاد -رغم مرونته الظاهرة- يُثير تحديات عميقة فيما يتعلق بشروط العمل، والاستقرار المهني، والضمانات القانونية، مما يفرض ضرورة تطوير أطر مفاهيمية تأخذ في الاعتبار تداخل العوامل التقنية والاجتماعية والاقتصادية، كما يُعيد طرح سؤال «العمل اللائق» بصيغته المعاصرة: **هل يمكن اعتبار العمل الرقمي شكلًا من أشكال العمل اللائ، رغم افتقاره لحقوق التفاوض الجماعي والتأمين الاجتماعي؟ وهل يُعيد هذا النوع من العمل إنتاج اللامساواة الجندرية بطرق غير مرئية؟**

في ظل هذه التحولات، تتزايد الحاجة إلى مدخل تحليلي يدمج بين مقاربات الجندر والدراسات الرقمية وسوسيولوجيا العمل. ومن هنا، تطرح الدراسة سؤالًا حول إمكانية توظيف **النسوية الرقمية** كمقاربة تحليلية لفهم تجارب النساء العاملات عبر المنصات الرقمية، من حيث فرص التمكين والتهميش، ومن حيث حدود النظرية الفردية في مواجهة منظومات اقتصادية لا مركزية. تركز هذه المقاربة على استكشاف كيفية استثمار النساء للفضاء الرقمي في بناء بدائل مهنية، وكيف يمكن لهذه الفضاءات أن تتحوّل من مساحات واعدة للتمكين إلى آليات لإعادة إنتاج الهشاشة والاستغلال.

## تاريخ الدِراسة:

أُجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين يناير ويونيو ٢٠٢٤، على مدار ٦ أشهر تم جمع وتحليل البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية؛ تركزت هذه البيانات بشكل أساسي على المحتوى الرقمي الذي تنتجه صانعات المحتوى في مصر على منصات التواصل الاجتماعي، مثل يوتيوب وإنستجرام وتيك توك، وعمل مقابلات مع صاحبات هذه القنوات بما تيسر من وقتهن، وقد شملت الدراسة تحليل نوعية المحتوى المتداول من خلال مقاطع الفيديو، الصور، والمقالات التي يتم نشرها عبر هذه القنوات. بالإضافة إلى ذلك، تم الرجوع إلى الأدبيات المتوفرة التي تتعلق بالتنمية المستدامة، تمكين النساء في الاقتصاد الرقمي، وفجوات الوصول الرقمي في البلدان النامية، مع التركيز على سياق مصر. تم تدعيم البحث بالاستفادة من تقارير وطنية ودولية حديثة حول التمكين الاقتصادي للنساء، خاصة في سياق عصر الثورة الرقمية، وكذلك من خلال إحصاءات وتقارير رسمية صادرة عن منظمات دولية مثل الأمم المتحدة للمرأة UN Women.

## إشكاليات اختيار العينة:

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية في هذه الدراسة في كيفية تحديد العينة التي ستتم دراستها، بسبب تنوع واختلاف المجالات التي يغطّيها المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي، بل واختلاف المستويات الاجتماعية والخلفيات الثقافية لكل مشاركة. نظرًا للتعدد الكبير في الأنماط والأهداف وراء إنشاء المحتوى الرقمي، كان من الصعب وضع معايير موحدة لاختيار صانعات المحتوى الممثلات لعينة الدراسة. فقد تنوعت مجالات النشاط من التجميل والموضة إلى الطبخ، التعليم، الحرف اليدوية، والأنشطة الترفيهية، ما جعل كل مجال يمثل نوعًا خاصًا من التفاعل الجماهيري والاقتصادي. لتجاوز هذه الصعوبة، تم اختيار مجموعة من صانعات المحتوى العاملات في مجالات «الطبخ والروتين»، بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد معايير متعددة لاختيار العينة، منها:

١. عدد المتابعين: لضمان أن العينة تشمل شخصيات مؤثرة لها تأثير حقيقي في المجتمع.

٢. نوع المحتوى: تم التركيز على البلوجرز اللاتي يقدمن محتوى يشمل جوانب متعلقة بالعمل اللائق أو التمكين الاقتصادي.

٣. أثر المحتوى في المجتمع: تمت دراسة مدى تأثير المحتوى على الجمهور المستهدف، سواء من حيث التفاعل مع المتابعين أو مدى انتشاره على منصات مختلفة، وحتي مدى عدم تقبل الجمهور للفكرة المقدمة.

٤. تنوع المنصات: تم تضمين بلوجرز على منصات متعددة (يوتيوب، إنستجرام، تيك توك)، لضمان تنوع الطرق التي يتم بها تقديم المحتوى وطرق التفاعل المختلفة.

وبذلك، أصبحت العينة قادرة على تمثيل الواقع المتنوع للنساء العاملات في المجال الرقمي بمصر، ما ساعد في تقديم صورة شاملة وواقعية حول التحولات التي تحدث في مفهوم «العمل اللائق» للنساء في ظل العصر الرقمي.

## عينة الدراسة

تم اختيار عينة نوعية من قنوات البلوجرز المصريات على منصات يوتيوب وفيسبوك وإنستجرام، مع التركيز على القنوات التي تقدم محتوى الطبخ والروتين المنزلي اليومي، بوصفه المجال الأكثر رواجًا وتأثيرًا بين النساء في المجتمع المصري، أو هكذا يعكس الواقع. وبعبارة أخرى، فإن هذا المحتوى يُمثّل المساحة المتاحة لهن في ظل العادات والتقاليد المجتمعية، وما يُسمح لهن به ضمن هذا الإطار. وبالنظر إلى أن معظم هؤلاء النساء لم يجدن فرص عمل متاحة خارج المنزل، خاصة في الطبقات المتوسطة والدنيا، فقد اتجهن نحو الفضاء الرقمي كبديل للعمل التقليدي في المجال العام. وقد أظهرت تقارير محلية ودولية أن هذا النوع من المحتوى يشكل نسبة كبيرة من المشاهَدات والمتابعات بين النساء في المنطقة العربية

(Arab Social Media Report, 2022) تم تصنيف المحتوى بحسب طبيعته (تعليمي، استهلاكي، شخصي)، ورصد أنماط التفاعل (الإعجابات، التعليقات، المشاركات)، وتحليل أشكال الدخل (إعلانات، رعايات، تسويق منتجات).

تم إجراء مقابلات شبه مهيكلة مع **عينة مكونة من ٣٠ سيدة**، منهن **١٠ بلوجرز مصريات** متخصصات في محتوى الطبخ والروتين المنزلي، **و٢٠ مُتابعة** للقنوات نفسها، تم اختيارهن بوصفهن فئة مستهدفة ومتفاعلة مع هذا النمط من المحتوى؛ ولذا تم اعتماد أسلوب المقابلات عن بُعد (عبر الإنترنت) نظرًا لصعوبة التنقل واللقاءات المباشرة، بالإضافة إلى الحرص على احترام خصوصية المشارِكات. تنوَّعت خلفيات المشاركات الجغرافية والاجتماعية، فبعضهن تنتمي إلى **القاهرة الكبرى**، وأخريات إلى محافظات مثل **الإسكندرية، والسويس، وبعض قرى الريف المصري والصعيد**، مما أتاح تغطية أوسع للسياقات المحلية المختلفة.

وقد صُممت الأسئلة البحثية للمقابلات (صاحبات القنوات والمشاهِدات) لتجيب على التساؤلات الأساسية للدراسة، والتي من أبرزها:

- كيف تنظر النساء إلى عمل البلوجرز؟ وهل يعتبرنه شكلاً من أشكال العمل اللائق؟
- ما هي الدوافع التي قادتهن إلى دخول المجال الرقمي؟ وهل ساهم في تعزيز استقلاليتهن الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما طبيعة التحديات التي تواجهها النساء العاملات في المجال الرقمي، سواء على مستوى القوانين، البيئة الاجتماعية، أو سوق العمل الرقمي؟
- كيف يُقيّمن غياب الحماية الاجتماعية في هذا المجال؟ وهل يملكن استراتيجيات للتعامل مع مخاطر هذا النوع من العمل غير المستقر؟
- ما الذي دفعك لمتابعة هذه القنوات؟
- هل تجدين أن المحتوى الرقمي الذي تقدمه البلوجرز يساعدك في تطوير مهاراتك اليومية أو يُضيف لك قيمة عملية؟
- كيف يؤثر هذا النوع من المحتوى على تصوراتك حول المرأة ودورها في المجتمع؟
- إلى أي مدى تعتقدين أن هذا المحتوى يعكس القيم الثقافية والاجتماعية التي تؤمنين بها؟
- هل لاحظتِ أي تأثير إيجابي أو سلبي على حياتك الاجتماعية بسبب متابعة هذه القنوات؟

تم تسجيل المقابلات، وتفريغها، تمهيدًا لتحليلها في القسم اللاحق من الدراسة، باستخدام أسلوب التحليل الموضوعاتي (Thematic Analysis) لرصد الأنماط المتكررة، والفروقات بين الفئات، وربط النتائج بالإطار النظري العام للدراسة.

## منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي كيفي (Qualitative Analytical Method) يسعى إلى استكشاف وفهم التحولات في المفاهيم التنموية المتعلقة بالنساء في السياق الرقمي المصري، من خلال الجمع بين مراجعة الأدبيات وتحليل دراسات الحالة والمقابلات شبه المهيكلة، ويتلاءم هذا المنهج مع طبيعة الموضوع قيد الدراسة، فهو يتيح فهمًا عميقًا لتجارب النساء العاملات في المجال الرقمي، خاصة في ظل تعقيد السياقات الاجتماعية والثقافية التي تحكم أدوارهن داخل المجتمع (Hesse-Biber & Leavy, 2011).

تُشكل مراجعة الأدبيات الأساس النظري الذي تستند إليه هذه الدراسة، فقد جرى التركيز على أربعة محاور مترابطة: مفاهيم التنمية، التمكين الاقتصادي للنساء، العمل اللائق، والتحول الرقمي، مع ربط هذه المفاهيم بالسياق المصري والعربي. وقد كشفت هذه المراجعة أن الخطابات التنموية التقليدية قد أسهمت -بشكل مباشر أو غير مباشر- في إقصاء النساء أو حصر أدوارهن في نطاق ضيق، الأمر الذي تطلب إعادة نظرة شاملة في هذه المفاهيم، خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة.

فيما يتعلق بمفهوم التنمية، لم تعد النظرة الاقتصادية الكمية كافية لتقييم التقدم التنموي، بل أصبحت العدالة الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية عناصر مركزية في فهم التنمية الشاملة (Sen, 1999). توضح تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2020) أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها من دون تمكين النساء، لاسيما في مجالات العمل والتعليم والتمثيل الاجتماعي.

أما التمكين الاقتصادي للنساء، فقد أصبح يُنظَر إليه بوصفه أحد الأهداف الإستراتيجية في أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، لاسيما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، ومع ذلك، تُظهر دراسات متعددة (Kabeer, 2012)؛ (Cornwall & Edwards, 2014) أن التمكين لا يجب أن يُفهم فقط من خلال المؤشرات الرقمية كالدخل أو التشغيل، بل ينبغي تحليله ضمن إطار أوسع يشمل الاستقلالية وحرية اتخاذ القرار والقدرة على التفاوض داخل المجالين الخاص والعام، وهذا ربما يتحقق في العمل الرقمي ولو بنسبة.

وفي هذا السياق، برز مفهوم «العمل اللائق» الذي أطلقته منظمة العمل الدولية، بوصفه معيارًا عالميًا لضمان بيئة عمل آمنة، منتجة تحترم الحقوق، إلا أن العمل الرقمي المنزلي، كما تشير دراسات مثل (Van Doorn, 2017)، لا يخضع غالبًا لهذا الإطار، ما يخلق فجوة بين التمكين الظاهري والهشاشة الواقعية، خصوصًا في القطاعات غير الرسمية التي تعمل بها نسبة كبيرة من النساء.

أما التحول الرقمي، فقد مثّل فرصة جديدة للنساء لكسر بعض القيود التقليدية المفروضة على مشاركتهن الاقتصادية، إذ أتاح لهن العمل من المنزل، والوصول إلى جمهور أوسع، وتحقيق دخل ذاتي. تشير دراسات حديثة (UNCTAD, 2022)؛ (Huyer, 2015) إلى أن المنصات الرقمية أسهمت في رفع مستوى مشاركة النساء في الاقتصاد، ولكنها في الوقت ذاته فاقمت الفجوة الرقمية، وأنتجت أشكالاً جديدة من التهميش الرقمي القائم على النوع، مثل ضعف الوصول إلى التكنولوجيا، وقلة المهارات الرقمية، وغياب الحماية القانونية.

وفي السياق المصري، توضح تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS, 2021) أن نسبة كبيرة من النساء، خاصة في الريف والمناطق الطرفية، ما زلن خارج نطاق سوق العمل الرسمي. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا في أعداد النساء المشاركات في المنصات الرقمية بوصفها مصدرًا للدخل، خاصة في مجالات الطبخ والحرف اليدوية والروتين المنزلي، وهي مجالات تستند إلى مهارات تقليدية أعادت المنصات الرقمية توظيفها. وقد أشارت دراسة Nashwa Abdel-Tawab (2021) إلى أن البلوجرز في مصر قدمن نموذجًا مغايرًا لدور المرأة العاملة، يجمع بين الحفاظ على الأدوار التقليدية وإعادة توظيفها في المجال العام الرقمي.

تُظهر هذه المراجعة أن ثمة فجوة بين الطموحات التنموية وأرض الواقع، ما يفرض الحاجة إلى دراسات ميدانية معمقة لرصد كيف تعيد النساء إنتاج أدوارهن في ضوء الوسائط الرقمية، وما يترتب على ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة من خلال تحليل نموذج البلوجرز المصريات.

## التحليل الموضوعاتي للمقابلات Thematic Analysis

تكشف المقابلات التي أُجريت مع البلوجرز المصريات ومتابِعاتهنّ عن واقع مركب للعمل الرقمي للنساء ومن يتابع هذا المحتوى، تتداخل فيه ملامح التمكين الفردي والاعتماد على الذات مع غياب الحماية المؤسسية والتهميش الاجتماعي. وفي بعض الأحيان، تحوّلت تلك التجارب إلى مادة للسخرية والتندر. وقد ساعد أسلوب التحليل الموضوعاتي في رصد أنماط متكررة من الخبرات والدوافع والتحديات، عبّرت عنها المشارِكات بكلماتهنّ الخاصة، والتي تعكس بوضوح واقعهنّ الملموس وتجاربهنّ اليومية.

### أولاً: العمل وسيلة للتحرر الاقتصادي والعائلي

أكّدت معظم البلوجرز المشاركات في الدراسة أن دخولهنّ مجال صناعة المحتوى الرقمي جاء بدافع الحاجة إلى دخل مادي يدعم الأسرة. ورغم وضوح هذا الدافع، لم يخلُ الأمر من تطلعات أخرى، مثل السعي إلى الشهرة والوصول إلى

شاشات التلفاز عبر المنصات الرقمية. المفاجأة، كما عبّرت عنها بعض المشاركات، كانت في أن هذا العمل — رغم تواضعه الظاهري — منحهنّ مساحة للتحكم والسيطرة لم تكن متاحة لهنّ في أشكال العمل التقليدي. تقول السيدة (س. ر)، صانعة محتوى من القاهرة: «أنا ست بيت، ومعايا دبلوم، ومكنتش حاسّة إني نافعة، من ساعة ما فتحت القناة وأنا بقيت بحس إن ليا قيمة... بقيت أجيب حاجتي بنفسي وأساعد جوزي، ومحدش له فضل عليا". في هذا التصريح، يظهر التمكين الاقتصادي ليس فقط من خلال الكسب المادي، بل أيضًا في الإحساس بالقيمة الذاتية والكرامة، وهو بُعد وجداني يتجاوز الأرقام والحسابات.

من جانبها، تروي السيدة (ف. أ) من الريف تجربتها قائلة: «كنت بشتغل خدامة قبل الجواز، ودلوقتي بقالي متابعين أكتر من ٢٠ ألف.. مين كان يتخيل؟ أنا نفسي مش مصدقة إني بقيت مشهورة وبكسب من بيتي ومن غير ما أمد إيدي لحد". يكشف هذا النمط من التصريحات أن التحول الرقمي أتاح لهؤلاء النساء **فرصة نادرة لإعادة بناء الذات** وتقديم صورة بديلة عن أدوار النساء داخل الأسرة والمجتمع. ومع ذلك، تظل هذه المساحة محاطة بقيود ثقافية واجتماعية.

### ثانيًا: التحديات القانونية والاجتماعية: «شغل بس مش معترف بيه»

رغم ما تقدمه المنصات الرقمية من فرص اقتصادية جديدة، فإن البلوجرز يُجمعن على أن عملهن لا يُنظر إليه بجدية، سواء من قبل الدولة أو المجتمع، وهو ما يتجلى في غياب الاعتراف المؤسسي بعملهنّ.

تقول السيدة (ص. ن)، إحدى صانعات المحتوى: «ولا شغل الحكومة بيعترف بينا، ولا التأمينات، ولو حصل لي حاجة، مفيش أي جهة تساندني... إحنا شغالين في السِّر كده!» هذا التصريح يعكس كيف يُنظر إلى النساء العاملات في المجال الرقمي باعتبارهنّ «غير مرئيات» قانونيًا، مما يضعهنّ في موقع هشّ أمام المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

كما عبّرت معظم المتابِعات من الجمهور عن ترددهنّ في دخول هذا المجال، رغم الإعجاب به، بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية. تقول السيدة (ب. ع)، إحدى المتابعات: «أنا بحبهم وبحب أشوف الفيديوهات، بس مستحيل أعمل زيهم... العيلة هتقوللي اتفضحتي، وده مش شغل بنات محترمة!" هذا التناقض يكشف عمق الفجوة بين الواقع الاقتصادي المتغير والثقافة الاجتماعية التي لا تزال تحكم على عمل النساء وفق معايير تقليدية.

### ثالثًا: هشاشة الوضع القانوني ومخاطر المستقبل

عبّرت أغلب البلوجرز عن قلقهن من عدم استقرار العمل عبر المنصات الرقمية، والذي يعتمد على سياسات المنصات

نفسها، والتي قد تتغير فجأة من دون سابق إنذار، ما يُعرّض العاملات لخسائر مالية مفاجئة، كما أشرن إلى أن غياب الحماية القانونية يجعل مستقبلهنّ المهني مُهدَّدًا. تقول إحدى المشاركات من السويس: «اليوتيوب ساعات بيقفل القنوات فجأة، أو يقلل الأرباح، ومفيش جهة تحميني، لو حصل أي حاجة أنا حرفيًّا هضيع." وبالإضافة إلى غياب الحماية القانونية، فإن معظم البلوجرز لا يمتلكن خططًا بديلة أو مدخرات كافية لمواجهة الأزمات، ما يجعل عملهنّ رغم ما يحمله من إمكانات للتمكين، أقرب إلى العمل الهش وغير الآمن.

وفي محاولة للتصدي لهذه الهشاشة، أبدت العديد منهنّ رغبة في تشكيل نقابة أو كيان قانوني يحمي حقوقهنّ. تقول إحداهنّ: «نفسي يكون في نقابة للبلوجرز، زي أي شغل، نعرف نتأمَّن ونتعالج ويبقى لينا كيان". هذا الطرح يعكس إحساسًا متزايدًا بالحرمان من الحق في التنظيم ، وهو ما يتقاطع مع الأدبيات التي تناقش التمييز المزدوج ضد النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يجمعن بين عدم الاستقرار المهني وغياب الحماية الاجتماعية.

### رابعًا: تأثير العمل الرقمي على الأدوار الأسرية

قالت العديد من البلوجرز إن دخولهن هذا المجال **لم يغير فقط وضعهن الاقتصادي، بل مكانتهن داخل الأسرة**، فقد عبَّرت إحدى المشاركات: «جوزي بقى يحترمني أكتر، وأهلي بقوا فخورين بيا، حتى لو في الأول كانوا ضد الفكرة، بس لما شافوا الفلوس، اتغيروا". لكن في المقابل، أشارت أخريات إلى أن العمل الرقمي لم يخلُ من التوترات الأسرية، خاصة مع ضغط الوقت، أو الغيرة من الزوج، أو النقد اللاذع من الأقارب، مما يخلق تناقضًا بين المكاسب الاقتصادية والأعباء الاجتماعية، كما يُظهر أن التمكين الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحررًا اجتماعيًا تلقائيًا.

### العمل الرقمي للنساء في عيون الجمهور: بين القبول والرفض

تباينت آراء المتابعات حول محتوى البلوجرز بين التأييد والنقد، مما يعكس تعقيد الصورة الاجتماعية للعمل الرقمي للنساء في مصر.

وجدت بعض المشاركات في محتوى البلوجرز مصدرًا مفيدًا لتحسين روتينهن اليومي وتطوير مهاراتهن المنزلية. تقول إحدى المتابعات: «أنا استفدت كتير من الوصفات اللي بيقدموها، خصوصًا لما تكون الحاجات بسيطة وسهلة»، مشيرة إلى أن محتوى القنوات ساعدها في تجديد أطباقها المنزلية. كما أكدت أخرى: «بقت حياتي أسهل، عندي أفكار جديدة لتنظيم وقتي بين المطبخ وبقية شغل البيت".

في المقابل، أبدت بعض المتابعات عن عدم رضاهن الكامل عن بعض جوانب هذا المحتوى، وانتقد البعض ما وصفنه بـ»الاستعراض المبالغ فيه»، معتبرات أن بعض البلوجرز يعرضن محتوى بعيدًا عن الواقع ويُظهرن حياة مثالية لا تعكس

الظروف اليومية للنساء. تقول إحدى المتابعات: «دي مضيعة للوقت، الناس بتستعرض حياتها علشان الفلوس ويظهروا عورة بيوتهم." وتقول أخرى: «الروتين اللي بيعرضوه مش واقعي، مين يقدر يلتزم بكده يوميًا؟!" هذا النوع من المحتوى قد يُشعر بعض النساء بالضغط النفسي والإحساس بالنقص مقارنة بما يُعرض على الشاشة، خاصة إذا كان نمط الحياة المُقدّم غير متاح لهنّ ماديًا أو ثقافيًا.

على الجانب الإيجابي، أفادت العديد من المتابعات بأن محتوى البلوجرز ساعدهنّ في تطوير مهاراتهن الشخصية، خاصة في مجالات تنظيم الوقت والتخطيط للوجبات اليومية. تقول إحدى المشاركات: «بقيت أعرف أطبخ أكتر، وأتأكد إن عندي وجبات جاهزة للأطفال." كما أبدت بعضهن اهتمامًا خاصًا بالنصائح المتعلقة بتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، حيث علقت إحدى المتابعات: «ممكن أطبق الحاجات دي بس لما يبقى عندي وقت فراغ، مش دايمًا."

بعض المتابعات أبدين اهتمامهن بما تعكسه القنوات من جوانب وقيم ثقافية واجتماعية تقليدية، مثل الوصفات الشعبية والنصائح المنزلية، والتي تشكل جزءًا من ثقافتهن اليومية. في المقابل، رأت أخريات أن بعض المحتوى يتعارض مع القيم الاجتماعية ويتجاوز الحدود المقبولة. تقول إحدى المتابعات: «بعض الوصفات دي مش مناسبة لينا، مش كل حاجة بيعرضوها متوافقة مع ثقافتنا أو إمكانياتنا المادية،» منتقدة بعض التصرفات التي تتناقض مع العادات والتقاليد، مثل الظهور بملابس النوم، أو التحدث إلى الزوج بطريقة لا تليق أمام الكاميرات، أو استعراض مشاهد تمثيلية أو أحداث أسرية مفبركة لجذب المشاهدات، مثل الطلاق أو اكتشاف خيانة زوجية، لتحقيق «الترند» أو «الريتش.»

أخيرًا، أشارت بعض المتابعات إلى تأثير إيجابي لمحتوى البلوجرز على حياتهن الاجتماعية، حيث قدمن أفكارًا جديدة يمكن مشاركتها في التجمعات العائلية أو مع الأصدقاء، مما ساعدهن على تعزيز علاقاتهن الاجتماعية. تقول إحدى المشاركات: «أصبحت أحب مشاركة الوصفات مع صاحباتي في الويك إند، بيديني شعور بالإنجاز.» في المقابل، عبّرت أخريات عن شعورهن بالضغط النفسي نتيجة مقارنة حياتهن الواقعية بما يُعرض على منصات التواصل، خاصةً إذا كانت الظروف المعيشية مختلفة تمامًا. تقول إحدى المتابعات: «في ناس بتظهر حياتها على السوشيال ميديا وكأنها مثالية، وده بيخليني أحس إني مش في مكانة كويسة.»

## إعادة تعريف مفهوم «العمل اللائق» من منظور نسوي غير تقليدي

أظهرت المقابلات أن عمل البلوجرز قد أتاح للنساء فرصة إعادة صياغة مفهوم "العمل اللائق" بما يتماشى مع احتياجاتهن وطموحاتهن في العصر الرقمي. هذا الشكل من العمل يُعدّ غير تقليدي من عدة زوايا، فهو أولاً يمنح النساء درجة عالية من المرونة، إذ يمكنهن تنظيم أوقات العمل وفقًا لظروفهن الشخصية، مما قد يوفر شعورًا بالراحة النفسية ويُصنف

أحيانًا تحت مظلة العمل اللائق. إلى جانب ذلك، يُتيح العمل الرقمي للنساء مساحة للإبداع والتعبير عن الذات من خلال إنتاج محتوى يتماشى مع اهتماماتهن الشخصية، وهو ما لم يكن ممكنًا في كثير من الوظائف التقليدية التي قد تفرض قيودًا أكثر صرامة. بهذا الشكل، يبدو العمل الرقمي كنافذة للتمكين الذاتي واختيار مسارات عمل تتناسب مع قدرات النساء واهتماماتهن. ومع ذلك، تبقى هذه الفرصة محفوفة بالتحديات، إذ يفتقر العمل الرقمي إلى الضمانات الاجتماعية والاستقرار الوظيفي مثل التأمينات الاجتماعية والحماية القانونية، ما يُقيد قدرة النساء على بناء مسار مهني مستدام. فرغم أن الكثيرات يعتبرن هذا النوع من العمل فرصة فريدة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فإن غياب الأمن الوظيفي يجعل الاستفادة من هذه الفرصة على المدى الطويل أمرًا صعبًا (Tschirhart, 2020).

## الغياب المستمر للحماية القانونية والاجتماعية

تكشف المقابلات مع العينة المدروسة أن الغياب المستمر للحماية القانونية والاجتماعية يُعدّ العائق الأكبر الذي يحد من قدرة النساء على استدامة العمل الرقمي، وبالتالي لا يمكن تصنيف هذا النوع من العمل ضمن مفهوم **"العمل اللائق"** الذي تنادي به أجندة ٢٠٣٠. كما تشير البيانات إلى أن غياب التشريعات التي تُنظم العمل الرقمي يُعرّض النساء لمخاطر عديدة، أبرزها استغلال البيانات الشخصية والتعرض للتحرش الإلكتروني. ويترافق ذلك مع تحديات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية للمحتوى الذي تُنتجه البلوجرز، وهو عنصر أساسي لبناء مصداقية اقتصادية لهذا النوع من العمل واعتباره مهنة قائمة بذاتها. في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير إطار قانوني يضمن الحماية الاجتماعية لصاحبات القنوات الرقمية، وهو ما أكده العديد من الباحثين الذين شددوا على أهمية إقرار قوانين تواكب التطورات التكنولوجية وتحمي حقوق العاملين في القطاع الرقمي (Hargittai & Marwick, 2016).

## التحول العميق في علاقة النساء بالتكنولوجيا

تكشف هذه الدراسة عن تحول عميق في علاقة النساء بالتكنولوجيا، حيث أصبحت الأدوات الرقمية وسيلة لتوسيع المجال العام الذي كان في السابق مقتصرًا إلى حد كبير على الرجال في السياقات الثقافية التقليدية. اليوم، عبر منصات البلوجرز، بات بإمكان النساء توسيع دائرة تأثيرهن الاجتماعي والاقتصادي بما يتجاوز الفضاءات العامة التقليدية. ومن خلال منصات مثل يوتيوب وإنستجرام، أصبح بإمكان النساء التعبير عن آرائهن وأفكارهن ومهاراتهن في مجالات متنوعة مثل الطبخ والفن والتعليم وغيرها، مما يعكس تحولاً كبيرًا في دورهن داخل المجتمع. هذا التحول، الذي أصبح ملموسًا في السياق المصري، يمهد الطريق لتحدي النظرة التقليدية للنساء بوصفهن أشخاصًا لا يستطيعون دخول مجالات العمل الميدانية ذات الطابع العام. كما أن المنصات الرقمية تمنح النساء صوتًا مسموعًا، مما يعزز من قدرتهن على المشاركة في الحوار العام، وهو ما كان سابقًا حكرًا على الرجال في العديد من المجالات (Mackenzie et al., 2019).

## التحديات المرتبطة بالبيئة الرقمية وخوارزميات المنصات

ورغم الفرص التي تتيحها المنصات الرقمية، تظل التحديات المرتبطة بالبيئة الرقمية عائقًا رئيسيًا أمام النساء. إذ تُظهر خوارزميات المنصات الرقمية مثل يوتيوب وفيسبوك تأثيرًا كبيرًا على ترتيب المحتوى وتحديد مدى انتشاره، مما يجعل الوصول إلى الجمهور مرهونًا بمعايير غير شفافة. غالبًا ما تعتمد المنصات على تفضيلات خوارزمية قد لا تعكس اهتمامات الجمهور الفعلية، بل تركز على المحتوى الذي يتماشى مع معايير السوق والإعلانات، وهو ما قد يكون متحيزًا نحو أنواع معينة من المحتوى على حساب المحتوى النسوي الذي يتطلب جهدًا أكبر لتحقيق الانتشار. هذا الوضع يُشكّل تحديًا إضافيًا للنساء اللواتي يسعين إلى إنتاج محتوى نوعي يتجاوز مجالات مثل الموضة أو الترفيه، مما قد يُعيق تنوع المحتوى النسائي ويحصره في أطر معينة، وبالتالي يحد من قدرتهن على استغلال المنصات الرقمية لتوسيع نطاق تأثيرهن الاجتماعي والاقتصادي (Gillespie, 2018).

## الخلاصة

تُظهر عينة الدراسة أن التفاعل مع المنصات الرقمية مثل يوتيوب وإنستجرام قد قد أحدث تحولاً ملحوظًا في مفهوم العمل اللائق للنساء في مصر، وهو ما يمكن وصفه بعبارة «الغريق يتعلق بالقشة»، فقد أصبحت هذه المنصات متنفسًا ومساحة، خاصة بالنسبة لربات البيوت اللواتي تمكّن من تحقيق حضور مهني وإبداعي في فضاء عام، حل محل العمل اللائق بمفهومه الكلاسيكي، وكان هذا المجال العام في السابق مقتصرًا على الرجال. ومع ذلك، لا يزال العمل الرقمي محفوفًا بتحديات كبيرة، أبرزها غياب الحماية القانونية والاجتماعية، والتي تُعد حجر الزاوية في استدامة هذا النوع من العمل. فالمرونة التي يوفرها العمل الرقمي، رغم ما تقدمه من فرص، تعني أيضًا أن العاملات في هذا المجال لا يحظين بالضمانات الاجتماعية التي توفرها الوظائف التقليدية، مما يعوق قدرتهن على بناء مسار مهني مستقر في هذا الفضاء. هذا ما عبّرت عنه إحدى صانعات المحتوى بقولها: «عمل مش معترف بيه»، مشيرة إلى غياب التأمينات الاجتماعية وإمكانية حذف القناة في أي لحظة، مما يجعل عملهنّ في قائمة «إنت وحظك»!.

لقد أدى التحول الرقمي إلى منح النساء فرصة لتجسيد التمكين الاقتصادي من خلال إدارة مشروعاتهن الخاصة وتحقيق دخل عبر منصات الإنترنت. ورغم هذه الفرصة، تكشف المقابلات عن عدم استقرار هذا المجال، حيث يعتمد دخل النساء بشكل أساسي على الإعلانات والتسويق، وهو دخل متقلب وغير مضمون. من دون وجود أي حماية أو تأمين اجتماعي يُمكّنهن من تأمين مستقبلهن المهني والمالي. إضافة إلى ذلك، تبرز تحديات تقنية مثل الاختلافات في الوصول للتكنولوجيا، إذ تعاني بعض النساء في المناطق الريفية من الفجوة الرقمية، مما يحد من قدرتهن على الاستفادة الكاملة من هذه المنصات.

وفي ظل هذه التحديات، يصبح تحسين البيئة القانونية والاجتماعية للعاملات في المجال الرقمي أمرًا ملحًا. ويتطلب ذلك تعاونًا بين الجهات الحكومية والشركات الرقمية لإرساء إطار قانوني يضمن حقوق النساء العاملات عبر المنصات، بما يشمل حقوق الملكية الفكرية والتأمين الصحي والمعاشات. كما يعد تطوير استراتيجيات للتدريب والتعليم الرقمي خطوة ضرورية لتمكين النساء من اكتساب المهارات التي تؤهلهن للتنافس في السوق الرقمي العالمي، مما يعزز من فرصهن في تحقيق استقرار مهني على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالمنصات الرقمية، تبرز الحاجة إلى الحد من التأثيرات السلبية للخوارزميات التي قد تؤدي إلى إخفاء أو تهميش المحتوى النسوي. لتحقيق ذلك، يجب أن تكون المنصات أكثر شفافية في كيفية ترتيب المحتوى، بما يضمن فرصًا متساوية للمحتوى الذي تعرضه النساء. كذلك، يتعين على هذه المنصات مكافحة التحرش الرقمي وتوفير بيئة آمنة للمستخدمات، خاصةً اللواتي قد يتعرضن للتنمر أو التهديدات عبر الإنترنت.

وفي هذا السياق، يُعد دعم المبادرات النسوية الرقمية خطوة مهمة نحو بناء مجتمع رقمي أكثر عدلاً وتنوعًا. سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو المؤسسات، فإن تشجيع المرأة على الابتكار في إطلاق منصات جديدة تتواكب مع احتياجات المجتمع قد يسهم في تعزيز تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. في النهاية، تبرز أهمية التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات النسائية لتوفير بيئة داعمة للنمو المهني الرقمي للنساء. فالتنمية المستدامة لن تتحقق إلا من خلال شراكات حقيقية تعزز مشاركة النساء في الاقتصاد الرقمي وتوفر لهن فرص العمل اللائق على المدى الطويل.

تُعد هذه الورقة نواةً لجهد قادم وضروري للاشتباك مع الواقع المعقد الذي تعيشه النساء في المجال الرقمي، ربما لأن كل جديد على المجتمعات يستغرق وقتًا طويلاً حتى تستقر قواعده أو حتى لا تستقر. لكن من خلال هذه الورقة، وجدت كباحثة أن مفهوم **"الغريق الذي يتعلق بالقشة"** يبرز بوضوح في تجارب المشاركات، سواء كنّ من صانعات المحتوى أو المتابعات. كلا الفريقين يعيش حالة من التخبط. فبعضهن ترى الفرصة الرقمية منفذًا يجب استغلاله والاستفادة منه، حتى مع غياب الضمانات الاجتماعية والقانونية، بينما تشعر أخريات بالعجز أمام القيود الاجتماعية والتقاليد التي يصعب تجاوزها، ومع ذلك يواصلن المتابعة، لأن المحتوى الرقمي يفرض نفسه عبر الخوارزميات.

يمكننا هنا استحضار قاعدة من أهم القواعد العامة وهي **"ما لا يُدرَك كله لا يُترَك جله"**، ومفادها أنه إذا تعذَّر تحقيق الشيء كاملاً، وأمكن للشخص إنجاز بعضه، فإن ذلك أفضل من تركه بالكامل. هذه القاعدة تعكس واقع النساء اللواتي ينتجن المحتوى الرقمي أو يتفاعلن معه، فليس كل ما يُقدَّم يرقى إلى مفهوم **"العمل اللائق"**، إذ تتخلل بعض المحتويات ممارسات أو أساليب قد تسيء لصورة المرأة أو تقلل من قيمة العمل. ومع ذلك، لا يمكن إغفال الجانب الإيجابي، فقد

أسهمت بعض القنوات في تقديم محتوى جيد أو مفيد للعديد من النساء والفتيات، مما مكّنهن من اكتساب مهارات جديدة أو تعزيز قدراتهن في مجالات الحياة اليومية.

هذه الفرص التي أتاحها الفضاء الرقمي للنساء لا تأت من دون تحديات كبيرة، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يخرجن عن «الخط الأخلاقي» الاجتماعي أو القانوني المقبول. في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على معايير ثقافية ودينية صلبة، قد تصبح البلوجرز اللاتي يتناولن مواضيع أو يقدمون محتوى يراه البعض «مثيرًا للجدل» أو «خارجًا عن المألوف» عرضة لضغوطات شديدة على عدة مستويات.

### الضغوط الاجتماعية:

النظرة المجتمعية التقليدية تجاه المرأة تظل أحد أكبر التحديات التي تواجه النساء البلوجرز؛ ففي العديد من المجتمعات العربية، يتوقع أن تلتزم المرأة بدور معين وفقًا للتقاليد الاجتماعية والأخلاقية التي تقيّد خياراتها في التعبير عن نفسها، سواء كان ذلك في شكل الملابس أو المواضيع التي تتناولها. النساء اللواتي يقدمن محتوى يرتبط بالموضة أو الجمال أو حتى الحياة الشخصية قد يُتهمن بالخروج عن المألوف حتى وإن كان المحتوى «ظبخ» كما ركزت الورقة آنفًا؛ إذا ما ظهرت صورة أو فكرة تتعارض مع القيم المجتمعية المعتمدة.

وتتعدد أشكال الضغوط الاجتماعية، فتشمل الهجوم اللفظي، والتحقير من الشخصيات العامة، وحتى التهديدات المباشرة، مما يسبب حالة من العزلة والانعزال النفسي لبعض البلوجرز. هذه الهجمات قد لا تقتصر على وسائل التواصل الاجتماعي فقط، بل قد تمتد لتشمل محيطهن العائلي أو المجتمعي، حيث يتعرضن لنبذ اجتماعي أو نقد من الأقارب والمعارف، مما قد يؤثر سلبًا على حياتهن الشخصية؛ وهذا حدث بالفعل مع إحداهن وكان قرارها هو غلق القناة!

### التحديات القانونية:

أما على الصعيد القانوني، فإن الفتيات والنساء اللواتي يتناولن قضايا حساسة أو تُعد منشوراتهن خارجة عن المعايير الاجتماعية قد يواجهن مخاطر قانونية، خاصة في ظل القوانين المحلية التي تنظم استخدام الإنترنت وتفرض قيودًا على المحتوى الذي يُعتبر «مخالفًا» للأخلاق العامة أو المبادئ الاجتماعية. في العديد من البلدان، توجد قوانين غير واضحة أو غامضة تتيح للسلطات تقييد أو حجب المحتوى الرقمي الذي يخالف النظام الاجتماعي أو الديني السائد، ما يعرضهن للمساءلة القانونية، والتي قد تتضمن عقوبات تتراوح بين غرامات مالية كبيرة أو حظر الحسابات على المنصات الرقمية كما ذكرت الدراسة في البداية، وصولاً إلى قضايا قانونية قد تشمل السجن في بعض الحالات. خاصة في حالات نشر محتوى يُعد «خادشًا للحياء».

بالإضافة إلى هذه المخاطر القانونية التي تتعلق بالمحتوى، هناك مسألة الحقوق الرقمية التي تصبح محط تساؤل. قد تتعرض البلوجرز اللاتي لا يتوافق محتواهن مع معايير المنصات الرقمية للحظر أو الحذف غير المبرر لحساباتهن. في ظل نقص التشريعات القانونية التي تحمي صانعات المحتوى في العديد من الدول، قد يجدن أنفسهن في مواجهة مع المنصات نفسها التي تستجيب لضغوط حكومية أو اجتماعية لحجب المحتوى أو إلغاء الحسابات.

## تأثير الضغوط على التمكين الاقتصادي والاجتماعي:

تتجلى آثار هذه الضغوط على النساء البلوجرز ليس فقط في حياتهن الشخصية، ولكن أيضًا في القدرة على الاستمرار في المجال الرقمي كمصدر دخل. بالنسبة للكثير من النساء، يُعد إنشاء المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي هو مصدر الدخل الرئيسي أو أحد مصادر الدخل الأساسية، ولذلك فإن الهجمات الاجتماعية أو الإجراءات القانونية قد تؤدي إلى فقدان الثقة أو انعدام الأمان المالي، ما يجعل هذه النساء عرضة لإغلاق حساباتهن أو إيقاف مشاريعهن الرقمية بالكامل. إضافةً إلى ذلك، تؤثر هذه الضغوط على التمكين الاجتماعي للنساء بشكل عام. في المجتمعات التي تشهد زيادة في التحرر الرقمي والتمكين الاقتصادي للنساء من خلال العمل على الإنترنت، فإن تعرض الفتيات والنساء لهذه الضغوط قد يحد من الفرص المتاحة لهن في مجال العمل الرقمي. هذا الوضع يعزز الاستقطاب الاجتماعي بين النساء اللواتي ينجحن في خلق مجتمعاتهن الرقمية وآخريات يتعرضن للحظر والتهميش بسبب محتوى لا يتماشى مع القيم الاجتماعية.

هذا تبرز الحاجة إلى وعي مجتمعي بأهمية العمل الرقمي للنساء في تحقيق استقلالهن المالي، ودور القوانين في حماية حقوقهن وتوفير بيئة قانونية مرنة تشجع على التعددية الثقافية والاجتماعية، بما يسمح لهن بالاستفادة من الفرص الاقتصادية في ظل الثورة الرقمية.

في الختام، تكشف هذه الدراسة أن العمل الرقمي يُمثّل فرصة حقيقية للنساء لتوسيع آفاقهن المهنية والاجتماعية، إلا أنه لا يزال محاطًا بتحديات قانونية واجتماعية تتطلب إصلاحات جادة على المستويين المحلي والدولي. وبينما توفر هذه الظاهرة للنساء فرصًا إبداعية واقتصادية، يبقى غياب الاستقرار والحماية الاجتماعية هو العقبة الأكبر أمام استدامة هذا المسار.

إن إقرار تشريعات تنظّم العمل الرقمي، وتوفير آليات للحماية الاجتماعية، يمكن أن يُمكّن النساء من تحويل هذه الفرص المؤقتة إلى مسار مهني مستدام يسهم في تمكينهن وتنمية مجتمعاتهن. ومن هنا، ومن هنا يمكننا ربط هذا النوع من العمل العمي الرقمي بمفهوم «العمل اللائق» من دون غضاضة.

## المراجع


1- Abu-Lughod, L. (2020) *Do Muslim Women Need Saving?* Harvard University Press.

2- Gillespie, T. (2018). Custodians of the Internet: Platforms, Content Moderation, and the Hidden Decisions That Shape Social Media. *Yale University Press.*

3- Hargittai, E., & Marwick, A. E. (2016). What Types of People Get What Types of Content? A Study of Social Media Platforms and Digital Inequality. *Social Media + Society*, 2(3), 1-12.

4- Mackenzie, G. R., Rapp, A., & Coates, K. (2019). Gender and the Digital Divide: A Study of Content Creation among Women on Social Media Platforms. *Gender, Technology and Development*, 23(4), 381-398.

5- Ragnedda, M., & Muschert, G. W. (2013). *The Digital Divide: The Internet and Social Inequality in International Perspective*. Routledge.

6- Schirhart, M. (2020). The Impact of Digital Content Creation on Women's Empowerment in the MENA Region. *Journal of Digital Media Studies, 34*(1), 45-67.

7- UN Women, *Gender Snapshot: Progress on the Sustainable Development Goals 2022*.

8- United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2023*.

9- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). النشرة السنوية للقوى العاملة في مصر القاهرة: تقرير الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. https://sdgs.un.org/ar/topics/employment-decent-work-all-and-social-protection



**كلمات مفتاحية:**

العمل اللائق - صانعات المحتوى - الفجوة الرقمية – بلوجرز - التمكين الاقتصادي

# التحيز القائم على النوع الاجتماعي في التعليم الفني والتدريب المهني في مصر

**رانيا عاطف**

استشارية في التعليم الفني والتدريب المهني، تركز أبحاثها على دمج النوع الاجتماعي في نظم التعليم، وتتمتع بخبرة طويلة في تطوير السياسات التعليمية وتنفيذ برامج بناء القدرات محليًا ودوليًا.

عندما يعكس التحيز ضد النساء في السلوك تأثير القيم الذكورية التقليدية، فإن ما نحتاج إليه ليس فقط حرية التصرف، بل أيضًا حرية التفكير – الحرية في التساؤل وفحص المعتقدات الموروثة والأولويات التقليدية. إن الوكالة النقدية المستنيرة مهمة في مكافحة جميع أشكال عدم المساواة، وعدم المساواة بين الجنسين ليس استثناءً.

**أمارتيا سِن، ٢٠٠١**

## المقدمة

منذ عام ١٩٤٨، أصبح التعليم حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان وأداة فعّالة لتمكين الأفراد والمجتمعات. يرتبط التعليم بفوائد متعددة، منها ما هو مادي مثل تحسين فرص التوظيف والارتقاء بالمستوى الاقتصادي، ومنها ما هو غير مادي كتحسين الصحة وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات وزيادة الاستقلالية والاعتماد على الذات (البنك الدولي، ٢٠١٨). بالنسبة للمجتمعات، يُعد التعليم ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، حيث يسهم في زيادة الإنتاجية وخفض معدلات الفقر. كما يُعزز التعليم من الحراك الاجتماعي ويُحسّن من أداء الخدمات والمؤسسات، ويرفع من مستوى الوعي بالمشاركة المدنية (البنك الدولي، ٢٠١٨).

بعد انتهاء مرحلة **أهداف الألفية الإنمائية (MDGs)** في عام ٢٠١٥، أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة **أهداف التنمية المستدامة (SDGs)**، التي تتضمن سبعة عشر هدفًا طموحًا ك»خطة عالمية لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.» تُشكّل هذه الأهداف خطة شاملة تهدف إلى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل مترابط. ترتبط أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ببعضها البعض بشكل وثيق، حيث يتشابك، على سبيل المثال،

**التعليم الجيد (الهدف الرابع) والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)** بصورة رئيسية، (سرحان وآخرون، ٢٠٢١) وبالنظر إلى أهمية التعليم في تحقيق هذه الأهداف الطموحة، يتعزز دور **أنظمة تعليمية معينة**، مثل التعليم الفني والتدريب المهني (TVET)، الذي يُسهم بشكل مباشر في تمكين الأفراد اقتصاديًا وإعدادهم لسوق العمل، مما يعزز من فرص النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

تسعى الدول اليوم إلى تعزيز الاستثمار في أنظمة **التعليم الفني والتدريب المهني (TVET)** كوسيلة لتمكين العمال والفنيين من تلبية احتياجات سوق العمل المتزايدة والمتغيرة. يعمل هذا النظام على تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات الأساسية والكفاءات التقنية، مما يقلل من احتمالات البطالة ويؤهلهم بشكل أفضل لدخول السوق (باور، ١٩٩٩).

في هذا السياق، أكدت اليونسكو في المؤتمر العالمي للتعليم للجميع على ضرورة الاعتراف بالتعليم الفني والتدريب المهني كجزء لا يتجزأ من التعليم الأساسي، ذلك لأن هذا النظام يُمكّن الطلاب من تعزيز قدراتهم الإبداعية وتطوير مهاراتهم في حل المشكلات واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تحسين مهاراتهم الرياضية. كما يسهم في تنمية المهارات الاجتماعية الأساسية مثل تقدير الذات والاعتماد على النفس، مما يجعلهم أكثر جاهزية للاندماج في سوق العمل والتكيف مع متطلباته المتغيرة. عندما يتمكّن نظام التعليم الفني والتدريب المهني من توفير هذه المهارات وتطبيقها بشكل فعّال، فإنه يسهم في دعم القوى العاملة ويحد من معدلات دوران العمالة، مما يعزز استقرار سوق العمل (باور، ١٩٩٩).

التعليم، بجميع مساراته وتخصصاته، له تأثير كبير على حياة الأفراد، وخاصة على حياة النساء والفتيات. فقد أثبتت الدراسات أن التعليم يسهم في **تقليل معدلات الحمل في سن المراهقة وضبط معدلات الخصوبة**، كما يعزز من قدرة النساء على **اتخاذ القرارات داخل الأسرة** ويزيد من إمكانياتهن للتأثير الاجتماعي والاقتصادي. كما يفتح التعليم آفاقًا جديدة أمام الفتيات، ويدعم طموحاتهن المستقبلية. في الولايات المتحدة، أظهرت الدراسات أن كل سنة إضافية من التعليم تحصل عليها الأمهات ترتبط بتحسن أداء أطفالهن الأكاديمي في مادة الرياضيات. وفي باكستان، تبين أن الأطفال يدرسون ساعة إضافية في اليوم إذا حصلت أمهاتهم على سنة إضافية من التعليم (البنك الدولي، ٢٠١٨).

ورغم هذه الفوائد الواضحة، لا تزال بعض المجتمعات تُقيّد وصول النساء إلى خدمات التعليم، مما يُعطّل نموهن الاقتصادي والاجتماعي. فالعادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية غالبًا ما تُعيق تقدم الأفراد، وأنماط التمييز ليست دائمًا واضحة، إذ تأخذ أشكالاً خفية يصعب تمييزها أو إعادة التفكير فيها. لهذا السبب، تعاني النساء من ظاهرة **"السقف الزجاجي"** – ذلك الحاجز غير المرئي الذي يُعيق وصولهن إلى الموارد والخدمات المختلفة، بما في ذلك الفرص التعليمية (البنك الدولي، ٢٠١٨). وفي إطار **أهداف التنمية المستدامة (SDGs)**، تحظى المساواة بين الجنسين بأهمية مماثلة لأهمية التعليم، باعتبارها

قضية محورية تُناقش في معظم مجالات التنمية. ولضمان العدالة التعليمية بين الجنسين، يتطلب الأمر اهتمامًا متزايدًا بتوفير فرص متساوية للذكور والإناث للوصول إلى التعليم. وفي هذا السياق، يُشير Rhynie (بدون تاريخ) إلى أن النساء لا يزلن يواجهن تحديات كبيرة في الحصول على الموارد التعليمية مقارنة بنظرائهن الذكور، ولهذا السبب تتزايد الجهود لتوفير فرص التعليم الفني والتدريب المهني للنساء والفتيات، باعتبارها خطوة مهمة نحو تمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا.

## خليفة عن التعليم الفني والتدريب المهني في مصر

يعاني قطاع **التعليم الفني والتدريب المهني (TVET)** في مصر من نقص واضح في الأدبيات التي تتناول الجوانب المرتبطة بالنوع الاجتماعي، مما يحد من القدرة على تحليل وفهم التحديات المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين في هذا المجال. هذا القصور في المعرفة والأدوات والاستراتيجيات الخاصة بالنوع الاجتماعي يُسهم في ترسيخ الممارسات المتحيزة، ويؤثر سلبًا على فرص وصول الإناث إلى التعليم الفني والتدريب المهني، مما يعمق الفجوة بين الذكور والإناث في هذا القطاع. وبالنظر إلى هيكل نظام التعليم الثانوي في مصر، يصبح من الضروري فهم كيفية تأثير هذا النقص المعرفي على خيارات الطلاب عند الانتقال إلى مسارات التعليم المختلفة، بما في ذلك التعليم الفني والتدريب المهني.

يتكون نظام التعليم ما قبل الجامعي في مصر من ثلاث مراحل أساسية تبدأ بالمرحلة الابتدائية التي تمتد على مدار ست سنوات، ثم المرحلة الإعدادية التي تستمر لمدة ثلاث سنوات، وأخيرًا المرحلة الثانوية التي تتكون أيضًا من ثلاث سنوات. وحتى نهاية المرحلة الإعدادية، يكون التعليم إلزاميًا، وبعد ذلك يتاح للطلاب الاختيار بين المسارات التعليمية المتاحة بناءً على نتائجهم الأكاديمية (البدوي، ٢٠١٤). يمكن للطلاب الذين أتموا المرحلة الإعدادية الالتحاق إما بالمدارس الثانوية العامة أو الالتحاق بنظام التعليم الفني والتدريب المهني (TVET)، أو الانسحاب من النظام التعليمي الرسمي. وفي إطار التعليم الفني، تُتاح للطلاب خيارات متعددة تتضمن المدارس الفنية التقليدية والتعليم القائم على العمل والذي يشمل التعليم والتدريب المزدوج بالإضافة إلى مدارس التكنولوجيا التطبيقية (ATSs)، والتي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MoETE, 2022).

شهد قطاع التعليم الرسمي العام في مصر معدلات تسجيل مرتفعة نسبيًا للطلاب الذكور والإناث، خاصة في المراحل الابتدائية والإعدادية. وفقًا لإحصائيات عام ٢٠٢٢، بلغ عدد طلاب التعليم ما قبل الجامعي ٢٥,٠٦٢,٢٩٤ طالبًا وطالبة (MoETE, 2022). وقد حقق قطاع التعليم في مصر تقدمًا ملموسًا فيما يتعلق بزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ليقترب بذلك من المعدلات العالمية. كما شهدت مصر نجاحًا في تقليص الفجوة بين الجنسين في معدلات التسجيل، إذ تُظهر البيانات أن **الفتيات يتفوقن على الفتيان في المهارات الأكاديمية** (البدوي، ٢٠١٤). ورغم تحقيق تلك

المعدلات الإيجابية في التعليم العام، يبدو الوضع مختلفًا في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني، حيث لا تزال المشاركة بين الجنسين غير متوازنة في مختلف التخصصات.

وفقًا لمؤشر المعرفة العالمي لعام ٢٠٢١، حققت مصر تقدمًا ملحوظًا في مجال التعليم، حيث احتلت المرتبة ٥٣ من بين ١٥٤ دولة في بنية المعرفة والمرتبة الرابعة من بين ٣٩ دولة في تنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم ما قبل الجامعي. وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي، لا يزال تصنيف التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) يتطلب المزيد من التطوير، حيث جاءت مصر في المرتبة ٦٨، بعد أن تقدمت ١٢ مرتبة مقارنةً بتقرير عام ٢٠٢٠، إذ كانت تحتل المرتبة ٨٠ (GKI-٢٠٢١). ورغم هذا التحسن الملحوظ في التصنيف، فإن هذا التقدم لا يضمن بالضرورة معالجة التحديات المرتبطة بدمج النوع الاجتماعي في التعليم الفني والتدريب المهني أو توفير فرص متكافئة للطلاب والطالبات، إذ لا تزال الفجوات الجندرية قائمة في العديد من المجالات المهنية، مما يحد من قدرة الفتيات على الاستفادة الكاملة من هذه الفرص أو الوصول على بعض التخصصات.

ورغم أن مصر سجلت معدلات عالية في نسب الالتحاق بالمدارس، لا تزال **جودة التعليم دون المستوى المطلوب،** نظرًا لعدم تطابق المهارات التي تقدمها المدارس مع احتياجات سوق العمل وتوقعات أصحاب العمل. هذه الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق تُظهر ضرورة تبني مقاربات جديدة تركز على ربط المناهج الدراسية بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل، خاصة في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. وفي سياق الجهود الإصلاحية التي تبذلها وزارة التعليم والتعليم الفني لتحسين جودة التعليم وتطوير المهارات بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، يصبح من الضروري **دمج منظور النوع الاجتماعي** في هذه الإصلاحات، لضمان استفادة جميع الطلاب، بغض النظر عن جنسهم، من فرص التعليم الفني والتدريب المهني.

## نبذة تاريخية عن نشأة وتطور التعليم الفني في مصر

تمتلك مصر تاريخًا طويلاً في تقديم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) على مستوى المرحلة الثانوية وما بعدها (توفيق، ٢٠١٨). يعود تأسيس التعليم الفني في مصر إلى عهد محمد علي، حيث تم إنشاء أول مدرسة فنية في عام ١٨٢٩ وكانت مدرسة زراعية. وفي العام التالي، تأسست أول مدرسة صناعية، وفي عام ١٩١١ تم افتتاح أول مدرسة تجارية. وفي أوائل الأربعينيات، وبالتحديد بين عامي ١٩٤٢-١٩٤٣، تم إنشاء أول معهد تجاري، والذي تطور لاحقًا ليصبح كلية التجارة بجامعة عين شمس (الوكالة الأمريكية للتنمية، ٢٠١٠). مع مرور الوقت، تطورت هذه المؤسسات الفنية لتشكل النواة الأساسية التي استند إليها هيكل التعليم الفني في المراحل اللاحقة.

في الخمسينيات، ومع تزايد الحاجة إلى فنيين مؤهلين، قامت وزارة التعليم بتصنيف المدارس الصناعية إلى مدارس صناعية ابتدائية ومدارس صناعية ثانوية. وفي عام ١٩٧٨، بهدف تطوير مستوى الخريجين الفنيين، شرعت الوزارة في تنفيذ خطة توسعية لتحويل بعض المدارس الثانوية الفنية التي كانت تستمر لثلاث سنوات إلى مدارس فنية تمتد لخمس سنوات. كان الدافع وراء تحويل المدارس الفنية من ثلاث إلى خمس سنوات هو **الحاجة إلى تأمين فنيين مدربين بكفاءة عالية،** بحيث يمتلكون المهارات التقنية والمعرفية الكافية لتحمل المسؤولية التعليمية والعملية في المدارس الفنية لمدة ثلاث سنوات (الوكالة الأمريكية للتنمية، ٢٠١٠).

في إطار استراتيجية الحكومة المصرية خلال تلك الفترة لدعم وتطوير الصناعة المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية عالميًا، جاء التوسع في التعليم الفني والتدريب المهني كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين قطاع الصناعة وتوفير كوادر فنية مؤهلة. وضمن هذه الاستراتيجية، أنشأت مصر تسعة معاهد فنية خلال تلك المرحلة، بهدف تأمين كوادر فنية مدربة تلبي احتياجات الشركات الحكومية وتساهم في تحسين الأداء الصناعي. وفي عام ١٩٦١، تم إنشاء وزارة التعليم العالي لتتولى مسؤولية إدارة هذه المعاهد الفنية، مما أدى إلى فصلها عن ارتباطها المباشر بسوق العمل. هذا التحول في الهيكلة الإدارية أدى إلى إضعاف العلاقة بين التعليم الفني واحتياجات السوق، وأدى إلى فقدان السوق لمورد رئيسي للفنيين المهرة (Antonini، بدون تاريخ).

## التحيز القائم على النوع الاجتماعي في التعليم الفني والتدريب المهني

يضم قطاع التعليم الفني والتدريب المهني (TVET) ثلاثة مسارات رئيسية هي: التعليم المهني، والتعليم الفني العام، والتعلم القائم على العمل. تُظهر الدراسات حول النوع الاجتماعي في هذا القطاع وجود فجوة واضحة بين الجنسين، حيث أصبحت هذه الأنظمة تعكس نمطًا من الفصل الجنساني في الوظائف (Y Kurniawan, 2018). يُعزى هذا التفاوت إلى الارتباط الوثيق بين التعليم الفني والتدريب المهني والقطاعات الصناعية والتكنولوجية، التي تُعد مصدرًا رئيسيًا لرأس المال البشري. ففي هذه القطاعات، يُشكل الرجال النسبة الأكبر من العاملين، بينما تُهيمن النساء بشكل ملحوظ على قطاع السياحة ضمن التعليم الفني، مما يعكس توزيعًا جندريًا غير متوازن.

وبالنظر إلى هذا التحيز القائم على النوع الاجتماعي في التعليم الفني والتدريب المهني، حددت منظمة العمل الدولية (ILO) مجموعة من الأسباب التي تسهم في استمرار هذا التحيز ضد النساء:

أولاً، الأدوار المبنية على النوع الاجتماعي: تنبع هذه الأدوار من الأعراف الثقافية المتجذرة التي تؤثر على خيارات النساء في الالتحاق بتخصصات معينة. تواجه الفتيات اللاتي يرغبن في اقتحام المهن التي يهيمن عليها الذكور مقاومة ورفضًا اجتماعيًا، مما يعوقهن عن متابعة مسارات مهنية غير تقليدية.

ثانيًا، **الصور النمطية الجندرية:** تلعب الصور النمطية المتجذرة دورًا محوريًا في تكريس التمييز من قبل أصحاب العمل ومستشاري المهن. هذه الصور تؤثر سلبًا على ثقة النساء بأنفسهن، وتحدّ من طموحاتهن في استكشاف مجالات مهنية جديدة. وتظهر هذه الممارسات حتى في الدول التي تتمتع بمستويات عالية من المساواة بين الجنسين، مثل **الدنمارك، والمملكة المتحدة، وألمانيا**، حيث تم رصد حالات من التحيز الجندري تؤثر على خيارات المهن للطلاب والطالبات (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٢).

ثالثًا، **التحديات في الحصول على المهارات الفنية:** تواجه النساء صعوبة في الحصول على المهارات التقنية المطلوبة، وذلك بسبب تفضيل أصحاب العمل الاستثمار في تدريب الذكور. وبما أن أصحاب العمل يتحملون الجزء الأكبر من تكلفة التدريب، فإنهم غالبًا ما يتجنبون الاستثمار في تدريب الإناث لتقليل احتمالية الخسائر الاقتصادية (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٢).

إلى جانب العوامل المرتبطة بالأعراف الثقافية والصور النمطية، يتأثر أصحاب العمل أيضًا بحساسية تجاه **معدل دوران العمالة.** وفقًا لاعتقاداتهم، تُعد النساء أكثر عرضة لترك وظائفهن بعد الزواج بسبب المسؤوليات الأسرية مثل رعاية الأطفال والوالدين. حتى بالنسبة للنساء اللواتي يضعن حياتهن المهنية في المقام الأول، تُظهر **نظرية التمييز الإحصائي** أن أصحاب العمل يحتفظون بنفس التصورات السلبية، إذ يرون أن النساء قد يتركن العمل أو يقللن من ساعات عملهن في أي لحظة. ونتيجة لذلك، يميل أصحاب العمل إلى **تقليل فرص التوظيف للنساء** في القطاعات الفنية والتقنية، مما يُسهم في استمرار الفجوة الجندرية في هذه المجالات مقارنة بنظرائهن الذكور (Y Kurniawan, 2018).

ولمعالجة هذا التحيز، يُعد **دمج منظور النوع الاجتماعي** ممارسة استراتيجية يمكن تنفيذها على مستويات متعددة من التدخلات، بدءًا من الأفراد وسلوكياتهم الشخصية والاجتماعية وصولاً إلى المؤسسات والسياسات الحكومية. وتتمثل إحدى استراتيجيات دمج هذا المنظور في **تعزيز الوعي الفردي**، بهدف زيادة الانتباه إلى التحيز الجندري، سواء كان ذلك متعمدًا أو غير متعمد (Azisah & Vale, 2012). وقد أظهرت الدراسات أن التركيز على معالجة **التحيز غير الواعي**، سواء في الممارسات التنظيمية أو الفردية، يمثل خطوة أساسية نحو تغيير النهج الاستراتيجي ودعم إدماج النوع الاجتماعي. وتُشير الأدبيات إلى أن حتى الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم مناصرين لقضايا المساواة الجندرية، بمن فيهم النساء أنفسهن، قد يحملون تحيزات غير واعية (Nazin et al., 2021). لمعالجة هذه المشكلة، أوصت الدراسات بتبني نهجين متكاملين للتدخل، يتمثل الأول في التدخلات الخارجية التي تستهدف كلًا من المؤسسات والأفراد. أما النهج الثاني، فيرتكز على التدخلات الداخلية التي تركز على معالجة التحيزات المتأصلة داخل الذات، والعمل على تعديل الأنماط الفكرية والسلوكيات التي تُعيد إنتاج هذه التحيزات (Nazin et al., 2021). ويظهر هذا النهج بشكل واضح في مجالات

أخرى مثل **القيادة النسائية**، حيث أكدت الأدبيات على أهمية تقديم أدوات واستراتيجيات تستهدف التحيز القائم على النوع الاجتماعي. بدأت هذه التدخلات في دعم النساء على **تحديد التحيزات الجنسانية وفهمها**، ومن ثم العمل على تحديد التدخلات المناسبة لتعزيز مواقفهن في المناصب القيادية. (Nazin et al., 2021).

## التفكير البشري والتحيز المعرفي

يقوم التفكير البشري على **نمطين أساسيين من التفكير: التفكير الحدسي/السريع والتفكير التأملي/البطيء**، وفقًا لما أورده **دانيال كانيمان (٢٠١٢)** يعمل التفكير الحدسي بطريقة تلقائية وسريعة، دون بذل جهد ذهني كبير. في المقابل، يتطلب التفكير التأملي تخصيص قدر أكبر من الانتباه والجهد الذهني، ويُستخدم في معالجة المهام الأكثر تعقيدًا، مثل العمليات الحسابية المعقدة أو اتخاذ قرارات إستراتيجية. وغالبًا ما ترتبط عمليات النمط الثاني بتجربة ذاتية من الفاعلية والاختيار والتركيز (Kahneman, 2012).

يساعد هذان النوعان من التفكير الإنسان على اتخاذ القرارات في مختلف جوانب الحياة، سواء كانت قرارات يومية بسيطة أو خيارات استراتيجية مثل تحديد المسارات التعليمية أو المهنية (Kahneman, 2012). في إطار التفكير الحدسي، يعتمد الإنسان غالبًا على الحدس أو الشعور الداخلي لاتخاذ القرارات بسرعة، إذ تحدث الاستجابة عادةً خلال ثوانٍ أو أجزاء من الثانية. ويتسم هذا النوع من التفكير بقدر أكبر من التعميم والسرعة، وبقدر أقل من الانتباه إلى جمع المعلومات الضرورية، مما قد يؤثر سلبًا على جودة القرارات المتخذة ضمن هذا الإطار. وعندما يفشل التفكير الحدسي في الوصول إلى القرار الصحيح أو الحل المناسب، ينتقل الإنسان إلى نمط آخر من التفكير، وهو التفكير التأملي أو المتعمق، حيث يُخصص المزيد من الوقت والجهد الذهني لتحليل المعلومات واتخاذ قرارات أكثر دقة ووعيًا (Kahneman, 2012).

تُعد الاستدلالات العقلية السريعة (Heuristics) من أبرز أدوات التفكير الحدسي أو السريع، إذ تُمكّن الإنسان من اتخاذ القرارات وتقدير القيم وتكوين الآراء بسرعة بناءً على معلومات محدودة. وتُعتبر هذه الاستدلالات شبه حتمية، بمعنى أنها تبدو كافية للوصول إلى قرارات مقبولة (Wellbeing, 2022). ونظرًا للاعتماد على مصادر محدودة من المعلومات والرغبة في \اتخاذ القرارات بسرعة، يلجأ الأفراد عادةً إلى ما يُعرف بـ «**التحيزات المعرفية**» (**Cognitive Shortcuts**)، وهي استدلالات سريعة تُستخدم لتبسيط عملية اتخاذ القرار. وبسبب سهولة الوصول إلى بعض الموارد دون غيرها، أو نقص الوعي بأهمية البحث المتعمق، أو الرغبة في توفير الوقت والجهد، تصبح هذه التحيزات خيارًا مناسبًا لاتخاذ قرارات مقبولة. ومع ذلك، فإن الاعتماد عليها قد يؤدي إلى تجاهل بدائل أفضل، خاصة في الحالات التي تتطلب تحليلاً معمقًا وتوافر معلومات شاملة (Joyce et al., 2016).

ورغم أن هذه الاستدلالات قد تكون مفيدة في بعض الحالات، فإنها قد تُسهم في أحيان أخرى في ترسيخ التحيزات تجاه بعض القضايا، مما يُعيق القدرة على اتخاذ قرارات متوازنة وموضوعية. وقد اهتم باحثون وعلماء من تخصصات متعددة بدراسة تأثير هذه الاستدلالات والتحيزات، ووجدوا أنها ترتبط بالعديد من المجالات مثل الطب والقانون والاستخبارات والمالية والتحليل والجوانب العسكرية (Kahneman, 2012). ونظرًا لهذا التأثير الواسع للاستدلالات والتحيزات المعرفية في مختلف المجالات، فإنها تُسهم بشكل كبير في تشكيل وجهات نظر الأفراد وخياراتهم وقراراتهم، سواء على المستوى الشخصي أو المهني.

## كيف يختار الطلاب تخصصاتهم ومهنهم في التعليم الفني؟

في نظام التعليم الفني، يُتاح للطلاب اختيار تخصصاتهم أو مهنهم إما في السنة الأولى أو الثانية، وذلك وفقًا للمهنة التي يدرسونها. في معظم الحالات، يتم توجيه الطلاب أو تعيينهم من قبل المعلمين أو إدارة المدرسة إلى المهن المتاحة، بناءً على درجاتهم وقدرة المدرسة على استيعابهم في تلك المهن. يمكن لطلاب التعليم الفني الالتحاق بالجامعة إذا تمكنوا من تحقيق درجات تتراوح بين ٧٠-٧٥ ٪، ما يتيح لهم فرصة التسجيل في كليات مثل **التجارة، والحقوق، والهندسة، والتعليم الصناعي،** وذلك بناءً على التخصص الذي درسوه خلال المرحلة الفنية. كما تتاح لهم أيضًا **إمكانية الوصول إلى الجامعات المفتوحة والمعاهد المتوسطة والعليا،** مما يمنحهم فرصة أكبر لمواصلة تعليمهم العالي وتوسيع آفاقهم المهنية (Population Council, 2017).

يُحدد مسار الطلاب في التعليم الفني بناءً على درجاتهم في المرحلة الإعدادية أو رغباتهم الشخصية. ومع ذلك، فإن **التوجيه الذي يتلقاه الطلاب من الآباء والمعلمين والإدارة المدرسية** يلعب دورًا حاسمًا في اختياراتهم. هذا التأثير الاجتماعي والثقافي يُفسر الفجوة الجندرية في بعض المهن الفنية، حيث تُسجَّل نسبة ضئيلة أو معدومة من الإناث في تخصصات مثل **النجارة والميكانيكا والكهرباء،** بينما تتركز أعداد كبيرة منهن في تخصصات مثل **الملابس الجاهزة والزخرفة والتسويق.** وعلى الجانب الآخر، فإن جميع المهن متاحة للطلاب الذكور، مما يمنحهم فرصًا أوسع للالتحاق بمختلف التخصصات الفنية، مما يُعزز حضورهم في معظم مهن التعليم الفني (Population Council, 2017).

## العلاقة بين التحيّز المعرفي ومنظور النوع الاجتماعي في مجال التعليم

يميل البشر إلى تكوين **تحيزات معرفية تلقائية** تجاه مجموعات اجتماعية معينة ومعتقدات أو أفكار محددة، وغالبًا ما تكون هذه التحيزات **ضمنية وغير مدركة.** وهذا يعني أن الشخص قد يحمل أفكارًا أو أحكامًا حول مجموعة اجتماعية معينة من دون أن يعي ذلك تمامًا. ويُعد تأثير هذه التحيزات الضمنية أقوى من المواقف الصريحة لأنها تعمل من دون

وعي أو تفكير عميق. في المقابل، فإن **المواقف الصريحة** هي تلك المعتقدات والآراء التي يدركها الشخص بوضوح ويعيها تمامًا. على سبيل المثال، إذا سُئل شخص عن رأيه في التعليم الفني للإناث، فقد يقول إنه يدعم المساواة بين الجنسين. هذه الإجابة تمثل موقفًا صريحًا لأنه واعٍ بما يقول.

في السياق التعليمي، من المرجح أن تتأثر **إنجازات الطلاب بالتحيزات الضمنية** للمعلمين، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحيزات الجندرية. إذ قد لا يدرك المعلمون تأثير تحيزاتهم الضمنية على تقييمهم للطلاب، مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة أو متحيزة. وتزداد احتمالية تأثير هذه **التحيزات الضمنية** في البيئات التي تتطلب اتخاذ قرارات دقيقة وسريعة، حيث يسود الضغط والتوتر وتزداد الحاجة إلى الجهد المعرفي المكثف (واريكو وآخرون، ٢٠٢٠).

وفي التعليم الفني، تُدرج المفاهيم الخاطئة حول النوع الاجتماعي داخل العملية التعليمية، وتتكرر من خلال الكتب الدراسية والتفاعلات اليومية بين الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور. يؤدي ذلك إلى تعزيز **التصورات النمطية** وتكرار **أوجه التفاوت الجندري،** مما يدفع الفتيات والفتيان إلى **الامتثال للعرف الاجتماعي** بدلاً من تحديه. وبذلك، تؤثر هذه الديناميات على **تطلعات الأجيال في التعليم الفني،** مما يعزز من **الفصل الجندري** في مجالات الدراسة والعمل (اليونسكو، ٢٠٢٢).

## التحيز القائم على النوع الاجتماعي في مجتمع التعليم الفني والتدريب المهني

يُعد التعليم الفني والتدريب المهني مجالاً متعدد الأطراف يضم عددًا من أصحاب المصلحة الذين يؤثرون بشكل مباشر في صياغة هيكله وسياساته، ومن ضمنهم **الآباء والأقران والمعلمون ومديرو المدارس والطلاب.** يحمل هؤلاء الفاعلون **قيمًا ومعتقدات مستمدة من المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة،** مما يجعلهم مصدرًا رئيسيًا لتكريس القوالب النمطية والتحيزات القائمة على النوع الاجتماعي. هذا التأثير لا يتوقف عند مستوى الخطاب أو التوجهات العامة، بل يمتد ليشمل **اختيارات الطلاب والطالبات للمهن أو التخصصات داخل التعليم الفني** (اليونسكو، ٢٠٢٢).

يمكن أن يحدث هذا على النحو التالي:

### الآباء والأقران

كما أشرنا سابقًا، يلعب مجتمع التعليم الفني دورًا مهمًا في تشكيل خيارات الطلاب وتطلعاتهم المهنية، وتُعد مواقف الآباء والأقران أحد العوامل الأكثر تأثيرًا في هذه العملية. غالبًا ما يسعى الآباء إلى توجيه أبنائهم وبناتهم نحو تخصصات معينة تتماشى مع الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة، مما يعزز القوالب النمطية الجندرية في التعليم الفني. على

سبيل المثال، كشفت دراسة أجرتها اليونسكو في ألمانيا أن هناك تفاوتًا كبيرًا في توقعات الآباء تجاه أبنائهم وبناتهم فيما يتعلق بالتعليم الفني، حيث أشار ١٠٪ من الآباء إلى أنهم يتصورون أبناءهم الذكور في مهن فنية، بينما لم تتجاوز النسبة ٢٪ عندما يتعلق الأمر ببناتهم. وفي الإمارات، رفض الآباء غالبًا فكرة دخول بناتهم إلى المجالات الفنية، معتقدين أن ذلك سيؤدي إلى **تفاعل مباشر مع فنيين من الذكور،** وهو أمر غير مقبول اجتماعيًا بالنسبة لهم. أما في لبنان، فقد أظهرت نتائج استطلاع أن **٧٧٪ من المشاركين يرون أن هناك وظائف معينة في التعليم الفني لا تناسب النساء،** ولا ينبغي لهن الانخراط فيها (اليونسكو، ٢٠٢٠).

## مطورو المناهج

تُعد **المناهج الدراسية** إحدى الأدوات الأساسية التي تسهم في تشكيل التصورات الاجتماعية حول الأدوار الجندرية، وتلعب دورًا محوريًا في تكريس أو كسر القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي. فمن خلال ما يتعلمه الطلاب والطالبات في الفصول الدراسية، تتشكل لديهم تصورات حول ما يعتبر مناسبًا للإناث والذكور من أدوار مهنية واجتماعية. وفي بعض البلدان، شهدت المناهج الدراسية تطورًا إيجابيًا في التعامل مع تصوير النساء والذكور في الأدوار التقليدية. ففي الأردن، على سبيل المثال، تم تصوير النساء في المناهج كوزيرات ورئيسات وزراء ومقاتلات وطيارات. وفي الهند وملاوي، يتدرب الطلاب على **اكتشاف التحيز الجندري في الكتب المدرسية،** مما يعزز وعيهم بآليات إعادة إنتاج التمييز.

ومع ذلك، في دول أخرى مثل الصين ومصر، لا تزال المناهج الدراسية **تُعيد إنتاج الأدوار التقليدية للجنسين،** حيث يُصوَّر الرجال كجنود وأطباء، بينما تُقدَّم النساء كمعلمات وربات منزل. يعكس هذا التوجه ضعف الوعي بأهمية تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في كتابة المناهج، وعدم إدراك التأثير السلبي لمثل هذه الصور النمطية على خيارات الطلاب والطالبات المهنية. الأمر الأكثر لفتًا للانتباه هو أن **معظم واضعي المناهج الدراسية هم من الرجال،** مما يؤدي إلى استبعاد منظور النساء من عملية التطوير وصياغة المحتوى التعليمي (اليونسكو، ٢٠٢٠).

## المعلمون

على الرغم من التوقعات بأن يكون المعلمون **أقل تحيزًا مقارنة بغيرهم من أفراد المجتمع،** تشير الأبحاث إلى أن المعلمين قد يُظهرون تحيزات واضحة تؤثر على **خيارات الطلاب المستقبلية** وتوجهاتهم المهنية.

في الواقع، يرى العديد من المعلمين أنفسهم غير متحيزين (واريكو وآخرون، ٢٠٢٠)، لكن الدراسات أظهرت خلاف ذلك. فقد أُجريت دراسة في ألمانيا على معلمي ما قبل الخدمة حول تصوراتهم للطلاب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وكشفت النتائج أن المعلمين **يحملون قوالب نمطية جندرية حول أداء الطلاب،** حيث اعتقدوا أن الذكور يتمتعون بقدرات أعلى في الرياضيات مقارنة بالإناث (الإدماج والتعليم، ٢٠٢٠).

في النهاية، يُعد المعلم فردًا يحمل مجموعة من المعتقدات والمواقف تجاه مختلف جوانب الحياة، وتنعكس هذه المعتقدات بالضرورة على ممارساته داخل الفصول الدراسية. ولهذا، فإن الاعتقاد بأن المعلمين يمكنهم التصدي لمسائل التحيز الجندري في البيئة المدرسية تلقائيًا هو تصور غير دقيق. فهم بحاجة إلى **تدريب متخصص** لرفع وعيهم بتحيزاتهم الصريحة والضمنية، وكيفية التعامل معها بفعالية، خاصة عندما يكونون غير مدركين لتأثير هذه التحيزات على الطلاب.

## مرشدو التوجيه المهني في المدارس

يلعب **مرشدو التوجيه المهني** دورًا محوريًا في توجيه الطلاب نحو تحديد مساراتهم الدراسية والمهنية، مما يجعلهم عناصر أساسية في رسم ملامح مستقبل الطلاب. ومع ذلك، قد يكون لهذا الدور تأثير مزدوج، فبدلاً من **كسر القوالب النمطية الجندرية،** قد يسهم بعض المرشدين في **ترسيخها من دون قصد.** في دراسة أُجريت في ولاية ويسكونسن بالولايات المتحدة، أظهر استبيان شمل مرشدي المدارس الثانوية أن **الغالبية يعتقدون أن الذكور يتفوقون على الإناث في الرياضيات.** وفي دراسة أخرى كلفت بها اليونسكو، شملت ألمانيا والإمارات، تبيّن أن برامج التوجيه المهني **غالبًا ما تُهمل مبادئ الاستجابة للنوع الاجتماعي.** ومع ذلك، من الضروري أن تراعي هذه البرامج والمبادرات **الاعتبارات الجندرية** لضمان تقديم معلومات شاملة للطلاب حول مساراتهم المستقبلية، سواء داخل المدارس أو خارجها (الإدماج والتعليم، ٢٠٢٠).

في سياق التعليم والتدريب التقني والمهني (TEVT)، يواجه التوجيه المهني تحديات كبيرة تتعلق **بغياب الوعي بمبادئ الاستجابة للنوع الاجتماعي** أثناء تقديم المشورة للطلاب. لذلك، ينبغي أن يلعب التوجيه المهني دورًا أكبر في **تشجيع الطالبات على استكشاف مجالات متنوعة في التعليم الفني،** من خلال مساعدتهن على إعادة تقييم التصورات السائدة حول المهن التقنية وتحدي الصور النمطية المرتبطة بها. كذلك، يتعين على المرشدين دعم الطالبات في **البحث عن المعلومات الصحيحة** حول الفرص المتاحة في التعليم والتدريب التقني والمهني، لتمكينهن من اتخاذ قرارات مهنية مبنية على وعي ومعرفة كافية (الإدماج والتعليم، ٢٠٢٠).

وفي النهاية، فإن معالجة الارتباطات اللاواعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لدى مرشدي التوجيه المهني والتربويين تُعد خطوة أساسية نحو **التخفيف من تأثير التحيزات** في بيئة التعليم الفني. فهذا الوعي يمكن أن يُسهم في فهم أعمق لأسباب الفجوة الجندرية، وتطوير آليات أكثر عدالة وتوازنًا لتقديم المشورة المهنية (واريكو وآخرون، ٢٠٢٠).

## اختيار العينة والمشاركون:

شملت منهجية البحث الأولي مقابلات متعمقة، مناقشات مجموعات بؤرية، بالإضافة إلى مقابلات قصيرة مع طلاب التعليم الفني خلال أول مؤتمر للتعليم الفني EDU-TECH الذي عقد في مارس ٢٠٢٢.

تم تصميم مشروع البحث لدراسة تصورات النوع الاجتماعي في التعليم الفني، مع التركيز على توجيه الطالبات والطلاب في مهن مختلفة في التعليم الفني. تم اختيار المشاركين عمدًا للحصول على معلومات مفصلة وشاملة من مجموعات معينة من الناس الذين يمتلكون المعرفة والخبرات ذات الصلة بأهداف البحث. وبناء عليه، استلزم الأمر مقابلة الأطراف المعنية الذين يدرسون أو يعملون في مجال التعليم الفني. بالإضافة إلى تناول زاوية محددة من تصورات الإنسان، كان من الضروري أيضًا إجراء مقابلة مع أخصائي في مجال الاتصال وأخصائي نفسي لفهم رؤى تدعم الصورة الأكبر لتصور النوع الاجتماعي في التعليم الفني.

تم إجراء المقابلات مع المجموعة المستهدفة في الفترة من أواخر مارس ٢٠٢٢ إلى أواخر مايو ٢٠٢٢. استمرت المقابلات المتعمقة من ٣٠ إلى ٤٥ دقيقة كحد أقصى. أما المقابلات القصيرة مع الطلاب فكانت من ١٠ إلى ١٥ دقيقة كحد أقصى، حيث جرت في إطار أول مؤتمر للتعليم الفني (EDU-TECH)، ولم يسمح طول زمن المقابلات بأكثر من ١٥ دقيقة كحد أقصى. واستمرت مناقشة مجموعة البؤرية لمدة ساعة واحدة.

تمثل عينة ورقة البحث مختلف الأطراف المعنية الذين يعملون أو يدرسون في مجال التعليم الفني، وتشمل الآتي:

| المهنة | الجنس - عدد المشاركين | تخصص المشاركين في المقابلات |
|---|---|---|
| **المعلمون** | 4 إناث -وذكر واحد | النجارة، الإلكترونيات، الميكانيكا، والتشييد والبناء، والملابس الجاهزة |
| **المسؤولون الحكوميون** | مسؤولة واحدة-ومستشار واحد ذكر | الإدارة العليا من وزارة التربية والتعليم الفني |
| **المسؤولون الحكوميون** | 4 مسؤولات إداريات- ومسؤول أداري واحد ذكر | 5 موظفين في الإدارة المتوسطة من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ممثلين عن المديريات التعليمية |
| **الخريجون** | خريجان ذكر- و٣ خريجات إناث | خريجو التعليم الفني |
| **الطلاب** | 17 طالب ذكر-و١٣ طالبة أنثى | طلاب التعليم الفني |
| **تطوير المناهج** | مستشارة واحدة- واثنان من المستشارين الذكور | مستشار تطوير المناهج |
| **مجال الاتصال** | أخصائي اتصال ذكر- واثنتان من المستشارات الفنيات من أحد المنظمات الدولية. | أخصائي اتصال واحد، واثنتان من المستشارات الفنيات من أحد المنظمات الدولية، الذين يعملون على تحسين الصورة الذهنية عن التعليم الفني مع وزارة التربية والتعليم. |
| **المستشارون الفنيون ممثلون عن وكالات التنمية الدولية العاملة على ملف النوع الاجتماعي في التعليم الفني** | مستشار واحد ذكر- واثنتان من المستشارات | المستشارون الفنيون ممثلون عن وكالات التنمية الدولية العاملة على ملف النوع الاجتماعي في التعليم الفني |
| **أخصائي نفسي** | أخصائية نفسية واحدة | أخصائي نفسي |
| **مستشار قانوني/سياسي** | مستشار- ذكر واحد | مستشار قانوني/سياسي |
| **الإرشاد المهني** | كبير مستشاري- ذكر واحد | إرشاد مهني |

## مناقشة ونتائج مقابلات الأطراف المعنية حول دمج النوع الاجتماعي في التعليم الفني والمهني بمصر

### دور المواد الدعائية وقنوات الاتصال في تشكيل التصورات حول التعليم الفني والتدريب المهني

تُعد المواد الترويجية وقنوات الاتصال أدوات حيوية في إعادة تشكيل تصورات المجتمع حول مواضيع محددة، لذلك بدأت وكالات التنمية الدولية في تطوير مواد اتصال تراعي معايير النوع الاجتماعي، ضمن جهود أوسع لتحدي التصورات الجنسانية التقليدية المرتبطة بالمهن الفنية.

وفقًا لنظرية التيسير الاجتماعي، فإن إبراز نماذج نسائية ناجحة تعمل في مجالات يهيمن عليها الذكور يمكن أن يُسهم في تعزيز ثقة الطالبات اللاتي يرغبن في دخول هذه المجالات أو غيرها من المهن التقليدية للذكور. هذا الترويج للقصص الإيجابية يُساعد على **زيادة ثقة الإناث في قدراتهن،** مما يشجعهن على المنافسة على قدم المساواة مع الذكور. وفي النهاية، يُؤدي ذلك إلى **بناء مجتمع داعم من الإناث في مجالات التعليم الفني،** مما يُسهم في تغيير الصورة النمطية السائدة وتحفيز المزيد من الفتيات على اختيار تلك التخصصات.

ومع ذلك، تُواجه هذه الجهود تحديات كبيرة، أبرزها **عدم اهتمام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالاستثمار في مواد الاتصال الخاصة بالنوع الاجتماعي.** يرجع ذلك إلى قيود الميزانية من جهة، وعدم الاقتناع بأهمية دمج النوع الاجتماعي كأولوية ضمن استراتيجية الإصلاح التعليمي من جهة أخرى. في المقابل، يستمر المانحون الدوليون في **لعب دور نشط في مراجعة استراتيجيات الاتصال في التعليم الفني،** وبدأوا في تطوير رسائل رئيسية حول دمج النوع الاجتماعي لمعالجة الاحتياجات الجنسانية ضمن اسراتيجية إصلاح التعليم الفني ٢,٠. هذه الرسائل تهدف إلى **معالجة الفجوات الجندرية في الاتصال،** بما يعزز من وعي المجتمع بأهمية انخراط الفتيات في المهن الفنية وتشجيعهن على اختيار تخصصات تقنية ومهنية غير تقليدية.

### رؤية طلاب وطالبات التعليم الفني: تصورات متباينة حول النوع الاجتماعي

بشكل عام، يتفق معظم الطلاب في التعليم الفني على وجود مهن تُعتبر **حكرًا على الذكور** ولا تُناسب الإناث، وفقًا للتصورات السائدة. وقد أشار الطلاب الذكور الذين يدرسون في مهن يُهيمن عليها الذكور في التعليم الفني النظامي، مثل الكهرباء والسيارات والإنشاءات، إلى أن الفتيات **غير قادرات** على دراسة هذه المهن. كما أكدت بعض الطالبات أنهن لا يستطعن الالتحاق بمهن معينة بدعوى أن المدارس **مخصصة للبنين فقط،** وأن الفتيات **غير مسموح لهن** بالعمل في هذه المجالات.

على النقيض من ذلك، فإن طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية، التي تُعد نموذجًا آخر للتعليم الفني، لا يجدون أي مشكلة في **انخراط الفتيات في مهن تقليدية للذكور** مثل السيارات والكهرباء. ويرجع هذا الاختلاف إلى **وجود زميلات**

**لهن في الفصول الدراسية بالفعل،** مما يجعل التصورات أكثر مرونة. ومع ذلك، تظل أعداد الطالبات في هذه المدارس **منخفضة للغاية،** على الرغم من أنهن يتمتعن بحضور قوي ويستطعن **المنافسة بفعالية مع الذكور.**

هذا التحول في التصورات لدى طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية يبدو مرتبطًا بحقيقة أنهم يتلقون تدريبهم في شركة دولية تلتزم بتطبيق سياسات المساواة بين الجنسين. هذه البيئة التدريبية المختلفة تساهم في تعديل تصورات الطلاب الذكور حول قدرة الفتيات على المنافسة في المهن التي يهيمن عليها الذكور، مما يعزز من حضور الطالبات في تلك المهن ويُعيد صياغة الأدوار الجندرية التقليدية داخل هذه المجالات.

## وجهات نظر معلمي التعليم الفني

*«جميع المهن في التعليم الفني مفتوحة للطلاب الذكور، وليست جميع المهن متاحة للإناث بسبب الأعراف الثقافية.»*

إحدى مُعلمات التعليم الفني - مايو ٢٠٢٢

المفارقة هنا أن بعض المعلمات اللاتي تمت مقابلتهن قد درسن الميكانيكا والإنشاءات والإلكترونيات، لكنهن لم يتمكنّ من دخول سوق العمل في شركات مثل زملائهن الذكور. فبدلاً من ذلك، أجبرتهن الأعراف الاجتماعية والثقافية على التحوّل إلى مسار التدريس، ليصبحن معلمات في المدارس الصناعية. وأكدت هؤلاء المعلمات على أن التصور السائد لا يزال يُحصر بعض المهن، مثل الميكانيكا والكهرباء وتكييف الهواء والسيارات، بالذكور فقط، بينما تكون هذه المهن إما مغلقة أمام الإناث أو متاحة لعدد قليل منهن.

في المقابل، تُفتح جميع المهن التي يُسمح للإناث بالالتحاق بها أمام الطلاب الذكور، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في نسبة الفتيات إلى الفتيان في الفصول الدراسية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الطالبات اللواتي التحقن بمهن صناعية مثل الإلكترونيات والكهرباء أثبتن أنهن قادرات على الأداء الجيد والمنافسة مع زملائهن الذكور، وهو ما يشير إلى وجود فجوة بين التصور السائد وأداء الطالبات الفعلي في هذه المهن.

وعلى الرغم من أن سياسات التعليم الفني تنص على فتح جميع المهن والمدارس أمام الفتيات والفتيان على قدم المساواة من دون تمييز، ما زالت التصورات النمطية تُشكل عائقًا أمام تحقيق هذا المبدأ في الواقع العملي. يعتقد البعض أن الفتيات غير قادرات على تحمل الجهد البدني المطلوب في المهن الصناعية، ويميلن إلى البحث عن الراحة وعدم بذل الجهد. في المقابل، تُصوَّر الفتيات على أنهن أكثر التزامًا ودقةً في التفاصيل، مما يجعلهن أكثر ملاءمة لدراسة مهن مثل صناعة الملابس الجاهزة، بينما يُنظر إلى الذكور على أنهم أقل التزامًا ودقةً وانتباهًا للتفاصيل، وبالتالي يُعدون أقل ملاءمة لهذه المهن.

*«لم يضع أحد بشكل واضح أي قيود متعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية القبول أو في فتح التخصصات للذكور أو الإناث، وفي نفس الوقت لم يرفع أحد صوته لتصحيح الوضع القائم الحالي، ورفع التوعية لتوجيه الطلاب والطالبات اثناء اختيارهم للمهن من دون تحيز.»*

معلم ميكانيكا في مدرسة صناعية - مقابلة متعمقة - مايو ٢٠٢٢

جميع المعلمين الذين تمت مقابلتهم أوصوا بفتح مهن مثل الإلكترونيات والكهرباء للفتيات، على اعتبار أنها لا تتطلب مجهودًا بدنيًا كبيرًا بل مجهودًا ذهنيًا فقط. ومع ذلك، استبعدوا مهنًا مثل الميكانيكا والسيارات، مؤكدين أن البيئة المدرسية في هذه التخصصات يسيطر عليها الذكور بشكل كبير، وليست مؤهلة بعد لاستقبال الطالبات.

أشار المعلمون أيضًا إلى أن قرارات التحاق الطلاب والطالبات بتخصصات معينة لا تعتمد فقط على درجاتهم في المرحلة الإعدادية أو الأماكن المتاحة في المدارس، بل تخضع أيضًا لتأثيرات الأهل وتوجيه المعلمين وأحيانًا ضغط الأقران. ومن اللافت أن بعض المعلمين أقروا بأنهم قد يمارسون تحيزًا غير واعٍ عند تقديم المشورة للطلاب، خاصة عند توجيه الطالبات نحو مهن معينة يُعتقد أنها «أنسب» للفتيات. ويبرر المعلمون هذا التوجيه باعتقادهم بأن الفروق البيولوجية والصفات البدنية بين الذكور والإناث تحدد مدى ملاءمة المهنة لكل منهما، وأن معظم المهن الصناعية تنطوي على مخاطر يصعب على الفتيات التعامل معها.

لا توجد أي استراتيجيات محددة لدمج النوع الاجتماعي قدمتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني للمعلمين في المدارس الفنية، مما يعني أن غالبية المعلمين يفتقرون إلى المعرفة الكافية حول كيفية دمج النوع الاجتماعي في عملهم اليومي. يشمل ذلك إدماج النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية وإدارة الفصول الدراسية واستخدام منهجيات تعليمية تراعي الفروق الجندرية. إضافة إلى ذلك، لم يتم تنظيم أي جلسات معرفية أو برامج توعية حول النوع الاجتماعي في التعليم الفني، مما يعزز من استمرار الأنماط التقليدية والقوالب النمطية التي تحد من فرص الطالبات.

ورغم هذا الغياب الواضح للتدريبات والبرامج الموجهة نحو دمج النوع الاجتماعي، أبدى بعض المعلمين وعيًا بأهمية هذا الدمج وأكدوا على ضرورة إدخاله كجزء من استراتيجيات التعليم الفني، معتبرين أن ذلك قد يسهم في تحسين بيئة التعليم والتدريب لكل من الفتيات والفتيان على حد سواء.

تقول إحدى المعلمات، في مقابلة معمقة، مايو ٢٠٢٢:

*«لماذا يفترض أن الفتيات سيفشلن في المهن التي يهيمن عليها الأولاد، لا توجد تجربة فلا يوجد استنتاج وحكم في هذا الأمر.»*

وعند مناقشة مدى ثقة المجتمع في كفاءة الفنيين الذكور مقابل الفنيات الإناث اللاتي درسن وتدربن في مجالات مثل الكهرباء أو السيارات أو الإلكترونيات، كانت إجابات المعلمين واضحة وصريحة: المجتمع يميل إلى الثقة في الذكور أكثر من الإناث. وحتى لو حصلت الفتيات على شهادات في هذه المهن التي يهيمن عليها الذكور، فإن العقبات لا تنتهي بمجرد التخرج، إذ تظل هناك تحديات إضافية تحول دون انضمامهن إلى سوق العمل بسهولة، حيث لا يثق القطاع الخاص أو العملاء في كفاءتهن بنفس السهولة التي يُعامل بها الذكور.

## مدرسة وشركات سيكم: نموذج عملي في دمج النوع الاجتماعي في التعليم والتدريب المزدوج (أحد أنظمة التعلم القائم على العمل)

في إطار بحثي حول تطبيقات **دمج النوع الاجتماعي** في التعليم الفني والتدريب المزدوج، قمت بزيارة ميدانية إلى مدرسة سيكم لدراسة نموذجها في تطبيق هذه الفلسفة داخل المدرسة وشركاتها ومصانعها التابعة. هدفت الزيارة إلى استكشاف أفضل الممارسات التي تتبناها سيكم في هذا المجال.

### لمحة عن سيكم

تُعد **سيكم** مثالاً رائدًا على تعزيز **التنمية الاقتصادية وتحسين رفاهية المجتمع** من خلال دمج النوع الاجتماعي في مختلف برامجها. وتُعد سيكم شركة قابضة تضم مجموعة من الشركات الربحية والمنظمات غير الربحية، وتُعرف بدورها الريادي في مجال الزراعة العضوية في مصر. بالإضافة إلى ذلك، تعمل سيكم على دعم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في تطوير الاستراتيجية الزراعية الوطنية، مع التركيز على البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

في إطار الركائز الأربع التالية، طورت سيكم **استراتيجية شاملة للنوع الاجتماعي** تهدف إلى إرساء ثقافة مؤسسية متوازنة تُعزز من تكافؤ الفرص بين الجنسين. تركز هذه الاستراتيجية على تمكين الإناث والذكور من الوصول إلى نفس الفرص التعليمية والتدريبية وفرص العمل:

١. **المساواة في التعليم:** حيث تعمل سيكم على **تعزيز فرص التعليم المتساوية** بين الفتيات والفتيان في مدارسها.

٢. **دمج النوع الاجتماعي في التعليم العالي:** في جامعة التنمية المستدامة التابعة لسيكم، يتم التركيز على إتاحة الفرص التعليمية بشكل متساوٍ للجنسين.

٣. **المساواة في بيئة العمل:** تتبنى سيكم سياسات تدعم **المساواة في بيئة العمل** من خلال منح الموظفات إجازة إضافية غير مدفوعة الأجر، مما يتيح لهن مرونة أكبر للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية.

٤. **التوعية بالنوع الاجتماعي:** تُقدم سيكم **جلسات توجيه مهني وتوعية بالنوع الاجتماعي** للموظفات في مدارسها وشركاتها، بهدف رفع الوعي بالحقوق والفرص، وتعزيز الثقة في قدرات النساء على تحقيق النجاح في مختلف المجالات المهنية.

## نموذج سيكم في التعليم الفني: التعليم المزدوج داخل المصنع

تُعد سيكم أول مدرسة في مصر داخل المصنع، وهي بذلك تتبنى نظام التعليم المزدوج في إطار التعليم الفني، وتم تأسيسها عام ١٩٩٩. يعتمد هذا النموذج على تقسيم البرنامج التعليمي بين الجانب النظري والعملي، حيث يقضي الطلاب يومين في المدرسة لدراسة المواد النظرية، وأربعة أيام في المصنع لاكتساب الخبرة العملية المباشرة. يهدف هذا النموذج إلى تمكين الطلاب من اكتساب الكفاءات المطلوبة للالتحاق بسوق العمل، من خلال الدمج بين المعرفة النظرية والمهارات العملية، إلى جانب تعزيز سلوكيات ومواقف العمل المهنية.

تُقدم سيكم برامج تدريبية شاملة في عشر مهن متنوعة، تشمل مجالات الكهرباء والنجارة والميكانيكا، بالإضافة إلى الصيانة والتحكم الصناعي والملابس الجاهزة. كما تشمل البرامج التدريب على تقنيات السباكة والغاز والطاقة الشمسية وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب التدريب على المهارات الإدارية، والميكنة الزراعية والزراعة الحيوية الديناميكية. من خلال هذا التنوع في التخصصات، تسعى سيكم إلى تأهيل الطلاب في مختلف المجالات المهنية، مما يُعزز من قدرتهم على الانخراط في سوق العمل بكفاءة واستقلالية.

## تجربة دمج النوع الاجتماعي في سيكم

تُطبق سيكم السياسة الرسمية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، التي تُتيح للطلاب والطالبات الالتحاق بأي مهنة من دون قيود مرتبطة بالنوع الاجتماعي. وفي إطار هذا النهج، فتحت سيكم أبوابها للطالبات للالتحاق بتسع من أصل عشر مهن متاحة في مدارسها، بما في ذلك مجالات مثل الميكانيكا والنجارة، والتي تُعد تقليديًا مهنًا يهيمن عليها الذكور وفقًا للتصور المجتمعي. ومع ذلك، ووفقًا للمقابلة الشخصية مع مدير الوحدة الفرعية للتعليم والتدريب المزدوج بسيكم، واجهت هذه الخطوة بعض المقاومة من القيادات العليا في الوزارة، حيث حاول بعض المسؤولين منع الطالبات من دخول الامتحانات النهائية في المهن التي يُنظر إليها على أنها غير مناسبة للإناث. لكن بعد تدخل نائب الوزير، سُمح للطالبات بإجراء الامتحانات النظامية في السنة الثالثة، مما مكنهن من التخرج والحصول على شهاداتهن في النجارة.

علاوة على ذلك، تمتلك سيكم ١٢ شركة تعمل في قطاعات متعددة، وتوفر فرص عمل لخريجيها في نفس المهن التي تدربوا

عليها. وكمثال على ذلك، تم تعيين اثنتين من الفتيات اللاتي تخرجن من برنامج النجارة في أحد مصانع سيكم للعمل كنجارات، مما يُعد خطوة مهمة نحو تحدي الصور النمطية ودعم التكافؤ بين الجنسين في المهن الصناعية.

في إطار جهود سيكم لتعزيز بيئة تعليم وتدريب شاملة لكل من الفتيات والفتيان، نجحت الشركة في إحداث تغيير ملموس في بيئة العمل في ورشة النجارة. وفقًا لما أشار إليه أحد المديرين الإداريين خلال زيارة ميدانية في مايو ٢٠٢٢، فقد أدى تدريب وتعيين نجارات من الإناث إلى تغيير الأجواء المتوترة التي كانت تسود الورشة نتيجة لبعض سلوكيات العمال الذكور، مرجعًا هذا التحول إلى وجود الإناث في الورشة.

ولضمان استدامة هذه البيئة الشاملة، تعمل سيكم بانتظام على تطوير قدرات المعلمين، بما يراعي الاختلافات بين الفتيات والفتيان، مع ضمان توفير السلامة والصحة المهنية، والمعدات التدريبية الملائمة، وتشجيع ثقافة تقبل الآخرين. وتظهر النتائج الإيجابية لهذه الجهود في قصص النجاح الفردية لبعض الخريجات، مثل إحدى خريجات برنامج النجارة التي صرحت قائلة: «من خلال تدريبي وعملي في النجارة، وجدت شغفي في فن التصميم باستخدام الأخشاب، وأطمح إلى مواصلة دراسة التصميم باستخدام مواد الأخشاب».

هذا النموذج لا يعزز فقط من تمكين الفتيات في المهن التقليدية للذكور، بل يُسهم أيضًا في إعادة تشكيل الثقافة المؤسسية نحو بيئة أكثر دعمًا وشمولاً.

عادةً ما يرتبط دمج الإناث في بيئات عمل يسيطر عليها الذكور بمشكلات تتعلق بالتحرش أو استخدام لغة غير لائقة من قبل بعض العمال الذكور. ومع ذلك، يُظهر نموذج سيكم أن هذا التصور ليس قاعدة ثابتة، إذ نجحت الشركة في تأمين كافة العوامل التمكينية لتمكين الإناث من الانضمام إلى بيئات العمل التقليدية والأداء فيها بشكل كافٍ. تعتمد سيكم على إدارة واعية بمفهوم النوع الاجتماعي، وتطبق التدابير اللازمة لدمج النوع الاجتماعي. وفي هذا السياق، صّرح أحد المديرين الإداريين في سيكم خلال زيارة ميدانية في مايو ٢٠٢٢:

*"نحن مهتمون بالنوع الاجتماعي لأننا نؤمن بالإنسان وفتح الفرص للمساواة بين الجنسين، لتمكين المجتمع من استخدام الموارد البشرية وتحقيق التنمية."*

يُعد نشر الوعي حول نموذج سيكم في نظام التعليم المزدوج خطوة أساسية نحو تعزيز دمج النوع الاجتماعي في التعليم الفني بشكل عام. ولأن إحدى الإستراتيجيات الفعّالة لتغيير التصورات المجتمعية هي عرض نماذج نجاح حقيقية، فإن تسليط الضوء على تجربة سيكم سيُسهم في تحدي الصور النمطية المرتبطة بدور الإناث في المجالات الفنية والصناعية. ومن خلال اعتماد استراتيجيات ترويجية ممنهجة، يمكن استخدام نموذج سيكم كنقطة انطلاق لتغيير التصورات العامة

حول دور المرأة في التعليم الفني، مما يُحفز أصحاب المصلحة على تبني سياسات أكثر شمولاً وإنصافًا، ويُسهم في تعزيز بيئات تعليمية وعملية أكثر دعمًا للإناث.

**الخلاصة**

يمثل التعليم الفني في مصر أحد المسارات التعليمية المتاحة للطلاب بعد إتمام المرحلة الإعدادية، حيث يمكنهم اختياره لمواصلة دراستهم في المرحلة الثانوية. ورغم أن العدد الإجمالي لطلاب التعليم الفني لا يزال يفوق عدد طلاب التعليم الثانوي العام «الثانوية العامة»، وفقًا للكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، يعاني التعليم الفني من وصمة ثقافية واجتماعية تجعله في مرتبة أدنى مقارنة بالتعليم العام. وفي ظل هذا التصور السلبي، تسعى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (MoETE)، بالتعاون مع الجهات المانحة الدولية، إلى تغيير الصورة النمطية السائدة عن التعليم الفني، غير أن هذه الجهود لم تُولِ اهتمامًا كافيًا بفحص وضع الطالبات في هذا القطاع، حيث تشكل الفتيات حوالي ٣٥٪ من إجمالي طلاب التعليم الفني. تشكل الفتيات حوالي ٣٥٪ من إجمالي طلاب التعليم الفني وفقًا للكتاب الإحصائي السنوي. وعلى الرغم من وجود هذا العدد الكبير من الفتيات في التعليم الفني، فإنهن ما زلن متركزات في تخصصات محدودة للغاية مقارنة بالذكور، الذين يتمتعون بفرص أوسع للوصول إلى مختلف المهن المتاحة ضمن هذا النوع من التعليم.

وتشير الأدبيات إلى أن المشكلات البنيوية في التعليم الفني في مصر لم تشهد تحسنًا ملحوظًا منذ بدء محاولات الإصلاح التي تعود إلى خمسينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من إطلاق استراتيجية جديدة لإصلاح التعليم الفني في عام ٢٠١٨، لم تعكس هذه الاستراتيجية الجوانب المرتبطة بالنوع الاجتماعي بشكل كافٍ، مما يعني استمرار الفجوة بين الجنسين في التعليم الفني وإعادة إنتاج أنماط عدم المساواة في الجيل القادم.

ومن زاوية الاتصال والإعلام، التي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل تصورات المجتمع، يتضح أن الجانب الجندري في التعليم الفني لم يحظَ باهتمام كافٍ ضمن جهود تغيير الصورة النمطية عن هذا القطاع. وعلى الرغم من تركيز وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لأنشطتها وإنجازاتها، إلا أن الخطاب الإعلامي لا يزال يفتقر إلى آليات واضحة تُعزز تمثيل النساء والفتيات في هذا المجال. أحد الأمثلة على ذلك هو المنشورات الترويجية المرتبطة بنوع جديد من المدارس في التعليم الفني، وهي مدارس التكنولوجيا التطبيقية (ATS). ففي بداية الحملة الترويجية، كان تمثيل الإناث في هذه المنشورات محدودًا للغاية، حيث ركّزت الصور والرسائل على الذكور في المهن الفنية والصناعية، ثم بدأ هذا التمثيل في التحسن. ورغم هذا التحسن الطفيف، لا يزال التوازن بين الجنسين غير محقق في

الحملات الإعلامية، إذ يغيب التركيز على قصص نجاح الفتيات في التعليم الفني باستثناء منشور واحد حول مبادرة "هي تقود"، التي تهدف إلى تسليط الضوء على النماذج النسائية الملهمة في هذا القطاع.

من ناحية أخرى، يحرص المانحون الدوليون للتنمية على إظهار التوازن بين الجنسين في جميع موادهم الإعلامية والترويجية، حيث يعملون على تقديم صور للطالبات والطلاب في مختلف المهن، بما في ذلك المهن التي يهيمن عليها الذكور، بهدف تحدي الصورة النمطية التي تحصر الإناث في مجالات محدودة مثل الملابس الجاهزة والمساعدة الإدارية. وفي هذا السياق، ينبغي على وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أن تستفيد من هذه الجهود الدولية وأن تأخذ زمام المبادرة لتعزيز التوازن الجندري في المحتوى الإعلامي والترويجي المرتبط بالتعليم الفني. فالإرادة السياسية للوزارة يمكن أن تكون نقطة الانطلاق في تغيير التصور السلبي عن دور الفتيات في هذا القطاع.

يتمتع أصحاب المصلحة في التعليم الفني، الذين أُسندت إليهم مهمة ضمان تكافؤ الفرص للطلاب والطالبات، بتأثير كبير في توجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية داخل هذا القطاع. ومع ذلك، كشفت المقابلات مع عدد من أصحاب المصلحة عن وجود ممارسات متحيزة أثناء عملية توجيه الطلاب، وخاصة الطالبات، عند تسجيلهن في التعليم الفني. تستند هذه الممارسات إلى تصورات نمطية قد تشمل اعتقادًا بعدم قدرة الإناث على الأداء في تخصصات معينة، أو عدم توفر القدرة الاستيعابية في المدارس لقبول الفتيات، أو ضعف إنفاذ سياسات التعليم الفني، أو مزيج من هذه العوامل مجتمعة.

وفي هذا السياق، يُظهر الطلاب والمعلمون والمسؤولون الذين يعملون في بيئات تعليمية تُطبق فيها سياسات دمج النوع الاجتماعي إدراكًا أكثر إيجابية تجاه الطالبات اللواتي يخترن تخصصات مهنية يهيمن عليها الذكور. على النقيض من ذلك، يظهر من يعملون في بيئات تفتقر إلى تطبيق سياسات الدمج الجندري تصورات سلبية عن قدرات الإناث في التعليم الفني.

كما سلطت الورقة البحثية الضوء على بعض النماذج الجيدة التي تراعي دمج النوع الاجتماعي داخل المدارس وأماكن التدريب الفني، مثل مدرسة سيكم داخل المصنع، بالإضافة إلى بعض مدارس التكنولوجيا التطبيقية مثل السويدي إلكتريك وفولكس فاجن. فتحت هذه المدارس أبوابها للفتيات لتعلّم مهن تقليديًا يهيمن عليها الذكور، مثل السيارات والكهرباء والميكانيكا والنجارة، مما يُعد خطوة إيجابية نحو كسر الأنماط الجندرية التقليدية في التعليم الفني. ومع ذلك، تختلف هذه النماذج من حيث الهيكلية والإدارة، إذ تُدار من قبل شركات دولية أو شركات وطنية منظمة تمتلك عقلية شاملة تُعزز من دمج النوع الاجتماعي. ورغم أن هذه النماذج تشكل أمثلة ناجحة على التغيير الاجتماعي وتفتح الباب أمام الفتيات لدخول مجالات مهنية جديدة، قد يواجه تعميمها على نطاق واسع تحديات حقيقية. يرجع ذلك إلى أن

صناع القرار في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لم يولوا اهتمامًا كافيًا لتبني سياسات شاملة لدمج النوع الاجتماعي في مدارسهم، التي تشغل الحصة الأكبر في النسبة المئوية من إجمالي التعليم الفني في مصر. وبالتالي، يبقى التأثير محدودًا ما لم يتم إدماج هذه السياسات بشكل مؤسسي في جميع المدارس الفنية، وليس فقط في النماذج الاستثنائية التابعة لشركات كبرى.

يمكن تفسير التحيز القائم على النوع الاجتماعي في التعليم الفني أيضًا من منظور النفسية البشرية، إذ يميل الأفراد إلى التوافق مع التوقعات المجتمعية والثقافية السائدة. ولهذا السبب، تُصبح جهود التوعية أمرًا ضروريًا، ويُعد الاستثمار في القنوات الإعلامية والمواد الترويجية خطوة محورية لتغيير الصور النمطية الراسخة تدريجيًا. فمن خلال هذه الجهود، يمكن ترسيخ فكرة أن الفتيات في التعليم الفني قادرات على الأداء بمستوى مماثل لنظرائهن الذكور، شرط أن تُتاح لهن نفس الموارد وإمكانية الوصول.

في نهاية المطاف، يُعد التعليم أحد المجالات الأساسية لإدماج استراتيجيات دمج النوع الاجتماعي، بما يشمل حملات التوعية وتعديل السياسات وإنفاذها بشكل صارم، بالإضافة إلى تهيئة بيئة مدارس التعليم الفني لتكون أكثر دعمًا وتشجيعًا للطالبات. وتكمن قوة هذه الاستراتيجيات في قدرتها على تغيير العقلية المجتمعية تجاه الفتيات في التعليم الفني، مما يُسهم تدريجيًا في تصحيح التصورات المتحيزة وزيادة فهم المجتمع لأهمية توفير بيئة متساوية تتيح للإناث الوصول إلى مختلف المهن التقنية والفنية. ومن ثم، يُصبح المجتمع أكثر وعيًا بآليات التخفيف من التحيز المعرفي، مما يفتح المجال أمام الفتيات لتحقيق إمكاناتهن المهنية بشكل عادل ومتساوٍ.

**هذا المقال مقتبس من رسالة ماجستير الكاتبة «التحيز القائم على النوع الاجتماعي في التعليم الفني والتدريب المهني في مصر»، المقدَّمة إلى برنامج النوع والتنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.**

**المراجع:**


1- Antoninis, Manos. 2001. *The Vocational School Fallacy Revisited: Technical Secondary Schools in Egypt*. Working Paper No. 2001/22. Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Mediterranean Programme, European University Institute.

2- Arab Republic of Egypt, Presidency. 2022. *The Constitution*. Accessed June 24, 2022. https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1/.

3- Azisah, Siti, and Colleen Vale. 2012. *Gender Mainstreaming in Education: Case Studies of Islamic Primary Schools in South Sulawesi, Indonesia 2000-2006*. PhD diss., Victoria University.

4- Chinyani, H. 2010. "Beyond the Rhetoric of Gender Equality: Is the School System an Agent of Change?" Journal of Sustainable Development in Africa 12, no. 7: 152–159.

5- Christie, Ferdos F., and Susanne F. Viefers. 2006. "Gender Bias in Engineering Education." In *Shifting Perspectives in Engineering Education*, edited by Michael Christie, 278–286. Chalmers University of Technology.

6- Clewell, Beatriz Chu, and Patricia B. Campbell. 2002. "Taking Stock: Where We've Been, Where We Are, Where We're Going." *Journal of Women and Minorities in Science and Engineering* 8, no. 3–4.

7- Comms Strategy. *Technical Education 2.0 Reform Messaging and Comms Strategy*: GIZ and MoETE. n.d.

8- Elbadawy, Asmaa. 2014. *Education in Egypt: Improvements in Attainment, Problems with Quality and Inequality*. Working Paper 854. Cairo: Economic Research Forum (ERF).

9- El Nagdi, M. 2018. *Issues of Identity and Equity in STEM Education: STEM Teachers' Identity and Gender Equity in STEM*. Ann Arbor: ProQuest Dissertations & Theses.

10- El Nagdi, M., and G. H. Roehrig. 2019. "Gender Equity in STEM Education: The Case of an Egyptian Girls' School." In *Theorizing STEM Education in the 21st Century*, 315–17. IntechOpen.

11- Ehrlinger, Joyce, W. O. Readinger, and Beomkyu Kim. 2016. "Decision-Making and Cognitive Biases." In *Encyclopedia of Mental Health*, vol. 12. Elsevier.

12- Emis.gov.eg. 2022. "Chapter 2." [online] . Accessed June 23, 2022. http://emis.gov.eg/Site%20Content/book/021-022/pdf/ch2.pdf.

13- GIZ. n.d. *Report on Gender Analysis for GIZ Projects in the Focal Area of Sustainable Development*. Cairo: GIZ.

14- Henningsen, Inge. 2008. "Gender Mainstreaming of Adult Mathematics Education: Opportunities and Challenges." *Adults Learning Mathematics* 3 (1): 32–40.

15- International Labour Organization. 2022. *Apprenticeship in Egypt - Towars a unified system?*. ILO. Accessed June 24, 2022. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@africa/@ro-abidjan/@sro-cairo/documents/publication/wcms_616298.pdf.

16- International Labour Organization (ILO). 2022. *Quality Apprenticeships and Gender (Digital Toolkit for Quality Apprenticeships)*. ILO. Accessed June 23, 2022. https://www.ilo.org/global/topics/apprenticeships/publications/toolkit/system-and-policy-

level/inclusiveness/gender/lang--en/index.htm.

17- Japan International Cooperation Agency (JICA). 2018. *Country Gender Profile* (Arab Republic of Egypt): Survey Report. JICA.

18- Kanji, Nazneen. 2003. *Strategies for Mainstreaming Gender: Mind the Gap*. IIED (International Institute for Environment and Development).

19- Liu, Daqi, Mohamed Jemni, Ronghuai Huang, Yukun Wang, Abdeljalil Tlili, and Suzan Sharhan. 2021. *An Overview of Education Development in the Arab Region: Insights and Recommendations towards Sustainable Development Goals (SDGs)*. Smart Learning Institute of Beijing Normal University.

20- Loveluck, Louisa. 2012. *Education in Egypt: Key Challenges. Middle East and North Africa Programme*. Chatham House.

21- Masood, Hina. 2021. "Gender Sensitization and Educational Institutions." *Research Review International Journal of Multidisciplinary* 6 (4).

22- Ministry of Planning and Economic Development. 2022. *Egypt's Vision 2030*. Accessed June 23, 2022. https://mped.gov.eg/EgyptVision?lang=en.

23- Ministry of Education and Technical Education (MoETE). 2019. The national Strategy of Enhancement the Social perception of Technical Education in Egypt 2021-2031.

24- Ministry of Education and Technical Education (MoETE). n.d. *Al-Istrāṭījiyya al-Ta'līm al-Fannī al-Jadīd fī Miṣr* [The New Technical Education Strategy in Egypt]. Accessed December 27, 2022. https://tech.moe.gov.eg/tech/article/details/1741.

25- Nurhaeni, I. D. A., and Y. Kurniawan. 2018. "Gender-Mainstreaming in Technical and Vocational Education and Training." *IOP Conference Series: Materials Science and Engineering* 306 (1): 012057. https://doi.org/10.1088/1757-899X/306/1/012057.

26- Pregoner, John D., L. Cansico, F. Escandor, and E. Encabo. 2020. "Gender Bias in Technical Vocational Livelihood Program: A Qualitative Study on the Experience of Male Students in Home Economics Strand." *EdArXiv*. https://osf.io/preprints/edarxiv/gn2aq_v1.

27- Population Council Egypt. 2017. *Young Women in Technical Secondary Education in Egypt: Choices, Aspirations, Challenges and Opportunities*. Population Council.

28- PwC Education and Skills Practice. 2019. *Understanding Middle East Education: Egypt Country Profile*. PwC.

29- Raina, Sunita. 2012. "Gender Bias in Education." *International Journal of Research Pedagogy and Technology in Education and Movement Sciences* 1 (2).

30- Reimers, Fernando M., Uche Amaechi, Anant Agarwal Banerji, and May Wang. 2022. Education to Build Back Better: *What Can We Learn from Education Reform for a Post-Pandemic World*. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-93946-9.

31- Sharma, R. 2017. "Gender Sensitization: An Appraisal of the Roles of Teachers and Educational Institutions." *International Journal of Humanities and Social Science Invention* 6 (11).

32- Starck, Jason G., Todd Riddle, Stacey Sinclair, and Natasha Warikoo. 2020. "Teachers Are People Too: Examining the Racial Bias of Teachers Compared to Other American Adults." *Educational Researcher* 49 (4): 273–84.

33- Subrahmanian, Ramya. 2005. *Gender in Primary and Secondary Education*. UNICEF/ UNGEI.

34- Symborski, C., M. Barto, M. Quinn, C. K. Morewedge, S. Kassam, and J. H. Korris. 2014. "Missing: A Serious Game for the Mitigation of Cognitive Biases." In *Interservice/ Industry Training, Simulation, and Education Conference (I/ITSEC)*, vol. 14295, pp. 1-13.

35- Tabassum, N., and B. S. Nayak. 2021. "Gender Stereotypes and Their Impact on Women's Career Progressions from a Managerial Perspective." *IIM Kozhikode Society & Management Review* 10 (2): 192–208.

36- Tawfik, H. 2008. *Technical Education and Returns to Schooling in Egypt (1998–2006)*. American University in Cairo. AUC Knowledge Fountain-2021.

37- The Forum for African Women Educationalists (FAWE). 2018. *Gender Responsive Pedagogy*. FAWE.

38- UNESCO. 2020. *Background Paper Prepared for the Global Education Monitoring Report Gender Report: Inclusion and Education*. UNESCO.

39- UNESCO, Global Education Monitoring Report. 2022. *Challenging Gender Bias and Stereotypes in and through Education*. Fact sheet prepared for International Women's Day. UNESCO.

40- United Nations. 2002. *An Overview of Gender Mainstreaming*. New York: Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women.

41- U.S. Agency for International Development (USAID). 2010. Technical Vocational Education and Training in Egypt. Part 1: *Overview and Inventory*. USAID.

42- Valenius, Johanna. 2007. *Gender Mainstreaming – What and Why?* European Union Institute for Security Studies (EUISS).

43- Verywell Mind. 2022. “How Heuristics Help You Make Quick Decisions.” Accessed June 23, 2022. https://www.verywellmind.com/what-is-a-heuristic-2795235#toc-types-of-heuristics.

44- Walby, Sylvia. 2005. “Introduction: Comparative Gender Mainstreaming in a Global Context.” *International Feminist Journal of Politics* 7 (4): 453–70.

45- Warikoo, Natasha, Stacey Sinclair, J. Fei, and D. Jacoby-Senghor. n.d. “Examining Racial Bias in Education: A New Approach.” *Educational Researcher* 45: 508–14.

46- World Bank. 2018. “Main Messages: Learning to Realize Education’s Promise.” In World Development Report. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2018.

**كلمات مفتاحية:**

التعليم الفني – التدريب المهني – التحيز الجندري – سوق العمل - السياسات التعليمية - دمج النوع الاجتماعي في التعليم

# التنمية المستدامة والمجال العام: قراءة نسوية في إقصاء النساء وتحقيق العدالة الاجتماعية

**مهجة جودة**

باحثة نسوية مصرية، حاصلة على ماجستير في النوع والتنمية من جامعة القاهرة. تركز أبحاثها على استخدام المنهج الأنثروبولوجي لفهم تأثير الثقافة الأبوية على الحياة اليومية للنساء

## المقدمة

لطالما كان مفهوم المجال العام محورًا أساسيًا في النقاشات، خاصة في السياقات الفلسفية والسياسية، حتى تبلور كموضوع مركزي في الأبحاث الأكاديمية المعاصرة. ويُعد الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس من أبرز من أسهموا في صياغة هذا المفهوم، تحديدًا من خلال نظريته عن المجال العام التي قدّمها في كتابه "التحول البنيوي للمجال العام: بحث في فئة المجتمع البرجوازي» (١٩٦٢). تُعد نظرية هابرماس إحدى النظريات الأساسية التي تُسهم في تشكيل فهمنا لكيفية تفاعل الأفراد في المساحات الاجتماعية المختلفة، ويُعرّف فيها المجال العام باعتباره الفضاء الذي يجتمع فيه الأفراد والمواطنون لتبادل الآراء ومناقشة قضايا المجتمع بقدر من الحرية والديمقراطية (Cho, 2009).

ورغم الأهمية الفكرية الكبيرة التي اكتسبتها نظرية المجال العام وما قدّمه هابرماس من أطروحات، فقد ركزت على جوانب معينة من التجربة الاجتماعية والسياسية، متجاهلةً جوانب أخرى جوهرية. هذا القصور في تقديم رؤية شاملة وتكاملية للمجال العام جعل النظرية عُرضة للنقد، خاصة من المنظور النسوي، الذي بدأ منذ النصف الثاني من القرن العشرين في تسليط الضوء على عدم تكافؤ الفضاءات العامة وهيمنة القوى الاجتماعية والثقافية التي تهمّش النساء وتقصيهن.

يحاول هذا المقال توسيع دائرة النقاش حول التنمية المستدامة في مصر، بوصفها أحد فضاءات المجال العام كما يعرّفها الخطاب المعاصر. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن إطار التنمية المستدامة، يظل هذا المجال غير محايد جندريًا، إذ تتشابك فيه أنماط تُعيد إنتاج الإقصاء الجندري. وبناءً على ذلك، يستعرض المقال القراءات

النسوية النقدية التي تحاول تحليل كيف يمكن للمجال التنموي أن يكون أداة لدعم النساء أو مجرد وسيلة لتعزيز وإعادة إنتاج الصور التقليدية للإقصاء الجندري.

## المجال العام بين النظرية والممارسة: من هابرماس إلى فريزر

تعود البدايات التاريخية لفكرة المجال العام إلى الحضارة الأثينية، حيث شكلت الساحات والميادين العامة فضاءات مفتوحة يتجمع فيها المواطنون لمناقشة أمورهم اليومية وشؤونهم الخاصة. لم تقتصر النقاشات على القضايا الفردية فقط، بل امتدت لتشمل القضايا العامة التي تهم جميع المواطنين (Lark Journal, 2022). ورغم أن أول ظهور لمفهوم المجال العام بمعناه الكلاسيكي يعود إلى أثينا القديمة، فإن الإشارة إلى أعمال هابرماس هي الأكثر شيوعًا عند الحديث عن هذا المفهوم، فيما تُعد أطروحاته امتدادًا وتطورًا للصورة الأثينية الأولى كما ظهرت تاريخيًا. كما أن أوروبا قد تأثرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بمجموعة من الأحداث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي ساهمت بدورها في بلورة النظرية وكل ما تم الوصول إليه من إسهامات ومُخرجات معرفية خاصة بها.

يُعرِّف قاموس أوكسفورد المجال العام بأنه فضاء اجتماعي يتيح تبادل الآراء المختلفة ومناقشة القضايا العامة، إضافةً إلى تطوير حلول جماعية من خلال التفاعل بين الأفراد. وبهذا، يُنظَر إلى المجال العام بوصفه نقطة محورية تجمع أشكالاً متعددة من التواصل المجتمعي (Oxford Bibliographies, 2018). كما يُعدُّ المجال العام مفهومًا أساسيًّا في العلوم الاجتماعية، وقد ازداد اعتماده من قِبل الأكاديميين والباحثين في دراسة التفاعلات بين الأفراد. يشمل ذلك المناقشات والمشاركات والاحتكاكات المُتبادلة سواء داخل المجتمع نفسه أو بين مجتمعات مختلفة، وقد أسهم هابرماس بشكل كبير في تطوير هذا المفهوم، مُسلطًا الضوء على دور الحوار في تشكيل الوعي والرأي العام داخل المجتمع (Adut, 2012).

كما وصف المجال العام بأنه فضاء يجتمع فيه المواطنون لمناقشة القضايا المجتمعية والتعبير عن احتياجات المجتمع تجاه الدولة. ويُنظَر إلى هذا المجال باعتباره ساحة للحوار العام، فيشارك الأفراد في مناقشة القواعد التي تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية، معتمدين على التفكير العقلاني في تفاعلهم حول تلك القضايا (El-Mahdy, 2018). ويؤكد هابرماس على أهمية التفرقة بين المجالين العام والخاص، حيث يتمثل المجال الخاص في الأسرة وما يندرج تحتها من أفراد، بينما يشكّل هؤلاء الأفراد المجال العام عند تجمعهم لمناقشة القضايا التي تتجاوز اهتماماتهم الشخصية. كما يوضح هابرماس دور المجال العام بوصفه جسرًا يربط بين الدولة والمجتمع، مما يتيح للأفراد فرصة الحوار حول القضايا العامة وتبادل الآراء بشأنها (Habermas, 1989).

يطرح هابرماس مجموعة من الافتراضات الأساسية التي لا يمكن تحقق نموذج المجال العام من دونها، وهي كما يلي:

١. **المساواة في المشاركة:** حيث يجب أن تُتَاح لجميع الأفراد فرص متساوية للتعبير عن آرائهم دون أن تتأثر مشاركتهم بخلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، فالحوار داخل المجال العام يعتمد على مبدأ تكافؤ الفرص.

٢. **وحدة المجال العام:** فلا بد أن يكون هناك مجال عام موحّد يشمل جميع المواطنين، إذ إن تعدد المجالات قد يعيق تحقيق نموذج المجال العام الديمقراطي.

٣. **التركيز على القضايا العامة:** ينبغي أن تقتصر النقاشات داخل المجال العام على المسائل المتعلقة بالصالح العام، من دون التطرق إلى قضايا خاصة أو فردية.

٤. **الاستقلالية عن الدولة:** يجب أن تتم النقاشات العامة بحرية تامَّة، دون تدخل أو تأثير من قِبَل مؤسسات الدولة، مما يضمن استقلالية المجال العام بوصفه مكانًا للحوار المجتمعي (El-Mahdy, 2018).

وعلى الرغم من تفوق تصوُّر هابرماس هذا في وضع الأساس والهيكل العام لنظرية المجال العام، فإن هذا النموذج قد واجه العديد من الانتقادات النسوية التي عملت على توضيح عدم مثاليته (Susen, 2011). فقد عملت النسويات وعلى رأسهنَّ نانسي فريزر وآنا ياتمان على إظهار كيف أن مساحات المجال العام في الواقع مغلقة أمام مشاركات النساء، وذلك بسبب الهيمنة والسيطرة الثقافية الذكورية (Landes, 1998). في أوروبا، في عصر التنوير على سبيل المثال، لم تكن النساء قادرات على المشاركة في النقاشات السياسية والاجتماعية بشكل مساوٍ للرجل، وغالبًا ما كانت تُستَبعَد النساء ومشاركتهن، خاصةً في الفترات التاريخية الكبرى التي أسهمت في تشكيل المجال العام. كما أشارت الكثير من النسويات إلى أنَّ تصوَّر هابرماس يركز على حصر مساحات النقاش والتفاعل في أيدي طبقات بعينها، في حين يغفل تمامًا مشاركة العديد من الفئات الأخرى المُهمَّشة، مما يعكس بوضوح تجاهل التعددية، كما أنه لا يعترف بوجود تفاوت فيما بين الأفراد في القدرة على الوصول لتلك المساحات (Susen, 2011).

قدّمت نانسي فريزر طرحًا نقديًا لمفهوم المجال العام من خلال طرح فكرة "الفضاءات العامة الفرعية"، مسلّطة الضوء على كيفية لجوء الجماعات المهمّشة إلى إنشاء مجالاتها العامة الخاصة كرد فعل على إقصائها من المجال العام (Fraser, 1990). كما انتقدت سيلا بن حبيب تركيز هابرماس على التشارك العقلاني المجرّد، معتبرةً أن هذا الطرح يغفل التجارب المتجسدة للنساء التي لا تنفصل عن واقعهن المعيشي (Benhabib, 1992). كذلك، تناولت جوان لاندز كيفية استبعاد النساء من المجال العام أثناء الثورة الفرنسية رغم مشاركتهن الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية (Landes, 1988).

إضافة إلى ذلك، اعتمد هابرماس بشكل أساسي على الفصل الصارم بين المجالين العام والخاص، وهو ما اعتبره العديد من

النقاد عيبًا جوهريًا في نموذجه، إذ تجاهل دور المجال الخاص الذي يشكّل أساسًا لتفاعل ومشاركة الأفراد في المجال العام. كما اقتصر طرحه على العقلانية كصيغة مثالية للتفاعل داخل المجتمع، مغفلاً أشكالاً أخرى من أشكال التعبير والتواصل مثل الفن والموسيقى (Susen, 2011).

## النموذج الهابرماسي للمجال العام من منظور نسوي

في السياقات المعاصرة، لم يعد مفهوم المجال العام مقتصرًا على التجمعات التقليدية التي تتاح من خلالها المناقشات العامة، كالأسواق والساحات والمجالس والصحف وغيرها، كما طرحه هابرماس سابقًا، بل امتد المفهوم وتشعّبت أبعاده ليصبح مجالاً اجتماعيًا ديناميكيًا يمكن من خلاله تجسيد قدرة البشر على المناقشة والتحاور وتبادل الآراء حول ما يخص ويفيد الصالح العام ويخدم المجتمع كله. وبالتالي، يمكن أن يتخذ هذا المجال أشكالاً متعددة تبدأ من تجمعات بسيطة حول موائد الطعام أو المجالس العرفية في القرى، وصولاً إلى أكثر المساحات رسمية مثل المؤتمرات الأكاديمية. كما يشمل الفضاءات الإلكترونية كوسائل التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت جزءًا محوريًا من المجال العام الحديث، مؤديةً دورًا أساسيًا في خلق النقاشات العامة وتوسيع نطاقها.

تلك المرونة في فهم واستيعاب المجال العام تعكس التحولات الكبرى في طرق وآليات تفاعل الأفراد مع القضايا المجتمعية، خاصةً في ظل تصاعد التحديات العالمية، مثل مشكلات التغير المناخي وعدم المساواة والتطور التكنولوجي المتسارع. وفي هذا الإطار، يتجلى الترابط الوثيق بين المجال العام وقطاع التنمية المستدامة، إذ لم تعد التنمية مجرد مجموعة من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي توفِّر قدرًا من الخدمات الأساسية، بل باتت عملية اجتماعية سياسية تتطلب بالضرورة مشاركة المواطنين وتفاعلهم في النقاشات العامة حول مسارات التغيير الممكنة.

في هذا السياق، طوّر العديد من المفكرين مفهوم "Counterpublics" أو "الفضاءات العامة المضادة"، الذي يشير إلى تلك الفضاءات البديلة التي تنشأ نتيجة لتهميش فئات بعينها، منها النساء على سبيل المثال، وسعيها إلى خلق مساحات موازية للتعبير عن نفسها ومقاومة الهيمنة المفروضة عليها (Warner, 2002).

ترى نانسي فريزر أن نظرية المجال العام لا تُعد فقط غير مراعية للنوع الاجتماعي، بل أنها في ذاتها تقوم على تصورات أبوية. وعليه ترفض نانسي الفصل القاطع بين العمل المأجور وغير المأجور، وبين الأسرة والاقتصاد الرسمي، وتشير إلى أن هذا الفصل لا يستطيع تفسير كيفية إنتاج وإعادة إنتاج التراتيبات الجندرية داخل الفضاءات الاجتماعية. وفي هذا السياق، لا يقتصر النقد النسوي على مجرد كشف التهميش الواقع على النساء، بل يتجاوز ذلك إلى تفكيك الإطار المعرفي للنظرية نفسها، التي تساهم في إعادة إنتاج التهميش عبر تجاهل الأبعاد الجندرية في التنظيم الاجتماعي. ومن هنا، فإن

النقد النسوي يتجه إلى تفسير هابرماس الضيق للنظرية، والذي يقصي تجارب النساء وقضاياهن (Meehan, 2013).

على الجانب الآخر، تؤكد الأدبيات التنموية الحديثة على أهمية المجال العام المفتوح والشامل بوصفه المحرك الأساسي لتحقيق التنمية العادلة. إذ تُظهر التقارير أن المجتمعات التي تُتيح مشاركة أوسع للفئات المختلفة – بما في ذلك النساء، والأقليات، والفئات الأقل تمثيلاً – تكون أكثر قدرة على صياغة سياسات مراعية ومتسجيبة لاحتياجات الأفراد الحقيقية، كما أن خصائص ذاك المجال العام الشامل تؤثر بشدة في انخفاض معدلات الفقر.

## التنمية المستدامة والنوع الاجتماعي

لم تعد التحديات التي يواجهها قطاع التنمية مجرد قضايا بيئية أو اقتصادية منفصلة، بل باتت تتقاطع مع إشكاليات أخرى منها الهيمنة واللامساواة، وفي مقدمتها عدم المساواة الجندرية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن النظر إلى مجال التنمية المستدامة من منظور مراعي للنوع الاجتماعي ليس فقط ضرورة أخلاقية أو سياسية، بل هو شرط عملي أساسي لتحقيق مسارات تنموية عادلة وفعّالة.

ومع ذلك، تُظهر المسارات التنموية السائدة -التي تعتمد على السياسات النيوليبرالية واقتصاد السوق- تزايدًا في التدهور البيئي وتهميشًا واسعًا لفئات عديدة في المجتمع، وعلى رأسها النساء والفئات الأقل تمثيلاً، فضلاً عن تعزيز الأنماط الاستهلاكية غير المستدامة. لذلك، يصبح من الضروري إعادة النظر إلى حقل التنمية المستدامة بوصفه مجالاً عامًا سياسيًا يتطلب بنية قوية -سواء كانت مؤسسية أو مجتمعية- تتيح للأفراد المشاركة في النقاشات العامة والتعبير عن آرائهم والمساءلة. وفي هذا الإطار، فإن الاعتراف بتعدد الفضاءات التي يتشكّل فيها هذا المجال -سواء كانت ميدانية أو رقمية، رسمية أو غير رسمية- يُعد خطوة جوهرية نحو تحقيق تنمية أكثر شمولية واستدامة.

لا تُعد التنمية المستدامة مجرد مفهوم، بل هي إطار شامل وتكاملي يسعى إلى تحسين جودة الحياة من خلال تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يتضمن هذا الإطار مفهوم العدالة الاجتماعية، الذي يقتضي حصول جميع أفراد المجتمع على فرص متساوية للوصول إلى الموارد والمشاركة الفاعلة في مختلف جوانب الحياة.

وفي مصر، تُعد التنمية المستدامة إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي، إلا أن المشروعات التنموية غالبًا ما تواجه تحديات ترتبط بالتحيز الجندري، وذلك بسبب تنوع السياقات الاجتماعية والاقتصادية. فرغم أن البرامج التنموية تُصمَّم لخدمة جميع الفئات، تُظهر المؤشرات الفعلية أن مشاركة النساء في هذه البرامج لا تزال جزئية وغير كاملة.

ورغم الجهود المبذولة لتحسين أوضاع النساء في مصر وإدراجهن ضمن أولويات الأجندة التنموية، فإن التفاوتات

الاقتصادية والسياسية تُسهم في تعزيز الفجوات الجندرية، إذ تظل القيود الاجتماعية عائقًا أمام حصول النساء على الموارد والفرص (Sika, 2018; UN Women & UNDP, 2020). وعلى سبيل المثال، فإن معظم المشروعات التنموية في المناطق الريفية عادة لا تراعي الفروقات الجندرية، خاصة فيما يتعلق بمواقيت العمل وظروف التنقُّل، مما يحدّ من مشاركة النساء الفعّالة في تلك المساحات. ففي الريف وصعيد مصر تؤثر الثقافة الأبوية الراسخة على القيم والأدوار الجندرية بشكل رئيسي فتحد تلك القيود الثقافية بشكل كبير من حركة النساء؛ ومع وصول الفتيات سن البلوغ يؤثر ذلك بشكل كبير على حرية تنقلهن داخل المجتمع مما بدوره يحد من حركتهن ويؤثر على تنقلاتهن ومشاركتهن بالمجال العام(Elsayed & Roushdy, 2017).

وعليه ينبغي التأكيد على أن تحقيق الأهداف المرجوة في قطاع التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم دون تبنٍّ حقيقي لمنظور يراعي مبادئ المساواة الجندرية، ولا يُقصد بذلك مجرَّد التمثيل العددي الظاهري للنساء في الخطط والسياسات، بل مراجعة جذرية لكل الممارسات التي تنتج أشكال التمييز المختلفة. وهنا تظهر العديد من المقاربات والتي يمكن تعريفها بإعادة التخيل لعملية التنمية ذاتها، مستخدمة ما يعرف بمنهج المسارات الجندرية (Gendered Pathways Approach)، الذي يُعيد تخيّل عملية التنمية ذاتها عبر طرح أسئلة جوهرية مثل: التنمية المستدامة لمن؟ وعلى حساب من؟ (Leach et al., 2016).

كما ينبغي التركيز على المعرفة المحلية والمعرفة الجندرية بوصفهما أدوات ضرورية لتصميم استجابات بيئية وتنموية تتماشى مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات. وفي هذا السياق، غالبًا ما تمتلك النساء، خاصة في دول الجنوب العالمي، معارف عميقة تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والزراعات المستدامة وتوفير المياه والطاقة، حتى في أكثر السياقات ندرة. لكن، رغم أهمية هذه المعارف، يتم تجاهلها لصالح الاعتماد على النماذج التقنية التي لا تتوافق بالضرورة مع الظروف المحلية.

لذلك، فإن أي مسار تنموي فعّال يجب أن يرتكز على المساءلة والمشاركة الفعّالة وعدالة التوزيع، بما يضمن إشراك أصوات النساء والفئات الأقل تمثيلاً في عمليات صنع القرار وتحليل الأثر البيئي والاجتماعي للسياسات وفق منظور تقاطعي يراعي النوع والطبقة والعرق والموقع الجغرافي (Gerger Swartling et al., 2014).

هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للحركات النسوية والتحالفات المجتمعية التي تعمل كقوة دافعة للتغيير. فالمجموعات النسوية لا تُعنَى فقط بالدفاع عن حقوق النساء، بل تسعى أيضًا إلى إعادة تخيل أنماط المعيشة والتنمية، وطرح بدائل حقيقية مبنية على التضامن واحترام الطبيعة بوصفها شريكًا في الحياة، وليس مجرد مورد يُستنزَف لخدمة مصالحنا الاقتصادية.

## خاتمة: نحو مجال عام تنموي

حاولت المقالة إعادة التفكير في العلاقة بين التنمية المستدامة والمجال العام من منظور نسوي، مركزةً على كيفية صياغة أدوار النساء ضمن سياسات التنمية، ليس بوصفهن فاعلات مستقلات، بل كرموز يُستدعين لأداء أدوار محددة داخل الخطاب التنموي تتماشى مع سرديات الدولة حول التمكين. فالقطاع التنموي في مصر لا يعيد فقط إنتاج الأدوار التقليدية للنساء، بل يعيد أيضًا رسم حدود المجال العام نفسه، لتظل المشاركة مشروطة بآليات تمثيل موجهة ومنتقاة سياسيًا واجتماعيًا. وفي هذا الإطار، يصبح الخطاب التنموي غير معني بإعادة توزيع علاقات القوة، بل ينحصر في تكريس أنماط الهيمنة القائمة.

ويبدو أن المجال العام الذي تصوغه التنمية المستدامة، بدلاً من أن يكون مساحة للتفاوض والمساءلة، يتحوّل إلى مساحة تمثيل تُحدّد فيها حدود المشاركة مسبقًا بما يتماشى مع أولويات الخطاب التنموي، وليس بما يتوافق مع حاجات النساء أو طموحاتهن. وهكذا، يصبح التمكين أداةً لإعادة إنتاج الهيمنة بدلاً من تفكيكها، حيث يتم التعامل مع النساء كمستفيدات في مواقع محددة من دون الاعتراف بهن كفاعلات سياسيات لديهن القدرة على مساءلة أو تغيير منطق التنمية نفسه. فالعديد من المشروعات التنموية في مصر تتعامل مع النساء في المناطق الريفية بوصفهن مجرد حالات مستهدفة لا بد من تحسين أوضاعهن، من دون الاعتراف بقدرتهن على التأثير في مسار المشروعات ذاتها. ومن هنا، يصبح التمكين مجرد وسيلة لصهر النساء داخل منطق التنمية لا لتحديه. يظهر ذلك بوضوح في المشروعات التي تستهدف النساء في المناطق الريفية والتي لا تراعي الفروقات الجندرية ولا تحديات التنقل، مما يجعل المشاركة النسائية شكلية ومن دون أثر فعلي في إعادة توزيع السلطة والموارد (Badran, 2011).

وبناء عليه فإن اتباع هذا النمط الذي يجعل مشاركة النساء مرهونة بأدور بعينها يساهم في إعادة إنتاج البنى ذاتها التي تحاول البرامج التنموية معالجتها مما يجعل النساء مجرد رموز شكلية داخل السرديات الرسمية. وبالتالي، لا يمكن فصل تحليل المجال العام عن تحليل خطابات القطاع التنموي الذي يعيد تشكيله باستمرار. ومن منظور نسوي، يتعين النظر إلى المجال العام كنتاج سياسي وثقافي، وليس كمساحة محايدة، بل كفضاء تُعاد صياغته وإدارته وفقًا لمصالح السلطة، سواء كانت دولة أو سوقًا أو منظمات تنموية. كما تدعو المقاربة النسوية إلى توسيع مفهوم المجال العام ليشمل ممارسات النساء اليومية ومقاومتهن الرمزية والمادية، حتى وإن لم يُعترف بها رسميًا ضمن الخطاب التنموي الرسمي.

في ضوء ما سبق، تفتح المقالة الباب للتفكير في استراتيجيات بديلة لإنتاج مجال عام أكثر شمولاً وعدالةً، لا يقتصر على دمج النساء في المشروعات والسياسات القائمة، بل يُعيد مساءلة الخطاب التنموي نفسه في مصر، ليس من خلال تقييم

نتائجه فقط، بل عبر فحص منطق عمله وآلياته وحدود المشاركة التي يفرضها على النساء. وعليه، بالإضافة إلى طرح العديد من الأسئلة مثل: من يحدد أولويات التنمية؟ ومن يملك الحق في الحديث باسم الشأن العام؟ الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب انخراطًا أعمق في مساءلة منطق التنمية ذاته، وليس مجرد تحسين آليات إدماج النساء فيه.

## المراجع


- Adut, A. (2012). *A theory of the public sphere. American Sociological Association*. https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0735275112467012?casa_token=XD-mG9swVfpUAAAAA:4qvmKLMGSGTPLa_poMTKv6Oo8Rc2rKpjscRo4-FC0ivVA-nudTBJUrS_HnV5lTg7SN13I0iwOmbk
- Badran, M. (2011). Gender and development in Egypt: From rhetoric to reality. In: Cornwall, A., Harrison, E., & Whitehead, A. (Eds.), *Gender Myths and Feminist Fables: The Struggle for Interpretive Power in Gender and Development*. Wiley-Blackwell.
- Benhabib, S. (1992). *Situating the self: Gender, community and postmodernism in contemporary ethics*. Routledge.
- Cho, Y. C. (2009). *The politics of suffering in the public sphere: The body in pain, empathy, and political spectacles* [Doctoral dissertation]. University of Iowa. https://doi.org/10.17077/etd.cwdz1nie
- Cohen, J. L. (2013). Critical social theory and feminist critiques: The debate with Jürgen Habermas. In J. Meehan (Ed.), *Feminists read Habermas: Gendering the subject of discourse*. Routledge, (Original work published 1995).
- El-Mahdy, A. (2018, March 20). **المجال العام من الواقع الفعلي إلى العالم الافتراضي: معايير التشكل** والمعوقات المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=53184#_ftnref26
- Fraser, N. (1990). *Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy*. Social Text, (25/26), 56–80.
- Habermas, J. (1989). *The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society* (T. Burger, Trans.). MIT Press. (Original work published 1962).
- Landes, J. B. (1998). The public and the private sphere: A feminist reconsideration. In J. Meehan (Ed.), *Feminists read Habermas: Gendering the subject of discourse* (pp. 113-115). Routledge.

- Landes, J. B. (1988). *Women and the public sphere in the age of the French Revolution*. Cornell University Press.
- Lark Journal. (2022). Lark Journal, 47(4), p. 438. https://lark.uowasit.edu.iq
- Leach, M., Mehta, L., & Prabhakaran, P. (2016). *Gender equality and sustainable development*: A pathways approach (Discussion Paper No. 13). UN Women.
- Oxford Bibliographies. (2018). Public sphere. https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199756841/obo-9780199756841-0030.xml
- Sika, N. (2018). Women's empowerment in the Middle East and North Africa: A case study of Egypt. In V. M. Moghadam (Ed.), *Empowering Women After the Arab Spring* (pp. 73–92). Palgrave Macmillan.
- Stockholm Environment Institute. (2019). Gender, development and sustainability: SEI research synthesis brief. Stockholm Environment Institute. https://www.sei.org/publications/gender-development-sustainability/
- Susen, Simon. "Critical Notes on Habermas's Theory of the Public Sphere." Spring 2011. Sociological Analysis. Volume 5, Number 1. Pp. 37-62., SSRN. http://ssrn.com/abstract=2043824.
- UN Women & UNDP (2020) *Gender Equality and Women's Empowerment in Egypt*. https://www.unwomen.org
- Warner, M. (2002). Publics and counterpublics. *Public Culture*, 14(1), 49–90. https://doi.org/10.1215/08992363-14-1-49

**كلمات مفتاحية**

المجال العام - العدالة الاجتماعية - الإقصاء الجندري - الفضاءات العامة - التمكين

# المرح والحق في المدينة للإناث في القاهرة

# دراسة حالة: ممارسة «السكيت» Skateboarding في ساحة جامعة القاهرة في العطلات الأسبوعية

**سلمى حسن**

باحثة في دراسات النوع والتنمية، حاصلة على ماجستير من ساسكس والقاهرة. تشغل منصب مسؤولة النوع والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في المنظمة الدولية للهجرة بمصر، وتتركز أبحاثها حول النوع الاجتماعي والمساحات العامة

## مقدمة

لطالما كان الجسد الأنثوي، وحركته ومظهره، محطّ نقاش وجدل واسع في المجتمع المصري، إذ غالبًا ما يُختزل كل ما يتعلق بهذا الجسد في سياقات ترتبط بالزواج والأسرة داخل المجال الخاص (حافظ، ٢٠١٤). أما في المجال العام، فإن وجود النساء يُعاد تشكيله وفقًا لما يحدده النظام الأبوي، ليصبح خاضعًا لقواعد تُعيد إنتاج الهيمنة الذكورية وتقيِّد حق النساء في استخدام المدينة بحرية.

رغم تعدد العوامل التي التي تؤثر على سلوك النساء في المساحات العامة بالقاهرة – من النظام الأبوي والدين إلى ثقافة المجتمع والعادات الموروثة وطبيعة المكان العام وشروطه والاختيارات الشخصية للأفراد وغيرها (حسن، ٢٠٢٤) – تبقى تجارب النساء في التواجد والتفاعل داخل هذه المساحات ظاهرةً تستحق المزيد من الدراسة. فما الذي يجعل الأنثى تشعر بالأمان والراحة في مكان عام لحدّ يسمح لها بممارسة المرح بحرية كاملة؟ وما الذي يجعلها في المقابل تشعر بالتوتر والترقب لحركة جسدها في ظل ثقافة محافظة تُحاصر الجسد الأنثوي بمعايير صارمة؟

في بحث سابق، تناولت الباحثة محددات المظهر والحركة للنساء في المجال العام بالقاهرة، مركّزة على عوامل مثل القيود الأسرية والدين وآراء الآخرين وقواعد التفاعل داخل المساحات العامة. وقد خلصت الباحثة إلى أن النساء غالبًا ما يجدن أنفسهن في حالة مراقبة مستمرة وغير واعية، تحدّ من حرية حركتهن مقارنة بالذكور (حسن، ٢٠٢٤). ومع ذلك، يبدو أن هذه القيود تخف نسبياً في بعض الفضاءات العامة خلال أوقات معينة، كما هو الحال في ساحة جامعة القاهرة خلال العطلات الأسبوعية.

لذا، يهدف هذا المقال من خلال الملاحظة بالمشاركة لسلوك الإناث في هذه الساحة تحديداً في العطلات الرسمية، بالإضافة إلي إجراء مقابلات سريعة معهن، إلى فهم ماهية الأسباب التي تحدد سلوكهن في هذه المساحة تحديداً، وهي المساحة التي تتشابه مع المساحات العامة الأخرى طوال أيام الأسبوع في كونها مساحة عامة تحكمها ثقافة المجتمع المحافظة، وتتحول إلي ساحة للمرح والترفيه لا يختلف فيها سلوك الفتيان عن سلوك الفتيات من حيث الجري واللعب والصياح في العطلات الأسبوعية فقط.

فهل هناك عِرف اجتماعي يبيح المحظور في حركة الجسد لدي النساء والفتيات في أوقات العطلات الأسبوعية فقط؟ أم أن سلوك الفتيات والنساء غير المِقيد في هذه الساحة في هذه الفترة الزمنية هو تعبير عن احتلال جديد للمساحات العام للترفيه أو تفريغ للرغبة في الانطلاق من دون قيود وحتي وإن كان لمدة زمنية قصيرة؟

لذا، يهدف هذا المقال إلى دراسة سلوك الإناث في ساحة جامعة القاهرة، تحديدًا خلال عطلات نهاية الأسبوع، باستخدام الملاحظة بالمشاركة والمقابلات غير الرسمية. تمت الدراسة من خلال سبع زيارات ميدانية إلى الساحة ما بين شهري فبراير وأبريل ٢٠٢٥، مما أتاح رصد الظاهرة على امتداد زمني قصير نسبيًا ولكنه كافي لتغطية جوانب الظاهرة وملاحظة الأنماط المتكررة والسياقات المتغيرة لهذا السلوك.

## الإطار النظري:

### الحق في المدينة

صاغ الفيلسوف الفرنسي هنري لوفيفر مفهوم «الحق في المدينة» بوصفه مطلبًا جماعيًّا يهدف إلى استعادة السيطرة على الفضاء الحضري (Lefebvre, 1968)، ليس فقط من حيث استخدامه، بل أيضًا من حيث إعادة تشكيله وفقًا لاحتياجات السكان. لاحقًا، تبنت حركات العدالة الحضرية هذا المفهوم وجعلته أحد الركائز الأساسية في سياسات التنمية المستدامة للأمم المتحدة (United Nations, 2024)، خاصةً فيما يتعلق بالمساواة الجندرية والدمج الاجتماعي. في السياق المصري، تكتسب هذه الفكرة بُعدًا خاصًّا، إذ إن المدينة لا تُقسَّم فقط وفقًا للطبقة الاجتماعية أو المستوى الاقتصادي، بل تُقسَّم أيضًا على أساس النوع الاجتماعي، مما يحرم النساء من التمتع بحرية التنقل والاستخدام للمساحات العامة بنفس القدر الذي يحظى به الرجال.

### الجندر والمجال العام

ترى الباحثات النسويات مثل نانسي فريزر (Fraser, 1990) أن المجال العام ليس مساحة مُحايدة، بل هو فضاء ثقافي

يُعيد إنتاج موازين القوة الاجتماعية. وفي المجتمعات المحافظة، يتحوَّل هذا المجال إلى ساحة لفرض الرقابة والسيطرة على الجسد الأنثوي، ليس فقط عبر القوانين أو الأجهزة الأمنية، بل أيضًا من خلال «النظرة المجتمعية» التي تُمارس شكلاً غير مُعلَن من الضبط الاجتماعي.

وفي هذا السياق، يُعاد تعريف النوع الاجتماعي (الجندر) بوصفه أداءً اجتماعيًا، وليس مجرد صفة بيولوجية، كما تشير جوديث باتلر (Butler, 1990)، إذ تتعلَّم الفتيات منذ الطفولة كيف يتحرَّكن، يجلسن، يتحدثن، أو حتى يضحكن وفقًا لمعايير «الأنوثة المقبولة». هذه المعايير لا تقتصر على المجال الخاص، بل تمتد لتُعيد إنتاج نفسها في المجال العام، مما يجعل جسد المرأة خاضعًا لرقابة مجتمعية مستمرة وغير مُعلنة.

يناقش هذا البحث مفهوم أدائية الجندر في المساحات العامة وفقًا لمقاربات مفكرين مثل هنري لوفيفر وبيير بورديو، اللذَين اعتبرا أن المساحات العامة ليست فضاءات حيادية، بل هي أدوات لإعادة إنتاج علاقات القوة داخل المجتمع. وفقًا لهذه الرؤية، تُفرض قواعد ومعايير سلوكية محددة على النساء في المجال العام، مما يُقيِّد حركتهن ويُعيد تشكيل أدائهن للنوع داخل تلك المساحات.

ورغم وجود بعض المساحات العامة التي تبدو أكثر انفتاحًا، فإن الجسد الأنثوي في المجال العام داخل المجتمعات الأبوية يبقى دائمًا تحت الرقابة. على سبيل المثال، في سياق القاهرة، بينما تبدو بعض المساحات العامة مثل المولات التجارية أكثر انفتاحًا للنساء، إذ تتيح لهن حرية أكبر في الاختلاط واختيار مظهرهن، لكن تظل هذه الحرية مقيدة بمعايير اجتماعية صارمة حول «الأنوثة المقبولة» وكيف يجب أن تتصرف المرأة وما ينبغي أن ترتديه لتتوافق مع التصورات المعاصرة عن الجندر. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الأبحاث أن النساء غالبًا ما يتعرضن لمراقبة مستمرة سواء في المساحات العامة أو الخاصة، مما يؤثر على سلوكهن ويشكل أدائهن للنوع بناءً على هذه الضغوط الاجتماعية (حسن، ٢٠٢٤).

### مراقبة الجسد الأنثوي

يرتبط الجسد الأنثوي ارتباطًا وثيقًا بالهوية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الأبوية، ويخضع باستمرار لمجموعة من التوقعات والمعايير التي تحدد «ما يجب» و«ما لا يجب» فعله. في المساحات العامة، تتحول هذه المعايير إلى قيود عملية على الحركة والوجود، وغالبًا ما تُمارس الرقابة من خلال آراء الآخرين، العائلة، أو حتى الرقابة الذاتية التي تنتج عن التنشئة الاجتماعية (أحمد، ٢٠٠٦).

## المرح فعل اجتماعي حضري

يُعد «المرح» حالة من الفرح والتحرر من القيود الاجتماعية والنفسية، ويتجلى في اللعب والضحك والبهجة بعيدًا عن الالتزامات اليومية. لكنه في الوقت ذاته ليس مجرد نشاط عابر، إذ يرتبط بالتقاليد الاجتماعية والمعتقدات الثقافية والنظم الجندرية السائدة داخل المجتمع. وفي سياق الأنثروبولوجيا الاجتماعية، يُعرَّف المرح على أنه نشاط يهدف إلى التسلية والترفيه، ويصبح أداة للتفاعل الاجتماعي والتعبير عن الهويات الجماعية والفردية (Stevens, ٢٠٠٧). المرح، في هذا السياق، لا يُفهم فقط على أنه فعل ممتع أو نشاط ترفيهي عابر، بل هو أيضًا عملية معقدة تنطوي على التفاوض مع الهويات الاجتماعية والجندرية. من خلال اللعب، والضحك، والحركة، يتحدى الأفراد، وبالأخص النساء، القيود الاجتماعية المفروضة عليهم. ويمكن اعتبار المرح نوعًا من أشكال المقاومة الاجتماعية التي تُعيد تشكيل المساحات العامة وتحويلها إلى مواقع من الحرية الفردية والجماعية. إذ تمثل الأنشطة الترفيهية مثل التزلج، واللعب، والجري، والضحك في المساحات العامة أداة للتفاوض على الحق في استخدام هذه المساحات كما يرغب الأفراد، وبخاصة النساء اللاتي يواجهن قيودًا أكبر في التعامل مع المساحات العامة مقارنة بالذكور. رغم أن «المرح» قد يبدو فعلاً بسيطًا أو عابرًا، إلا أنه في سياقات معينة قد يصبح شكلاً من أشكال المقاومة الاجتماعية (Stevens, ٢٠٠٧) فحينما تختار الفتيات استخدام المساحات العامة للعب، التزلج، أو حتى الضحك بحرية، فإنهن يتحدين ضمنيًا القيود المفروضة عليهن. في هذا الإطار، يصبح المرح وسيلة للتفاوض على تواجدهن داخل المدينة، وشكلاً من أشكال استعادة الحق في استخدام الفراغ الحضري بشروطهن الخاصة.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن المرح يمكن أن يكون أداة للاحتجاج أو التمرد على الأدوار التقليدية التي يفرضها المجتمع على الجندر. ترى جوديث بتلر (١٩٩٠) أن الأفعال اليومية، بما في ذلك الرقص واللعب أو التزلج، يمكن أن تعيد تشكيل معاني الجندر وتفتح المجال لأداءات بديلة. وفي سياق مشابه، تستعرض بريتيكا سينها (٢٠١٩) في دراستها حول الرياضات الحضرية في مدن مثل دلهي ومومباي، كيف تُوظِّف الفتيات أنشطة مثل التزلج والباركور لاستعادة حضورهن في الفضاء العام. وتؤكد الدراسة أن هذه الأنشطة، رغم أنها تبدو ترفيهية، تحمل طابعًا مقاومًا للمعايير الاجتماعية التي تُقيِّد حركة النساء، مما يساهم في توسيع حدود المقبول اجتماعيًا وإعادة التفاوض على الحق في استخدام المدينة بحرية وأمان. في السياق نفسه، وفقًا لهنري لوفيفر (١٩٩٣)، فالمساحات العامة لا تُعد مجرد أماكن للاحتكاك الاجتماعي، بل هي أيضًا ساحات لصراع القوة والتفاوض على الهوية، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يُطلب منهن الالتزام بمعايير محددة للمظهر والسلوك.

لذلك، فإن مشاركة النساء في الأنشطة مثل التزلج تعكس إعادة تشكيل المساحات العامة لتكون أكثر شمولية وتنوعًا، مما يساهم في دفع حدود «المرح» من كونه مجرد فعل شخصي إلى أداة مقاومة ثقافية. علاوة على ذلك، يمكن للأنشطة

مثل التزلج أن تكون شكلاً من أشكال التأكيد على الحق في المدينة، حيث تعكس كيفية استخدام النساء المساحات العامة كأداة لإعادة تعريف المساحات الاجتماعية والتمرد على الصور النمطية الجندرية السائدة في المجتمع المصري (أحمد, ٢٠٠٤).

وتنتشر أخبار وفيديوهات عن هذه الأنشطة على منصات مثل إنستغرام وتيك توك الأمر الذي يساعد علي نشر هذه الرسائل، مما يساهم في تعزيز الوعي الاجتماعي والتأكيد على الحق في التواجد في المساحات العامة بحرية (Baker, ٢٠١٥). ومما يوسع أيضاَ المساحة الرمزية لهذا الفعل، ليتحول إلى شكل من أشكال «الثقافة المضادة» الهادئة التي تقاوم القيود وتعيد تعريف معنى المرح والجندر في المدينة.

## ساحة جامعة القاهرة: التوصيف الجغرافي والرمزي للمكان

تأسَّست جامعة القاهرة عام ١٩٠٨ تحت اسم «الجامعة المصرية»، بهدف تقديم تعليم جامعي حديث بعيدًا عن الطابع التقليدي للجامعات السابقة (إدريس، ٢٠١٠). وتُعدُّ ساحة الجامعة رمزًا اجتماعيًّا وثقافيًّا يتقاطع فيه النشاط الأكاديمي مع التفاعلات السياسية والاجتماعية، حيث كانت الساحة دائمًا مكانًا للنقاشات الفكرية والتحولات الفكرية الكبرى في مصر، كما أصبحت مركزًا مهمًّا للطلاب والمثقفين (درويش، ٢٠١٢). وعلى مدى العقود التالية لتأسيسها، تحوَّلت ساحة الجامعة إلى مركز رئيسي للحركات السياسية والاجتماعية. ففي الستينيات والسبعينيات، كانت موقعًا بارزًا للمظاهرات الطلابية، مما جعلها جزءًا من الذاكرة السياسية والثقافية لمصر (كواكبي، ٢٠١٥).

تقع الساحة في قلب مدينة الجيزة، بالقرب من نهر النيل، وتُحاط بشارع الجيزة من الشمال والنيل من الشرق، ما يجعلها نقطة التقاء حيوية بين المناطق التعليمية والسكنية في المنطقة، فهذه الساحة تعد واحدة من أبرز المساحات العامة في القاهرة الكبرى، وتمثِّل حلقة وصل بين الحرم الجامعي لجامعة القاهرة وعدد من المعالم الثقافية والتعليمية المحيطة. تتميَّز الساحة بتصميم شبه دائري، وتحيط بها مبانٍ ضخمة تعكس الطراز الكلاسيكي الحديث، مما يضفي على المكان بُعدًا معماريًّا خاصًّا. تضم الساحة مساحات خضراء ومنحوتات، لتصبح بذلك فضاءً ثقافيًّا واجتماعيًّا يتجاوز مجرد كونه ساحة مرور (درويش، ٢٠١٢).

تعتبر ساحة جامعة القاهرة رمزًا اجتماعيًا وثقافيًا يتقاطع فيه النشاط الأكاديمي مع التفاعلات السياسية والاجتماعية. كانت الساحة دائمًا مكانًا للنقاشات الفكرية والتحولات الفكرية الكبرى في مصر، كما أصبحت مركزًا هامًا للطلاب والمثقفين (درويش، ٢٠١٢). على الرغم من دورها كمكان مفتوح للنقاشات السياسية، إلا أنها تعكس أيضًا أهمية المساحات العامة في تشكيل الهويات الاجتماعية والجندرية، حيث يتداخل فيه النشاط الأكاديمي والاحتجاجات السياسية مع التفاعلات

الاجتماعية المختلفة. هذا يجعلها مكانًا حيويًا لدراسة أدائية الجندر في المساحات العامة، خاصة فيما يتعلق بتفاعلات النساء في هذه المساحة.

ساحة جامعة القاهرة (المصدر موقع الحرية)

وتعتبر ساحة جامعة القاهرة تمثل نموذجًا حيًا لتفاعل الأفراد مع المساحات العامة في القاهرة، وخاصة بالنسبة للنساء. على الرغم من الأهمية الثقافية والتاريخية لهذه الساحة، إلا أن المساحات العامة في القاهرة ليست محايدة كما ذكرنا، بل هي مساحات تتداخل فيها البنية الاجتماعية والجندرية السائدة. النساء في هذه المساحات غالبًا ما يواجهن ضغوطات اجتماعية تحد من حريتهن في استخدامها بالشكل الذي يرغبن فيه، مما يخلق نوعًا من الرقابة الاجتماعية غير الرسمية (العدوي، ٢٠١٦). هذا يبرز التحديات التي تواجهها النساء في ممارسة أنشطتهن في الأماكن العامة، حتى في الساحات التي تحمل رمزية ثقافية واجتماعية كبيرة.

وفي السنوات الأخيرة، بدأت ساحة جامعة القاهرة تتحوّل إلى مساحة تتيح للنساء فرصة التعبير عن أنفسهن عبر ممارسة الأنشطة الترفيهية مثل التزلج، وهو نشاط كان في السابق محصورًا ضمن أطر الجندر التقليدية. ومع انتشار منصات مثل إنستجرام وتيك توك، باتت العديد من النساء في القاهرة يستغللن هذه الساحة لهذه الأنشطة، مما يُعيد تشكيل مفهوم المرح والجندر في المجال العام. يعكس هذا التحول شكلاً من أشكال «الثقافة المضادة» الهادئة التي تتحدَّى القيود الاجتماعية وتعيد تشكيل الفراغ العام بوصفه مساحةً حرة للتعبير.

## التزلج كرياضة حضرية وجندرية

تُعد رياضة التزلج (Skating) من أكثر الأنشطة الحضرية ارتباطًا بالمساحات العامة، إذ تُمارَس في الشوارع والساحات المفتوحة والحدائق، مما يجعلها شكلاً من أشكال «الحق في المدينة». يتندرج التزلج ضمن الرياضات «اللعبية» (Ludic sports)، التي تجمع بين الحرية والمتعة والمهارة، مما يجعلها جاذبة للشباب والفتيات الباحثين عن مساحة للتعبير الجسدي والتحرر من القيود (Stevens, 2007). في السياقات الغربية، برز التزلج كفعل مقاومة ضد السلطة والنظام الاجتماعي، خاصة بين المراهقين، حيث يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال «الاحتلال المؤقت» للمساحات العامة وإعادة تعريف استخدامها. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الفتيات يواجهن تحديات إضافية عند ممارستها، نظرًا لأن المساحات العامة التي تُمارس فيها التزلج غالبًا ما تكون ذكورية الطابع، سواء في اللغة، السلوك، أو المكانة (Belal, 1996).

أما في القاهرة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد حضور الفتيات والنساء في ساحات التزلج مثل ساحة جامعة القاهرة وأمام دار الأوبرا وفي شارع ٩ بالمقطم وغيرها من المساحات المفتوحة إلى جانب الذكور[١]. هذا الحضور الأنثوي في فضاء رياضي مفتوح لم يكن مألوفًا، مما يجعله تحولاً اجتماعيًا يستحق التوثيق. ولا تقتصر ممارسة الفتيات للتزلج على النشاط الترفيهي فحسب، بل تشمل أيضًا تدريب بعضهن البعض، كما يحدث في ساحة جامعة القاهرة، مما يُظهر ديناميكيات دعم وتمكين نسوي داخل المساحات العامة.

وبالنسبة للفتيات، يبدو أن التزلج أصبح أكثر من مجرد وسيلة للترفيه، فهو بمثابة شكل من أشكال «إعادة امتلاك للجسد» في مساحة عامة تخضع عادة لرقابة اجتماعية صارمة. يتطلب التزلج حركة حرَّة وتوازنًا ومهارات بدنية علنية، وهو ما يتعارض مع القوالب النمطية التي تفرض الاحتشام وتقليل الحركة إلى حد التيبس. عبر هذه الرياضة، تفتح الفتيات لأنفسهن مساحة للتجريب والاحتكاك الاجتماعي والتواجد الحر، من دون الخضوع الكامل للنظرة التقليدية والذكورية للجسد الأنثوي.

## المناقشة

من خلال الملاحظة بالمشاركة، رصدت الباحثة كيف تتحوَّل ساحة جامعة القاهرة في العطلات الأسبوعية (الخميس، الجمعة، وأحيانًا السبت مساءً) من فراغ حضري هادئ إلى مساحة نابضة بالحياة، حيث تنتشر فيها أنشطة مثل ركوب الدراجات والتزلج واللعب الجماعي بين الأطفال. اللافت في هذه الأنشطة هو مشاركة الفتيان والفتيات معًا في نفس المساحة من دون حرج أو توتر واضح، مما يتناقض مع السلوك المعتاد في المساحات العامة الأخرى خلال أيام الأسبوع.

١ شاهد مجموعة من الشباب ذكور وإناث يقومون برحلات تزلجية ما بين منطقة الزمالك والمهندسين:
https://www.youtube.com/watch?v=wM3duGi596I

كذلك، يلفت الانتباه حضور الفتيات في هذه المساحة لممارسة رياضة التزلج (السكيتنغ)، التي يطلقن عليها بلا حرج اسم «الطيران». فهذه الرياضة تقوم على حرية الجسد وانسيابية حركته، إذ لا يمكن الاستمتاع بها أو تجنّب الإصابات من دون جسد مرن متحرك، بعيد عن التخشب أو التيبّس. وقد أشارت بعض الفتيات من الفئة العمرية بين العشرينيات والثلاثينيات إلى أن السير في شوارع القاهرة يجعلهن أكثر تيبُّسًا وتحفظًا في حركتهن خشية جذب الأنظار أو التعرض للمضايقات (حسن، ٢٠٢٤). في المقابل، نرى سلوك المراهقات – وهن الفئة الأكثر استخدامًا لهذه المساحة – يعكس فكرًا مختلفًا عن الجيل السابق، الجيل السابق لهن.

هذا التحوُّل الزمني في استخدام هذه المساحة يطرح تساؤلات حول ما إذا كان هناك عرف غير مُعلن يسمح بهذا الانفلات المؤقت من الرقابة الاجتماعية خلال العطلات الأسبوعية؟ وهل يُعد سلوك الفتيات غير المُقيد شكلاً من أشكال المقاومة اليومية أو «الاحتلال المرحلي» للمساحات العامة؟ أم أنه مجرد متنفس مؤقت للتعبير عن رغبة مكبوتة في الانطلاق والتحرر؟ هذه الأسئلة تفتح الباب أمام محاولة أعمق لفهم ديناميكيات الجندر داخل المجال الحضري في القاهرة، وتحديد اللحظات التي تشعر فيها الفتيات أن أجسادهن مرحب بها – لا مُرَاقَبة.

## الملاحظة الميدانية وجمع البيانات

أجرت الباحثة ست زيارات ميدانية إلى ساحة جامعة القاهرة، تضمنت زيارتين خلال ساعات النهار وأربع زيارات في الفترة المسائية، بهدف توثيق التغيرات الزمنية في استخدام الفضاء العام ورصد الأنشطة الاجتماعية والترفيهية المختلفة التي تشهدها الساحة في أوقات اليوم المتباينة.

لجمع البيانات، أُجريت مقابلات مع سيدتين تعملان في تأجير أحذية «السكايت» في الساحة، وقد تم إبلاغ المشاركات بأن الهدف من البحث هو رصد الظاهرة بشكل علمي بغرض كتابة مقال علمي، وتم الحصول على موافقة شفهية لتقديم المعلومات والتصوير لبعض الأنماط التفاعلية في المساحة. وبالإضافة إلي الملاحظة بالمشاركة، استخدمت الباحثة اسئلة. كما استخدمت الباحثة أسئلة مفتوحة لتشجيع المشاركات على مشاركة تجاربهن وتفاصيل حول الأنشطة التي يشهدها المكان.

أظهرت الملاحظة بالمشاركة أن ساحة جامعة القاهرة خلال ساعات النهار وحتى الرابعة أو الخامسة مساءً – تختلف حسب الموسم – تظل مساحة عبور فارغة نسبيًّا، حيث يستخدمها الطلاب والمارة للتنقل من دون نشاط يُذكر. ولكن مع حلول الساعة الرابعة عصرًا في الشتاء، والسادسة مساءً في الصيف، تشهد الساحة تحولاً تدريجيًّا إلى فضاء ترفيهي حيوي، يجتذب فئات عمرية متنوعة من الشباب والأسر. ففي المناطق الخضراء المحيطة، يتجمع الشباب والأسر للجلوس

والدردشة، بينما تنتشر أكشاك بيع الشاي والقهوة، ويبرز نشاط تأجير أحذية التزلج «كوتشي السكايت» الذي تشرف عليه عدد من النساء.

فتاة تتزلج أمام ساحة القاهرة (تصوير الباحثة، مارس ٢٠٢٥)

ويُلاحظ أن جميع من يعملن في تأجير أحذية التزلج من النساء، وعادة ما يقترحن أن يتولى أحد أبنائهن مهمة تعليم المبتدئين على «السكايت» من دون مقابل. يبلغ سعر تأجير الحذاء حوالي ٢٠ جنيهًا لكل ١٥ دقيقة، ويتطلب إتقان مهارات التزلج، وفقًا لتجارب المستأجرين، فترة تتراوح بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، حسب قدرة كل شخص على اكتساب المهارة. أحد المشاهد اللافتة هو انتشار الفتيات المراهقات اللواتي لا يكتفين بممارسة التزلج، بل يقمن أيضًا بتعليم بعضهن البعض، مما يخلق مناخًا تشاركيًا داعمًا داخل هذا الفضاء المفتوح. وتكشف المقابلات والملاحظات أن جزءًا من شعور الفتيات بالحرية في هذه الساحة يرتبط بغياب الرقابة المباشرة من الأسرة، حيث ترى بعض الفتيات أن هذه المساحة تمثل «نَفَسًا» مؤقتًا للهروب من أعين الأهل والتوقعات الاجتماعية، حيث يأتين إلي هذه المساحة كنوع من الترفيه بعيداً عن رقابة الأسر. ومع ذلك، فإن هذا لا ينطبق على الجميع، إذ تتواجد بعض الفتيات برفقة أسرهن، مما يشير إلى تنوع في طرق التفاعل مع المكان. وجدير بالذكر أن الساحة تُستخدم بشكل متساوٍ من قبل الفتيان والفتيات على حد سواء من دون أي فواصل واضحة في توزيع النشاط أو المساحة، بل لوحظت حالات من اللعب المشترك بين الجنسين تجري بسلاسة ومن دون توتر أو إحراج ظاهر.

أطفال يلعبون السكايت أمام ساحة جامعة القاهرة (تصوير الباحثة، مارس ٢٠٢٥)

من اللافت أيضًا أن النساء أنفسهن يلعبن دورًا محوريًّا في خلق هذه المساحة الترفيهية ودعم استمراريتها، فالسيدات اللاتي يقمن بتأجير أدوات التزلج يشكّلن جزءًا أساسيًّا من بنية المكان، ويساهمن بشكل غير مباشر في إتاحة مساحة للمرح والحركة الحرة للإناث. وجود هؤلاء السيدات كمقدّمات للخدمة يعطي نوعًا من الشرعية والطمأنينة للمكان، ويعكس أيضًا كيف يمكن للنساء أن يسهمن في تشكيل مساحات آمنة وممتعة لغيرهن من النساء.

تمتد هذه الديناميكيات الإيجابية لتشمل الفتيات أنفسهن، إذ لوحظ أن بعضهن يبادرن بتعليم الأخريات فنون التزلج، في مشهد يعكس روح المشاركة والدعم المتبادل، ويُعبّر عن تمكين النساء لبعضهن البعض في فضاء عام، مما يُعزّز من حضورهن النشط داخل المساحات العامة. وقد عرضت إحدى اللاعبات على الباحثة تعليمها التزلج، ووصفت شعورها أثناء التزلج بأنه «إدمان» يمنحها إحساسًا بالتحرر وكأنها تحلق في السماء. وهو ما يعكس نوعًا من تمكين النساء لبعضهن البعض في فضاء عام، فهذا الفعل – البسيط في ظاهره – يطرح أسئلة أعمق حول معنى التمكين الجندري، خاصة حين يُمارَس في سياق غير مؤسسي وبعيد عن الرقابة الرسمية. حيث تكون الفتاة هنا ليست فقط مستخدمة للمكان، بل صانعةً لهويته في تلك اللحظة الزمنية.

يشير التحليل الجندري لهذا المشهد إلى شكل من أشكال «المقاومة اليومية» (Everyday resistance)، وهي مقاومة لا تعتمد على المواجهة الصريحة أو العلنية، بل ترتكز على الانخراط الطبيعي في الفضاء العام وممارسة الأنشطة اليومية بشكل يتحدى التوقعات الاجتماعية السائدة. في هذا السياق، يصبح الحضور الأنثوي النشط في ساحة عامة للتزلج بمثابة

إعادة تفاوض ضمنية على مفاهيم الحياء والسيطرة على الجسد والحق في المتعة الجسدية غير المُراقَبة (Ahmed, 2006 & Butler, 1990).

«*المكان معروف إنه للسكايت من الساعة ٤-٥، فمحدش بيضايق حد، ساعات باجي مع صحباتي وساعات باجي لوحدي زي النهاردا ومحصلش أي حاجة لحد دلوقتي*»

طالبة جامعية مُحجبة، ١٩ عامًا، تمارس السكايت في ساحة جامعة القاهرة.

وتشير المقابلات القصيرة التي أُجريت مع بعض الفتيات إلى أن شعورهن بالراحة في ساحة جامعة القاهرة يعود بشكل أساسي إلى كثافة الحضور في أيام العطلات، مما يقلل من احتمالات التحرش أو الرقابة المجتمعية، ويجعل الحركة أقل لفتًا للانتباه. هذا الشعور الجماعي بالأمان الناتج عن وجود عدد كبير من الأشخاص يكشف كيف يمكن للكثافة البشرية في المجال العام أن تعيد توزيع الأمان والمشروعية للنساء.

وبذلك، لا يُعد التزلج في ساحة جامعة القاهرة مجرد نشاط ترفيهي عابر، بل يحمل دلالات أعمق تتعلق بحق الجسد الأنثوي في الحضور والمرح والحركة بحرية، ولو لفترة زمنية قصيرة كل أسبوع.

**الخاتمة**

في مدينة كالقاهرة، حيث يُعاد باستمرار إنتاج علاقات القوة الجندرية داخل المجال العام، تُشكّل ساحة جامعة القاهرة خلال العطلات الأسبوعية نافذة لفهم مفاهيم مثل «المرح» و«الحرية الجسدية» و«الحق في المدينة» من منظور نسوي. تكشف الممارسات البسيطة التي تقوم بها الفتيات – من التزلج واللعب الجماعي، وحتى تعليم الأخريات – عن قدرة الجسد الأنثوي على التفاوض مع الفضاء العام، فالجسد هنا ليس مجرد موضوع خاضع للرقابة المجتمعية، بل هو فاعل قادر على احتلال المساحات وتشكيل هويتها.

وفي ظل ثقافة محافظة تُولي جسد المرأة اهتمامًا خاصًّا، تتحول لحظات المرح الجماعي غير المُقيَّد إلى أشكال دقيقة من المقاومة اليومية، تُعبرّ عن مطالب غير مُعلنة بإعادة توزيع السلطة داخل المدينة. هذه الأفعال الصغيرة المتكررة والمتجذرة في الإحساس بالراحة والأمان، تعكس أن المساحات العامة يمكن أن تُعاد صياغتها بشكل تلقائي حين تتوفر عوامل معينة كالكثافة، غياب الرقابة المباشرة، أو حتى مجرد الإحساس الجماعي بالأمان..

ومن خلال المزج بين الملاحظة بالمشاركة والتحليل الجندري، تتجلّى ساحة جامعة القاهرة في عطلات نهاية الأسبوع ليس فقط كمساحة للترفيه، بل كنموذج مصغر لما يمكن أن تكون عليه المدينة حين تُتاح للنساء حرية الحضور والحركة والمرح

من دون قيود. فالمدينة هنا لا تبدو محايدة، بل هي نتاج صراعات وتفاعلات مستمرة، وحق النساء في «المرح» داخلها يشكل جزءًا أصيلاً من النضال من أجل عدالة حضرية شاملة.

في هذا السياق، تكشف دراسة ممارسة «السكايت» في ساحة جامعة القاهرة عن تحول في تفاعل النساء مع المساحات العامة في القاهرة؛ إذ تتضح من خلال الملاحظات والمقابلات كيف تشكّل هذه الأنشطة شكلاً من أشكال التحرر المؤقت من القيود الاجتماعية والجندرية، وتوفر للنساء مساحة للتمتع بالحق في المدينة بحرية أكبر، حتى وإن كانت هذه الحرية مؤقتة ومرتبطة بأوقات معينة.

التزلج، الذي يُنظر إليه غالبًا كنشاط ذكوري أو مُقيَّد في المجتمعات المحافظة، يتحوَّل في هذا السياق إلى أداة لإعادة تعريف الجندر في المساحات العامة، حيث تتمكن الفتيات من التعبير عن أنفسهن بحرية بعيدًا عن النظرة التقليدية التي تقيِّد حركتهن ومظهرهن. وتُسهم منصات مثل إنستجرام وتيك توك في تعزيز هذه الرسائل، مما يوسع نطاق هذه الأنشطة لتصبح جزءًا من ثقافة تتحدَّى الصور النمطية الاجتماعية.

وفي ظل هذه التحولات، تصبح ساحة جامعة القاهرة نموذجًا لكيفية إعادة تشكيل المساحات العامة كمواقع للتحرر النسائي، حيث تتمكن النساء من ممارسة الأنشطة بحرية، متجاوزات القيود التي تفرضها الأعراف الاجتماعية والعائلية. ويُعد هذا البحث خطوة نحو فتح مزيد من النقاشات حول العلاقة بين النساء والمساحات العامة في القاهرة، مسلطًا الضوء على أهمية الحق في المدينة بوصفه مفهومًا حيويًّا في سياسات التنمية المستدامة، خاصةً فيما يتعلق بالمساواة الجندرية ودمج النساء في الحياة العامة.

## المراجع العربية


١- إدريس، فاطمة. (٢٠١٠). المساحات العامة في القاهرة: دراسة في تاريخها وتطورها. القاهرة: مؤسسة المعارف.

٢- العدوي، أحمد. (٢٠١٦). الفراغ الحضري في مصر: دراسة في التفاعل الاجتماعي والعمارة. القاهرة: دار النشر الجامعي.

٣- بتلر، جوديث. (٢٠١٦). النوع والسلطة: نقد للعلاقات الجندرية في الفراغ العام. نيويورك: دار نشر أكسفورد.

٤- درويش، رامي. (٢٠١٢). المدينة والجامعات: التفاعل الحضري بين التعليم والعمران في القاهرة. القاهرة: مركز دراسات المدينة.

٥- حسن، سلمى. (٢٠٢٤). أدائية النوع للنساء في المساحات العامة في القاهرة (رسالة ماجستير). جامعة القاهرة، صفحات ١–٥٨.

٦- كواكبي، نوال. (٢٠١٥). المرأة والفراغ العام: أبعاد الجندر في المدن العربية. بيروت: دار الفكر.

## المراجع الإنجليزية


7- Ahmed, Sara. (2006). *Queer phenomenology: Orientations, objects, others*. Duke University Press.

8- Beal, Benjamin. (1996). *Alternative masculinity and its effects on gender relations in the sub-culture of skateboarding*. Journal of Sport Behavior, 19(3), 204–220.

9- Butler, Judith. (1990). *Gender trouble: Feminism and the subversion of identity*. Routledge.

10- Fraser, Nancy. (1990). *Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy*. Social Text, (25/26), 56–80.

11- Hafez, Sherine. (2014). *Bodies that protest: The girl in the blue bra, sexuality, and state violence in revolutionary Egypt*. Signs, 40(1), 20–28.

12- Lefebvre, Henri. (1968). *Le Droit à la ville* [The right to the city]. Anthropos.

13- Stevens, Quentin. (2007). *The ludic city: Exploring the potential of public spaces*. Routledge.

14- United Nations, Department of Economic and Social Affairs. (n.d.). Goal 11 | *Department of Economic and Social Affairs*. Link: https://sdgs.un.org/goals/goal11



**كلمات مفتاحية:**

الحق في المدينة - المقاومة اليومية – حرية الحركة - الجندر والمجال العام – المرح – النوع الاجتماعي

# الغضب الرقمي كشرط للعدالة: العنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر وتأثيره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

**سارة الغباشي**

باحثة وفنانة تشكيلية تتابع دراستها العليا في النحت بكلية الفنون الجميلة – جامعة حلوان. تركز في أعمالها على تقاطع الفن مع قضايا الجندر والهوية وتوثيق التجارب الذاتية والهويات المهمشة.

## مقدمة

في السنوات الأخيرة، شهدت مصر موجات متصاعدة من الجدل المجتمعي والحقوقي حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف الموجَّه ضد النساء. هذه القضايا لم تعد تُطرح فقط في أروقة المحاكم أو صفحات الجرائد، بل أصبحت مركزية في الفضاء الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي، حيث تتحول قصص الناجيات من العنف إلى قضايا رأي عام، تدفع أحيانًا الدولة إلى التدخل، ولكن بعد فوات الأوان. وبينما تنص القوانين المصرية على حماية النساء من جميع أشكال العنف، يظل التطبيق العملي لتلك القوانين متعثّرًا، خاصة فيما يتعلق بسرعة استجابة الأجهزة الأمنية لبلاغات النساء.

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن بطء استجابة مؤسسات الدولة، وعلى رأسها جهاز الشرطة، لبلاغات العنف ضد النساء لا يعكس فقط قصورًا إداريًا أو لوجستيًا، بل يكشف عن اختلال في بنية العدالة الجندرية، ويقوض في الوقت ذاته التزامات مصر تجاه أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف السادس عشر المعني ببناء مؤسسات قوية وعادلة.

تشير شهادات العديد من الناجيات إلى أن التحرك الأمني غالبًا لا يحدث إلا بعد «فضيحة رقمية» أو ضجة إعلامية، ما يعني أن العدالة في هذه الحالات تكون مؤجلة وغير مضمونة، إلا إذا تحولت المرأة الناجية إلى «ناشطة رقمية»، قادرة على حشد التعاطف والضغط العام.

في هذا السياق، تبرز خطورة الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كبديل غير رسمي للعدالة، مما يخلق منظومة موازية للإنصاف، لكنها غير مستقرة أو مضمونة، وتفتقر إلى الحماية القانونية الكافية.

يأتي هذا البحث ليحلل نماذج واقعية لقصص نساء في مصر لجأن إلى تقديم البلاغات الرسمية من دون جدوى، ثم اضطررن إلى اللجوء للفضاء الرقمي بحثًا عن الإنصاف. كما يسعى إلى الربط بين هذه الظاهرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقترحًا مؤشرات جديدة لتقييم فعالية استجابة الأجهزة الأمنية، ليس فقط في إطار حقوق الإنسان، بل أيضًا ضمن إطار الحوكمة الرشيدة والعدالة الاجتماعية.

## الفصل الثاني: الإطار النظري والمنهجي

ينطلق هذا البحث من تقاطع نظري ومنهجي يدمج بين مفاهيم العدالة الجندرية والحَوْكَمة الأمنية، في سياق تحليل تأثير الاستجابات المؤسسية تجاه بلاغات العنف ضد النساء في مصر. ويهدف هذا التقاطع إلى الكشف عن الاختلالات البنيوية التي تعيق تحقيق العدالة الجندرية وتبطئ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدفين الخامس والسادس عشر.

### العدالة الجندرية:

تنتمي العدالة الجندرية إلى حقل نظري واسع يتناول كيف تُوزَّع الحماية والموارد والفرص بين الجنسين في إطار الدولة والمجتمع. وفي الحالة المصرية، على الرغم من وجود منظومة تشريعية تشمل قوانين تجرّم العنف ضد النساء، يؤدي غياب آليات إنفاذ فعّالة وعدم إدماج الحساسية الجندرية داخل مؤسسات الأمن والعدالة إلى شكلٍ من أشكال «التمييز السلبي». هذا التمييز السلبي يتجلى في ترك بعض الضحايا من دون حماية كافية، مما يعمّق هشاشة موقع النساء داخل منظومة العدالة. وفي هذا السياق، تُظهر حالات متعددة أن الحماية القانونية تتحول إلى مجرد "حماية رمزية" في غياب جهاز أمني قادر على الاستجابة الفورية للبلاغات، وهو ما يُضعف قدرة النساء على المطالبة بحقوقهن ضمن الإطار القانوني. ومن ثمّ، فإن غياب الإنصاف الزمني (timely justice) يؤدي إلى غياب العدالة النوعية، حتى وإن كانت النصوص القانونية موجودة.

### الحوكمة الأمنية:

تشير الحوكمة الأمنية إلى جودة إدارة المؤسسات الأمنية ومدى التزامها بمبادئ المساءلة والشفافية وعدم التمييز. وفي سياق هذا البحث، تبرز إشكالية مركزية حول مدى حيادية وكفاءة جهاز الشرطة المصري في التعامل مع بلاغات النساء، خاصة في ظل بيئة اجتماعية محافظة قد تميل إلى تبرير العنف أو التشكيك في مصداقية الضحية. لا تقتصر الحوكمة الأمنية على توفير الحماية فقط، بل تمتد لتشمل كيفية تعامل المؤسسة مع المواطنين، ومدى استجابتها للبلاغات وأساليب التحقيق وقدرتها على توفير بيئة آمنة للمبلِّغات من دون التعرض لإعادة الإيذاء (Re-victimization).

**المنهجية:**

يعتمد هذا البحث على المنهج الكيفي التحليلي، الذي يتيح فهمًا معمقًا للتجارب الإنسانية والسياقات الاجتماعية المنتجة لها. ويتضمن التحليل دراسة مجموعة من الحالات الواقعية، مع الاستناد إلى معطيات من تقارير حقوقية، وشهادات مباشرة من الناجيات، بالإضافة إلى تحليل المواد الرقمية (مثل منشورات وسائل التواصل الاجتماعي) التي لعبت دورًا محوريًا في التأثير على مسار بعض القضايا.

كما يقارن البحث بين المؤشرات الرسمية المعتمدة في تقارير التنمية المستدامة الصادرة عن الحكومة المصرية وبين الواقع الفعلي للاستجابة الأمنية، بهدف كشف الفجوة بين الخطاب والممارسة، واقتراح مؤشرات بديلة لقياس كفاءة النظام الأمني في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي.

**الفصل الثالث: دراسات حالة – حين تُصبح العدالة مرهونة بضغطة "شير"**

في هذا الفصل، نغوص في تفاصيل حالات واقعية، تحمل كل منها مفارقة قاسية: القانون موجود، والبلاغات قُدّمت، والخطر مُعلن، لكن الاستجابة الرسمية لا تأتي إلا بعد أن يتحول الألم إلى «ترينـد"، والدم إلى "بوست". هذه الحالات لا تُقدَّم بوصفها استثناءات، بل كمؤشرات دالة على نمط مُمنهج من التأخر والتراخي المؤسسي.

في ظل غياب استجابة فعّالة من الجهات المعنية، تلجأ العديد من النساء وأسرهن إلى وسائل التواصل الاجتماعي لعرض مشكلاتهن والبحث عن دعم مجتمعي. تُعد قصة منار الأعصر نموذجًا حيًا لهذه الديناميكية. فقد تعرضت منار لابتزاز وتهديدات مستمرة من خطيبها السابق على مدار خمس سنوات. ورغم تقديمها العديد من البلاغات، لم تتحرك السلطات بالشكل المطلوب. فقط بعد أن نشر شقيقها، الصحفي مصطفى الأعصر، استغاثة عبر فيسبوك، في يناير ٢٠٢٥، تفاعل الرأي العام مع القضية بشكل واسع، لتتحرك السلطات أخيرًا وتلقي القبض على المتهم.

هذا الواقع يؤكد أن القوانين لا تُفعل إلا عندما تتحول قضايا العنف ضد النساء إلى تريندات على مواقع التواصل الاجتماعي، وحتى في هذه الحالات، تأتي الاستجابة غالبًا متأخرة أو غير كافية. مارينا صامويل، على سبيل المثال، لم تجد ملاذًا سوى الإنترنت بعد تجاهل السلطات لاستغاثاتها من تهديدات خطيبها السابق، الذي لاحقها في الشوارع وحوّل حياتها إلى جحيم. ومع ذلك، لم تتحرك الجهات الأمنية إلا بعد تصاعد الضغط الإعلامي، وكأن حماية النساء ليست مسؤولية الدولة إلا إذا أصبحت قضية رأي عام.

الوضع لا يختلف كثيرًا بالنسبة إلى جهاد جميل، التي تواجه تهديدات مستمرة من خطيبها السابق منذ عام ٢٠١٨. ورغم

تقديمها عدة بلاغات بين ٢٠١٩ و٢٠٢٤، لم يتم اتخاذ أي إجراء لحمايتها. بل إن القضايا التي رفعتها حُفظت من دون تحقيق فعلي، مما دفعها إلى اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي لطلب الحماية.

**التداعيات: تعزيز العدالة أم تقويض الثقة؟**

اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لتحقيق العدالة يثير تساؤلات عميقة حول فعالية النظام القانوني وقدرته على حماية المواطنين. فإذا كانت العدالة لا تتحقق إلا بعد ضغط مجتمعي واسع، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقويض ثقة الأفراد في المؤسسات الرسمية ودورها في حماية الحقوق. علاوة على ذلك، قد ينتج عن هذا النمط انتقائية في تطبيق القانون، حيث تحظى القضايا التي تحظى باهتمام إعلامي واسع بالاهتمام الرسمي، بينما تظل قضايا أخرى في الظل من دون حل. حتى في الحالات التي تُحال فيها قضايا العنف ضد النساء إلى المحاكم، فإن الأحكام الصادرة غالبًا ما تكون بمثابة صفعة أخرى للضحايا، إذ يُعامل القتلة والمعتدون برأفة غير مبررة.

محكمة جنايات نجع حمادي قدمت مثالاً صارخًا على ذلك، عندما قضت بسجن رجل لمدة سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ بعدما قتل زوجته باستخدام طفاية حريق. السبب؟ المحكمة اعتبرت أن الجريمة وقعت بدافع "الغضب"، وقررت إطلاق سراحه "لرعاية أبنائه"، وكأن الأطفال لا يحتاجون إلا إلى أب، حتى لو كان قاتلاً. وفي قضية أخرى، لقيت مرام العمادي مصرعها بطريقة وحشية، في ديسمبر ٢٠٢٤، بعدما قام زوجها بذبحها وتركها تنزف لمدة خمسة أيام. ورغم وحشية الجريمة، استُخدمت نفس الذريعة المعتادة: "كان غاضبًا"، مما أدى إلى تخفيف العقوبة بشكل صادم.

هذه الأحكام المخففة لا تعني فقط غياب العدالة، بل قد تشكّل أيضًا محفزًا لتكرار الجرائم، إذ يدرك القتلة أن أسوأ ما قد يواجهونه هو حكم مخفف أو جلسة صلح!

في كثير من الحالات، لا يصل الأمر حتى إلى المحكمة، حيث يتم اللجوء إلى الجلسات العرفية التي تُحوّل جرائم العنف إلى مجرد "خلافات عائلية". قصة نور، فتاة ترسا، تبرز هذا الواقع بوضوح. تعرضت نور لهجوم وحشي في مارس ٢٠٢٥ من عشرين شابًا قاموا بتمزيق ملابسها والاعتداء عليها أمام منزلها. ورغم بشاعة الحادث، لم تأخذ القضية مسارها القانوني، بل انتهت بجلسة عرفية بين عائلتها وعائلات الجناة، حيث تم تقديم "دية» على شكل عجل! هذه الجلسات لا تعدو كونها وسيلة لضمان إفلات المعتدين من العقاب، إذ تُجبر الضحايا على التنازل تحت ضغوط اجتماعية واقتصادية خانقة. وهكذا، تُرسَّخ فكرة أن جسد المرأة ليس ملكًا لها، بل قضية تفاوض يمكن حسمها عبر المساومات، مما يفتح الباب لمزيد من الجرائم في ظل غياب الردع القانوني الحقيقي.

القاسم المشترك بين هذه الحالات هو أن الاستجابة الأمنية لم تكن فعلاً مؤسسيًا ثابتًا، بل مجرد رد فعل على ضغط رقمي متصاعد. في هذه السياقات، لم يكن فيسبوك مجرد منصة، بل تحول إلى جهاز إنزار بديل عن جهاز الدولة. وهنا يبرز تساؤل جوهري: هل تحولت السوشيال ميديا إلى بديل عدالة في لحظات فشل العدالة الرسمية؟

الاعتماد المتزايد على الضغط الرقمي يُظهر تآكل الثقة في مؤسسات إنفاذ القانون، ويكشف عن منظومة أمنية لا تُحركها القوانين والمعايير، بل يُسيّرها المزاج العام. هذا التحوّل لا يهدد فقط مبدأ المساواة أمام القانون، بل يُكرّس أيضًا نمطًا من العدالة الانتقائية، حيث تُستجاب بعض البلاغات لأنها "صاخبة"، بينما تُهمل أخرى لأنها "صامتة".

كل هذه الأمثلة تكشف عن واقع مرير: في مصر، القوانين ليست مجردة ولا عادلة، بل انتقائية ومتحيزة ضد النساء. العقوبات المخففة، الثغرات القانونية، والتجاهل الرسمي، كلها عوامل تجعل النساء أهدافًا سهلة للعنف، في ظل غياب عواقب حقيقية للجرائم المرتكبة ضدهن.

## الفصل الرابع: العدالة الجندرية والتنمية المستدامة: أزمة الإخفاق المؤسسي

في هذا الفصل، يُسلّط الضوء على العلاقة بين العنف ضد النساء في مصر وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين والهدف السادس عشر المرتبط ببناء مؤسسات قوية وعادلة. إن تأخر استجابة المؤسسات الأمنية والقضائية لبلاغات العنف ضد النساء لا يعكس فقط قصورًا في تنفيذ هذه الأهداف، بل يكشف أيضًا الفجوة العميقة بين السياسات المعلنة والواقع الفعلي الذي تعيشه النساء في المجتمع المصري.

### العدالة الجندرية وأهداف التنمية المستدامة

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وهو ما يتطلب ضمان حقوقهن وحمايتهن من جميع أشكال العنف والتمييز.

وفيما يتعلق بالهدف الخامس، يظهر الواقع الحالي أن الإجراءات القانونية لم تُنفَّذ بالشكل المطلوب في حالات العنف ضد النساء، مما يُظهر إشكالية كبرى في تحقيق العدالة الجندرية. ففشل النظام الأمني في توفير الحماية الفورية والفعّالة للنساء يعطّل بشكل كبير تحقيق هذا الهدف. إن التصدي لهذه التحديات يتطلب تعزيز العدالة الجندرية من خلال تحسين استجابة المؤسسات الأمنية وتطوير آليات دعم فعّالة للنساء المعرضات للعنف، سواء من خلال سن قوانين أكثر فعالية أو من خلال بناء ثقافة مؤسسية داعمة تحترم حقوق النساء وتدافع عنها. وفي ظل الإخفاقات المؤسسية الحالية، يصبح تحقيق المساواة بين الجنسين هدفًا بعيد المنال.

## العدالة الاجتماعية والحوكمة الرشيدة: العلاقة بين المؤسسات والنساء

يركز الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة على بناء مؤسسات قوية وعادلة، وهو ما يتطلب تحسين فاعلية المؤسسات الأمنية والقضائية لضمان العدالة الفعّالة لجميع المواطنين، بغض النظر عن جنسهم أو وضعهم الاجتماعي. في السياق المصري، يكشف اختلال العدالة الجندرية عن ضعف في فاعلية المؤسسات الأمنية والقضائية، إذ تفتقر هذه المؤسسات إلى آليات استجابة فورية وفعّالة لبلاغات العنف ضد النساء، مما يُعزز من الشعور بالإحباط وفقدان الثقة لدى النساء في النظام القانوني. تُظهر التجارب التي نوقشت في الفصول السابقة أن العدالة غالبًا ما تتحقق فقط بعد تصاعد الضغط الاجتماعي والإعلامي، وهو ما يكشف عن خلل في البنية المؤسسية التي يُفترض أن تضمن الحماية والإنصاف. وبالتالي، فإن غياب المساءلة والشفافية داخل هذه المؤسسات يُعمِّق من فجوة الثقة بين المواطنين والدولة، ويقلل من قدرة المؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة.

## تحقيق التنمية المستدامة من خلال إصلاح النظام القانوني

لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر من دون معالجة هذه الإخفاقات المؤسسية في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء. ولذلك، يجب أن يتضمن الإصلاح القانوني تعديلات جوهرية على القوانين التي تجرّم العنف ضد النساء، بما يضمن تنفيذها بفعالية وحزم، ويجب أن تكون هناك آليات لضمان العدالة السريعة والفعّالة، وتوفير الحماية للنساء في كافة مراحل الإجراءات القانونية، لتجنب تعريضهن لمزيد من الأذى أو الانتقام. من الضروري أيضًا دمج مفاهيم العدالة الجندرية في المناهج الدراسية للمؤسسات الأمنية والقضائية: مع التدريب المستمر لضباط الشرطة والقضاة حول كيفية التعامل مع قضايا العنف ضد النساء بحساسية جندرية، بما يضمن عدم التمييز ضد الضحايا. كذلك، يجب العمل على تطوير آليات للشفافية والمساءلة، لضمان عدم تعامل المؤسسات الأمنية مع قضايا العنف ضد النساء باعتبارها "خلافات عائلية" أو "شؤون شخصية"، بل كقضايا حقوق إنسان تستوجب تحقيقًا فوريًا واتخاذ إجراءات قانونية صارمة.

## الفضاء الرقمي كوسيلة للضغط الاجتماعي: خطوة نحو التغيير أو بديل للعدالة؟

بينما تُعد وسائل التواصل الاجتماعي منصة فعّالة للضغط الاجتماعي، فإنها يمكن أن تُسهم في إحداث تغييرات اجتماعية ملموسة. ومع ذلك، فإن الاعتماد على السوشيال ميديا كوسيلة لتحقيق العدالة يثير تساؤلات حول جدوى النظام القانوني ومدى قدرته على حماية حقوق الأفراد. في العديد من الحالات، أظهرت هذه المنصات قوتها في تحفيز الأجهزة الأمنية على التحرك، لكنها تظل آلية غير مؤسسية وغير مستقرة.

وبناء على ذلك، يجب أن يعمل النظام القانوني على استخدام هذه المنصات كمؤشر على قضايا العنف ضد النساء، من دون أن تحل محل المؤسسات القانونية. بل يجب على الدولة أن تدمج هذه الأدوات الرقمية ضمن استراتيجياتها للعدالة الاجتماعية، بحيث يُترجم الضغط الرقمي إلى استجابة مؤسسية فورية من الجهات المعنية، بما يضمن تحويل المطالبات الرقمية إلى إجراءات قانونية واضحة ومؤثرة.

## التوصيات: إصلاح النظام لتطبيق العدالة الجندرية والتنمية المستدامة

في ضوء التحليل الذي قُدم في الفصول السابقة، فإن الإشكاليات التي تم رصدها تتطلب حلولاً استراتيجية شاملة تضمن حماية النساء من العنف وتعزيز العدالة الجندرية في مصر. يهدف هذا الفصل إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تحسين الاستجابة المؤسسية لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق المرأة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) والهدف السادس عشر (بناء مؤسسات قوية وعادلة).

### ١- تطوير آليات الاستجابة الأمنية:

لضمان حماية النساء من العنف وتحقيق العدالة الجندرية، يجب تعزيز دور المؤسسات الأمنية عبر مجموعة من الإجراءات، تشمل:

تدريب الشرطة والكوادر الأمنية: من خلال إدراج برامج تدريبية توعوية حول قضايا العنف الجندري وكيفية التعامل مع شكاوى النساء بطريقة حساسة وقانونية، بهدف تفادي التمييز السلبي وضمان التعامل المهني مع الضحايا، بما يحترم مشاعرهن ويحافظ على حقوقهن. وتخصيص وحدات متخصصة في العنف ضد النساء: فإنشاء وحدات شرطية متخصصة تتعامل بشكل حصري مع قضايا العنف الجندري يُعد خطوة ضرورية لضمان استجابة سريعة وفعّالة للبلاغات، مع التركيز على إجراء تحقيقات شفافة ومنصفة. إلى جانب الاستجابة الفورية: عبر تحسين زمن الاستجابة للبلاغات بحيث تكون سريعة وفعّالة، من دون ربط التنفيذ بالضغوط المجتمعية أو الإعلامية. ويتضمن ذلك ضمان توفير الحماية الفورية للنساء المهددات.

### ٢- تفعيل دور الفضاء الرقمي كأداة للعدالة:

على الرغم من المخاطر المحتملة التي قد يسببها الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كبديل للعدالة، تظل هذه المنصات أداة قوية للضغط المجتمعي والتعبئة. لذا، من المهم تقنين استخدام السوشيال ميديا في قضايا العنف: عبر وضع

إطار قانوني يحمي الحقوق الرقمية للنساء، ويحدّ من استغلال منصات التواصل الاجتماعي لتحقيق العدالة بشكل غير قانوني. وفي الوقت ذاته، يُمكّن النساء من استخدام هذه المنصات لدعم قضاياهن بشكل آمن ومشروع. ولتحقيق ذلك بفعالية، ينبغي أن تكون هناك شراكة بين السلطات ومنصات السوشيال ميديا لتعزيز تدابير حماية النساء على هذه المنصات، وتحفيز الضغط القانوني الذي يدفع إلى التحرك الرسمي العاجل.

**٣- إصلاح التشريعات:**

من الضروري إجراء مراجعة شاملة للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد النساء، وتحديد الثغرات القانونية التي تُسهم في تهميش قضاياهن. لتحقيق ذلك، وذلك من خلال:

تعديل القوانين: إذ ينبغي تعديل بعض القوانين أو إضافة بنود جديدة تضمن توفير الحماية للنساء في جميع الحالات، بما في ذلك تشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم المرتبطة بالعنف ضد النساء.

بعض الثغرات القانونية تُشكّل دروعًا تحمي المعتدين، مما يجعل العنف الأسري أمرًا مشروعًا تحت ذرائع مختلفة. من أبرز هذه الثغرات، المادة ٦٠ من قانون العقوبات المصري، التي تُتيح الإفلات من العقاب تحت ذريعة "حسن النية"، حيث تنص على أن العقوبات لا تسري على الأفعال المرتكبة "عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة". هذا النص الفضفاض يُستخدم كثيرًا لتبرير العنف داخل الأسرة، حيث يتحول الضرب والتعذيب إلى "محاولات تقويم"، حتى لو انتهت بمأساة.

تجسد قصة فتاة البدرشين، التي كُشف عنها في يناير ٢٠٢٥، هذه الكارثة القانونية بوضوح. فقد قامت عائلتها بحبسها وتقييدها بسريرها لمدة ست سنوات لأنها رفضت الانصياع لرغباتهم. ورغم وحشية الجريمة، أُطلق سراح الجناة بعد ليلة واحدة فقط من الاحتجاز، مستندين إلى تبريرهم بأنهم كانوا يحاولون "حمايتها وتربيتها". هذا المثال يوضح كيف يمكن استخدام القانون لتبرير الجرائم بدلاً من منعها، مما يعزز من حالة الإفلات من العقاب في قضايا العنف الأسري.

المفارقة هنا أنه في الوقت الذي تفرض فيه المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات عقوبات مشددة على من يحتجز شخصًا من دون وجه حق أو يُعذّبه، تأتي المادة ٦٠ لتُفرغ هذه العقوبات من مضمونها. فعندما تكون الضحية امرأة والجلاد فردًا من أسرتها، تصبح المنازل سجونًا، والعائلات قضاة وجلادين في آن واحد، مما يمنح الرجال السلطة المطلقة لتقرير مصير النساء، حتى لو كان ذلك المصير الموت نفسه.

تسريع الإجراءات القضائية: والعمل على تقليص زمن التقاضي وضمان سرعة الفصل في القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء، بما يشمل توفير آليات لاستجابة فورية للبلاغات.

إن سد الثغرات القانونية وتعديل النصوص الفضفاضة يُعد خطوة ضرورية لضمان أن تُعامل جميع أشكال العنف الأسري كجرائم غير مبررة تحت أي ظرف، بما يسهم في تحقيق العدالة الجندرية والحد من الإفلات من العقاب.

### ٤- تعزيز التوعية المجتمعية:

لتغيير العقليات التي تبرر العنف ضد النساء، يجب أن تسهم برامج التوعية المجتمعية في التثقيف بالحقوق القانونية: من خلال تقديم برامج تثقيفية لتعريف النساء بحقوقهن القانونية وسبل حماية أنفسهن من العنف، بما يعزز قدرتهن على المطالبة بالإنصاف والعدالة، والتركيز على الذكور: عبر إشراكهم في برامج توعية تهدف إلى التعامل مع قضايا العنف الجندري وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين.

### ٥- تعزيز دور المنظمات المدنية والمؤسسات الدولية:

تُعد المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية عنصرًا أساسيًا في مراقبة تطبيق حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. وعلى هذه المؤسسات أن تدعم الضحايا في تقديم شكاويهن: من خلال توفير الدعم القانوني والنفسي للنساء الناجيات من العنف، بما يشجعهن على التقدم بشكاوى ضد المعتدين، ومراقبة التقدم المحرز: لمتابعة ما إذا كانت الحكومة قد اتخذت تدابير فعالة لمعالجة قضايا العنف ضد النساء وتحقيق العدالة الجندرية.

### ٦- ربط قضايا العنف ضد النساء بأهداف التنمية المستدامة:

في إطار أهداف التنمية المستدامة، يُعد تحقيق المساواة بين الجنسين من الركائز الأساسية، ويجب أن يتم ربط هذه القضايا بالجهود المستمرة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فلا يمكن لأي دولة أن تحقق تنمية مستدامة من دون ضمان العدالة الجندرية.

من أجل تحقيق ذلك، ينبغي تنفيذ سياسات جندرية شاملة: ووضع سياسات تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، مثل التعليم والصحة والعمل والسياسة، لضمان تحقيق العدالة الجندرية. كذلك، من المهم التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات المجتمعية: لضمان تنفيذ السياسات والبرامج بشكل فعّال، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويضمن نتائج ملموسة على أرض الواقع.

### ٧- استنتاجات:

إن عدم استجابة مؤسسات الدولة بفعالية لبلاغات العنف ضد النساء يكشف عن خلل عميق في بنية العدالة الجندرية

في مصر، ويُقوّض من قدرة الدولة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وبناء مؤسسات قوية وعادلة. هذا الوضع يتطلب إصلاحات جذرية على مستوى التشريعات، المؤسسات الأمنية، والبُنى الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

التحرك نحو نظام عدالة أكثر شفافية وكفاءة لا يتطلب فقط إصلاحات قانونية، بل يستدعي أيضًا تغييرًا في العقليات الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تبرير العنف ضد النساء. من خلال تعزيز استجابة المؤسسات الأمنية ودعم دور المجتمع الرقمي في كشف الانتهاكات وتطوير التشريعات القانونية، يمكن لمصر أن تمهد الطريق لتحقيق العدالة الجندرية وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في إطار شامل وعادل.

## المراجع


1- Al-Badawy, F. (2020). The role of social media In exposing gender-based violence in Egypt. *Egyptian Journal of Social Media*, 7(1), 45-61.

2- Ambrosetti, E., Abu Amara, N., & Condon, S. (2013). Gender-Based Violence in Egypt: Analyzing Impacts of Political Reforms, Social, and Demographic Change. *Violence Against Women*, 19(3), 400-421. https://doi.org/10.1177/1077801213486329

3- Amnesty International (2021). Egypt: *Women's rights and gender-based violence*. Retrieved from https://www.amnesty.org.

4- El-Khatib, R. (2018). *Women, violence, and justice In Egypt: Social media as a new form of Activism*. The American University in Cairo Press.

5- Gamal, H. (2022). *Law enforcement's response to gender-based violence in Egypt: A critical analysis*. Legal and Social Studies Journal.

6- Human Rights Watch (2021). *Egypt: Investigate violence against women and girls*. Retrieved from https://www.hrw.org.

7- Marroushi, N. (2015). *Violence against women in Egypt: Prospects for improving police response*. Saferworld. https://saferworld.org.uk

8- Moursy, S. (2020). *Gender-based violence in Egypt: A policy analysis*. AUC Press.

9- Taha, M. (2021). The failures of law enforcement In Egypt: A case study of gender-based violence. *Journal of Middle Eastern Studies*, 48(2), 157-173.

10- UN Women (2020). *Gender equality and women's empowerment in Egypt: Progress and challenges*. Retrieved from https://www.unwomen.org.

11- United Nations Development Programme (UNDP) (2019). *Achieving gender equality and women's empowerment in Egypt*. Retrieved from https://www.undp.org.

12- U.S. Department of State. (2021, March 30). *2020 Country Reports on Human Rights Practices*: Egypt. https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/egypt/

13- World Bank (2020). *Social protection and gender-based violence in Egypt*. World Bank Report.

# ما الذي نعنيه حين نتحدث عن «ترشيد النمو»؟

**رقية ممدوح الجعفري**

باحثة في وحدة دراسات المرأة، جامعة القاهرة، ومعيدة في قسم الحوسبة الاجتماعية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. تركز أبحاثها على دراسات المقاومة في الفضاء الرقمي والثقافة الرقمية.

## المُلخَّص البحثي:

يشير مفهوم «ترشيد النمو» إلى تقليص مخطط ومدروس لاستهلاك الطاقة والموارد، بهدف إعادة الاقتصاد إلى حالة من التوازن مع البيئة الطبيعية، بشكل يُسهم في تقليل التفاوت وتعزيز رفاهية الإنسان. ورغم تزايد شعبية هذا المفهوم في الأوساط الأكاديمية والحركات الاجتماعية خلال العقود الأخيرة، فإنه لا يزال يثير العديد من التساؤلات لدى الكثيرين. ينطلق هذا المقال للإجابة عن ثلاث نقاط رئيسية متكررة حول «ترشيد النمو»:

١. تعريف مصطلح الانكماش وهل يمكن النظر إليه على أنه نقطة قوة.

٢. توضيح الفرق الجوهري بين الانكماش والركود الاقتصادي، وإبراز الفروقات الأساسية بينهما.

٣. إبراز أن الانكماش يستهدف في الأساس الدول الغنية، مع استكشاف آثاره المحتملة على دول الجنوب العالمي.

## قبل القراءة:

هذا المقال هو عرض وتلخيص لمقال جيسون هيكل بعنوان «What does degrowth mean? A few points of clarification»، المنشور في مجلة Globalizations عام ٢٠٢١. (الناشر: Taylor & Francis) ونناقش، بعد عرض أهم أفكار الورقة، علاقة هذه الأفكار بمفهوم النوع الاجتماعي، وتأثير سياسات ترشيد النمو على أوضاع النساء.

## من هو جيسون هيكل (Jason Hickel)؟

أستاذ مساعد في الأنثروبولوجيا بجامعة جولدسميث في لندن، ومتخصص في الأنثروبولوجيا الاقتصادية والاقتصاديات البيئية. تتركز أبحاثه على قضايا اللامساواة العالمية والاقتصاد السياسي والاقتصاد البيئي، مع اهتمام خاص ببدائل النمو الاقتصادي التقليدي وتأثيرها على العدالة الاجتماعية والمناخية.

أصدر هيكل عددًا من الكتب المؤثرة، من أبرزها Less Is More: How Degrowth Will Save the World (2020) "الأقل هو الأكثر: كيف يمكن لترشيد النمو أن ينقذ العالم"، الذي يناقش فيه مفهوم "اللاتنمية" أو "ترشيد النمو" كبديل للنمو الرأسمالي غير المستدام، و(2018) The Divide: A Brief Guide to Global Inequality and Its Solutions "الانقسام: دليل موجز لعدم المساواة العالمية وحلولها"، الذي يحلل فيه الجذور التاريخية والسياسية للفقر العالمي.

يُعد هيكل من أبرز الأصوات النقدية للرأسمالية العالمية وللمنظومة التنموية السائدة، ومن أهم المنظّرين لحركة "ترشيد النمو" (Degrowth) التي تسعى لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بما يتوافق مع حدود الكوكب ومعايير العدالة البيئية والاجتماعية. وإلى جانب عمله الأكاديمي، يعمل هيكل مستشارًا لـ "الصفقة الخضراء لأوروبا"، كما أنه عضو في لجنة هارفارد-لانسيت للعدالة التصالحية وإعادة التوزيع، وزميل في الجمعية الملكية للفنون (RSA).

برز مفهوم «ترشيد النمو» في العقود الأخيرة كحركة فكرية ونقدية تسعى إلى إعادة تخيّل الاقتصاد بعيدًا عن هوس النمو المستمر، عبر التركيز بدلاً من ذلك على العدالة الاجتماعية والبيئية وتحسين الرفاهية البشرية ضمن حدود الكوكب. ونظرًا لحداثة المصطلح في الحقل العربي، فقد تنوّعت الترجمات المقترحة له، مثل: «اللا-نمو» و«خفض النمو» و«إبطاء النمو» و«الانكماش»، غير أن جميع هذه الترجمات تميل إلى الإيحاء بتراجع اقتصادي قسري أو بأزمة اقتصادية، وهو ما لا يعكس بدقة جوهر الفكرة التي يدعو إليها المفهوم. لذلك اخترتُ ترجمة المصطلح إلى «ترشيد النمو»،[1] إذ تعبّر هذه التسمية عن الخفض المخطَّط والمدروس لاستهلاك الموارد والطاقة بهدف تحقيق التوازن مع البيئة والحد من التفاوتات، من دون أن تُحيل بالضرورة إلى الركود أو الانكماش الاقتصادي. هذه الترجمة تُقرّب المفهوم إلى القارئ العربي، وتُبرز البُعد القيمي والأخلاقي في إعادة توجيه الاقتصاد نحو الاكتفاء والعدالة بدلاً من التوسّع غير المحدود.

تعرفتُ إلى مفهوم ترشيد النمو لأول مرة – وبشكل صادم – خلال المعسكر الحضري الذي نظمته مؤسسة فريدريش-إيبرت في سبتمبر ٢٠٢٤ بمدينة بورسعيد. في البداية بدا المصطلح غريبًا على سمعي، إذ لم أكن قد انخرطت من قبل في أي عمل بحثي يتعلق بالعمران أو المدينة، لكن مع الوقت تألفه الأذن، ويكاد المرء يجزم بأنه كان مفهومًا مألوفًا حتى قبل أن يُلقى عليه. ولعل دعوة جيسون هيكل ليست جديدة تمامًا، كما سيتضح من خلال مناقشة أفكاره – وهو ما يعترف به هو نفسه أيضًا. وبما أن التنمية فعل سياسي في جوهرها، فإن هيكل، حتى وإن لم يبتكر منهجية مقاومة غير مألوفة، فإن دعوات ترشيد النمو تأتي في سياق تاريخ طويل من التحدي للرواية الرسمية السائدة عن التنمية.

في الصفحات التالية، عزيزتي القارئة / عزيزي القارئ، سنقسّم هذا العرض إلى قسمين رئيسيين: يتناول الأول الأفكار

١ وهو ما يتسق مع رؤية وترجمة المترجم والمحرر حسين الحاج بعد جلسة قصيرة شاورته فيها. يمكن الاضطلاع على مقاله من خلال الرابط التالي:
https://boringbooks.net/2021/05/degrowth.html

الأساسية الواردة في المقالة، بينما يقدّم الثاني قراءة جندرية لمفهوم النمو، وهو الجزء الذي لا يشتبك فقط مع أفكار المقالة نفسها، بل مع مفهوم النمو بشكل عام.

## أولاً: عما نتحدث حين نتحدث عن ترشيد النمو:

تبدأ مقدمة هيكل بمناقشة موقع مفهوم ترشيد النمو في قلب الجدل الأكاديمي والجهود الدولية الرامية إلى مواجهة الأزمات البيئية، ويرى أن هذا المفهوم قادر على تقديم استراتيجيات جذرية لإعادة النظر في النظام الاقتصادي القائم على الاستهلاك غير المحدود. وقد لاقى هذا التوجه اهتمامًا متزايدًا من قِبل الباحثين والحركات الاجتماعية، في الوقت نفسه الذي أثار فيه الكثير من التساؤلات لدى آخرين. وتهدف هذه المقالة إلى تقديم مفهوم "النمو الرشيد" وشرح معناه ومناقشة الإشكالات المتعلقة بتسميته، بالإضافة إلى توضيح الفرق بينه وبين الركود الاقتصادي من جهة، وعلاقته بالنظام الاقتصادي العالمي والانقسام بين الشمال والجنوب من جهة أخرى.

ويكتسب هذا النقاش أهميته الخاصة في ظل ما تواجهه الحضارة الإنسانية اليوم من أزمات بيئية متشابكة تشمل تغيّر المناخ وتحمُّض المحيطات وإزالة الغابات وانهيار التنوع البيولوجي. وعلى عكس السردية السائدة التي تُحمّل «الإنسان» بصفته كائنًا متفاعلاً مع البيئة مسؤولية هذه الأزمات، فإن جذور المشكلة تعود إلى النظام الاقتصادي الذي أنتجته وانتهجته المجتمعات البشرية، وهو نظام يرتكز إلى نموٍّ متسارع يخدم مصالح أقلية من الأغنياء. الآن، أصبحت العلاقة بين النمو الاقتصادي والانهيار البيئي أكثر وضوحًا من أي وقت مضى، ومع ذلك يُصِّر الفكر الاقتصادي التقليدي على ضرورة تحقيق النمو كما يُقاس بالناتج المحلي الإجمالي، ولكن ضمن شروط «صديقة للبيئة». ورغم الترويج لهذا النمو «المستدام» ومحاولات تقديمه كنهج «صديق»، فمن الناحية التطبيقية لم تُثبت التجارب العملية حتى الآن إمكانية الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من دون زيادة استهلاك الموارد الطبيعية.

ويمكن، من الناحية النظرية، فصل النمو الاقتصادي عن الانبعاثات، بشرط استبدال الوقود الأحفوري كالنفط والفحم بمصادر طاقة متجددة مثل الشمس والرياح. لكن التحدي يكمن في وتيرة هذا التحوّل، فكلما استمر الاقتصاد في النمو بالمعدلات الحالية، سيزداد الطلب على الطاقة، وهو ما تعجز الطاقة المتجددة عن تلبيته بالسرعة المطلوبة، فتزداد صعوبة التحوُّل الكامل في وقت قصير. وبالتالي، حتى لو استثمرنا في الطاقة المتجددة، فهي لن تكفي لتلبية احتياجات اقتصاد سريع النمو.

ووفقًا للتقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) عام ٢٠١٨، فإن السبيل الوحيد للبقاء ضمن حدود الكربون الآمنة يتمثَّل في أن تُبطئ الدول ذات الدخل المرتفع وتيرة الإنتاج والاستهلاك بشكل فعّال،

خاصةً في ظل غياب تقنيات فعّالة لإزالة الكربون. فتقليص تدفّق المواد يقلّل من الطلب على الطاقة، مما يُسهّل الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. كما أن تقليل استهلاك الموارد يُخفّف من الضغط على الأنظمة البيئية التي يعتمد عليها كوكب الأرض. هذا المفهوم يُعرف بـ «ترشيد النمو»، وهو عملية مخططة لتقليص استهلاك الطاقة والموارد بشكل مدروس، بهدف إعادة الاقتصاد إلى حالة من التوازن مع البيئة الطبيعية، بطريقة تُساهم في تقليل التفاوت وتعزيز رفاهية الإنسان.

ومن الضروري هنا التمييز بين «ترشيد النمو» والانكماش في الناتج الإجمالي المحلي. صحيح أن تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي قد يكون أحد النتائج المحتملة لترشيد الاستهلاك، إلا أن جوهر «ترشيد النمو» لا يقوم على خفض الناتج بحد ذاته، بل على تقليل استنزاف الموارد وترشيد استخدامها. ومن هنا تأتي أهمية الاستعداد للتعامل مع أي تراجع اقتصادي بطريقة عادلة وآمنة، للحد من آثاره الاجتماعية والاقتصادية.

## حين نصرخ لـنُرشِّد النمو

من أولى التساؤلات التي تُثار حول مصطلح «ترشيد النمو» تلك المتعلقة بتسميته، إذ يعتقد البعض أنه يعني ببساطة "عكس النمو"، وهو انطباع ناتج عن فهم ضيق لمفهوم النمو ذاته. فالنمو يُستخدم غالبًا للإشارة إلى النمو الاقتصادي، الذي يُقاس بالناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفع هذا المؤشر، اعتُبر الاقتصاد في حالة نمو. بناءً على ذلك، يُفترض خطأً أن ترشيد النمو يعني ببساطة تراجعًا في الناتج المحلي. لكن المدافعين عن ترشيد النمو يؤكدون أن الفكرة الأساسية لا تتعلق بتقليص الناتج المحلي، بل بتقليل استهلاك الطاقة والموارد المادية، وهو ما يميّزه عن الانكماش الاقتصادي.

لا يُصرِّح الاقتصاديون غالبًا بطبيعة النمو الاقتصادي بشكل مباشر، لكن لا يمكن فهم المصطلح من دون ربطه بالدافع المستمر نحو التوسع والاستمرارية. فالنمو ليس مجرد رقم أو مؤشر، بل إن الناتج المحلي الإجمالي ليس إلا ستارًا يخفي وراءه جوهر النمو، أو ربما محاولة مهووسة لتجريده من طابعه المادي والاستهلاكي. حتى في أكثر صوره تجريدًا، يبقى التركيز الأساسي من رفع الناتج المحلي الإجمالي محكومًا بدافع جوهري: زيادة الاستهلاك المادي. فما جدوى ارتفاع دخل الدولة إن لم يُترجَم إلى قدرات توسعية، عسكرية أو غيرها؟ وما فائدة ارتفاع دخول الأفراد إن لم يكن الهدف هو إنفاقها على المزيد من السلع والخدمات؟

وإذا تأمَّلنا في جوهر النمو، نجد أنه يرتبط حتمًا بزيادة استهلاك الموارد والطاقة، وهو ما يجعل من «ترشيد النمو» دعوة معاكسة لهذا المسار، فهي لا تنبع من منطلق الزهد أو التقشف، بل من ضرورة كبح الأنماط الاستهلاكية المتسارعة بهدف لإعادة التوازن البيئي وتحقيق العدالة في توزيع الموارد.

فإذا كان «ترشيد النمو» يعني تقليل استهلاك الموارد والطاقة، فلماذا لا نقول ذلك بشكل مباشر؟ الإجابة تكمن في التفرقة بين «ترشيد النمو» وما يعرف بـ «النمو الأخضر» يدعو أنصار النمو الأخضر إلى ترشيد استهلاك الموارد من دون التوقف عن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي، بل يعتبرون أن تقليل الاستهلاك هو نتيجة طبيعية للوصول إلى مستويات معينة من الرخاء الاقتصادي. لكن الأدلة العملية لم تثبت حتى الآن صحة هذه الفرضية، فالنمو الاقتصادي المستمر لا يعني بالضرورة أننا سنتمكَّن من التعقل في استهلاكنا، بل غالبًا ما يزيده. وهنا، يتحول مفهوم النمو الأخضر إلى مجرّد وعود وآمال لا تترجم إلى تغييرات حقيقية، خلافًا لما يدعو إليه ترشيد النمو.

يأتي «ترشيد النمو» ليس لمداعبة الأفكار، بل لهدم التصورات المغلوطة حول مفهوم النمو ذاته. إنه دعوة للتخلي عن التفاصيل الهامشية والتركيز على ما هو جوهري حقًا: كيف نستشرف الأزمات القادمة؟ كيف نحمي الفئات الأضعف؟ وبأي ثمن نشتري المستقبل؟ لهذا، قد يستقبل البعض فكرة ترشيد النمو بصدمة في البداية، لكن ما إن يتأملوا مفهوم النمو الذي حصرناه في الإطار الاقتصادي فقط، حتى يتبيَّن ما يسعى ترشيد النمو إلى تقويضه. إنه تحول فكري يتجاوز مجرد الدعوة إلى التعقل في الاستهلاك، ليمس جوهر النظام الاقتصادي نفسه. فالنمو، كما نُعرِّفه اليوم ليس نموًا حقيقيًا ولا أصيلًا، بل هو نمو رأسمالي يكرّس الزيادة المستمرة في الإنتاج والاستهلاك والدخل والوقت والجهد والعمل. إنه نظام اقتصادي لا يستهدف سوى إشباع جشع مجموعة قليلة. هذه الآلة الاقتصادية التي لا تتوقف ما هي إلا قناع يغطي استنزاف الأغنياء للموارد على حساب الفقراء، فالنمو النمو الرأسمالي هو ذراع من أذرع الرأسمالية يشد كلَّ من يحاول الطعن في صلاحية واستدامة هذا الوحش الاقتصادي. وإذا تأملنا بعمق، نجد أن النمو الاقتصادي كما يُصوّر لنا، ليس سوى شعار دعائي صاخب، يعكس أوج الرأسمالية وهيمنتها الثقافية [٢] على جيوب الناس وعقولهم ونفوسهم.

وإلى جانب مدلوله الصادم للبعض، قد يحمل «ترشيد النمو» معنى سلبيًا في طيّاته. يمكن الرد على هذا الانطباع من خلال نقطتين: الأولى أننا نفترض أن النمو الاقتصادي، بمعنى زيادة الاستهلاك والإنتاج، هو أمر إيجابي في جوهره. وبالتالي، فإن أي دعوة لترشيد هذا النمو، بمعنى التقليل من هذا الاستهلاك وهذا الإنتاج، تُصوَّر تلقائيًا على أنها سلبية، أو على الأقل تنطوي على دلالات غير مرغوبة، والنقطة الثانية أن هذا الافتراض ينبع من رؤية أحادية للنمو كقيمة مطلقة، من دون النظر إلى أبعاده البيئية والاجتماعية. هنا علينا أن نُعيد التفكير في الافتراض السائد بأن النمو الاقتصادي هو بالضرورة أمر إيجابي. هذه الفرضية هي التي خلقت سلسلة طويلة من المغالطات. فإذا كان النمو، وفقًا للتصور الرأسمالي، ليس خيرًا مطلقًا، فإن ترشيد النمو بمفهومه المتحرر من الرأسمالية لا ينبغي أن يُنظر إليه كشر مطلق، فالنظام الرأسمالي الذي

٢ يتحدث أنطونيو جرامشي عن الهيمنة الثقافية (Cultural Hegemony)، فيرى جرامشي أن الطبقة الحاكمة لا تفرض سيطرتها فقط بالقوة السياسية أو الاقتصادية، وإنما من خلال فرض تصور معين للعالم ليصبح هذا التصور مقبولاً وعاديًا بالنسبة لكل الناس، حتى الطبقات المضطهدة، بالتالي، بالحديث عن ترشيد النمو فهو تيار هادم لتصوراتنا المغلوطة عن معنى النمو، ومحاولة لكسر هذه الهيمنة الثقافية التي تصور النمو على أنه النمو الاقتصادي غير المحدود من ناحية الإنتاج والاستهلاك، فالنمو كما نعرفه هو منتج ثقافي فرضته الرأسمالية يتحداه ترشيد النمو ويسعى لخلق وعي نقدي مضاد لهذه السيطرة الثقافية.

يُشجع على الاستهلاك هو النظام السائد، ولكن ليس كل ما تتبناه الأغلبية صوابًا. قِس على سبيل المثال مدى صواب الاحتلال الأوروبي! فعلى مدى عقود، كانت فكرة احتلال أوروبا لبلدان أخرى مقبولة، بل ومُستحسنة في نظر الغرب. وبطبيعة الحال، قاوم السكان الأصليون هذا الاحتلال بكل ما أوتوا من قوة. فإن كان الاحتلال يُصوَّر على أنه أمر إيجابي بالنسبة لأوروبا، فإن مقاومته صُوّرت كأمر سلبي أو تخريبي. وبالمثل، فإن النمو الاقتصادي كما يُصوَّر لنا اليوم يُعتبر أمرًا إيجابيًا في الخطاب السائد، بينما تُصوَّر دعوة «ترشيد النمو» كفكرة سلبية رغم أنها محاولة لتحدي هذا المسار الاستهلاكي المهيمن.

باختصار، يقدم لنا «ترشيد النمو» طوق نجاة في عالم تدفعه الرأسمالية نحو تسونامي استهلاكي قد ينتهي بالفناء. ورغم أن هذا الطوق قد يحمل بعض الأشواك، فلا خيار أمامنا سوى التريُّث والتفكير فيما يجب فعله وما ينبغي تجنّبه لتقليل الخسائر قدر الإمكان.

## «ترشيد النمو» ليس دعوة للركود الاقتصادي

يخلط البعض بين «ترشيد النمو» والركود الاقتصادي، خاصةً بعد جائحة كورونا وما رافقها من كساد اقتصادي وخسائر فادحة. عمد بعض المشككين إلى تشبيه نتائج «ترشيد النمو» بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، في محاولة لتضليل الفهم العام. لكن «ترشيد النمو» والركود الاقتصادي مفهومان مختلفان تمامًا، ويتّضح هذا الفرق في النقاط الست التالية:

**أولًا:** يهدف «ترشيد النمو» إلى تطبيق سياسات مخططة بعناية للحد من التأثيرات البيئية السلبية، وتقليص عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، وتحسين مستويات الرفاهية. في المقابل، يضرب الركود الاقتصادي مختلف مناحي الحياة من دون تخطيط مسبق. حتى لو أدّى الركود إلى خفض استهلاك الموارد جزئيًا، فإنه لا يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية أو تحسين مستويات الرفاهية، بل غالبًا ما يزيد من حدّة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

**ثانيًا:** يركز «ترشيد النمو» على استهداف الأنشطة الاقتصادية ذات الفائدة الاجتماعية المنخفضة والأثر البيئي المرتفع، مثل إنتاج السيارات الرياضية الفارهة[٣] والأسلحة ووسائل النقل الخاصة واللحوم والإعلانات والمنتجات ذات العمر الافتراضي القصير. في المقابل، يدعو إلى التوسع في القطاعات الأكثر فائدة للمجتمع، مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. أما الركود الاقتصادي، فلا يستهدف قطاعات بعينها، بل يؤثر بشكل عشوائي على مختلف الأنشطة، وقد يؤدي إلى تدهور قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم، كما حدث أثناء الجائحة، حين ازدهرت قطاعات مثل التسوق الإلكتروني على حساب القطاعات الخدمية الأساسية.

٣ كلمة "SUV" هي اختصار لـ "Sport Utility Vehicle"، أي "سيارة رياضية متعددة الاستخدامات"، وهي نوع من السيارات التي تجمع بين قدرات الطرق الوعرة ووسائل الراحة، مع ارتفاع عن الأرض ومقصورة داخلية فسيحة تُناسب الاستخدامات المتعددة.

**ثالثًا:** في حين يُهدد الركود الاقتصادي الأمان الوظيفي للعديد من الناس ويؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة، يسعى «ترشيد النمو» إلى تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات من خلال استهدافه الشامل للنظام الاقتصادي. يتضمن ذلك تحسين ظروف العمل من خلال تقليص أسبوع العمل وضمان الأجور اللائقة وإعادة تدريب العمالة للانتقال إلى قطاعات أكثر استدامة، ما يقلّل من تأثير الأزمات الاقتصادية على الفئات الأكثر هشاشة.

**رابعًا:** يُعمِّق الركود الاقتصادي من الفجوة بين الأفراد، حيث تُكبّد الأزمات الاقتصادية الفئات الكادحة خسائر لا تُحتمل، بينما تستفيد النخب من سياسات الإنقاذ المالي. على النقيض من ذلك، يسعى «ترشيد النمو» إلى تقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق توزيع عادل للأجور على المستوى العالمي من خلال تشجيع سياسات الضرائب التصاعدية وسياسات الأجور اللائقة، ما يحقق توزيعًا أكثر عدالة للثروات. وقد خسر معظم سكان العالم، خاصةً ٥٠٪ من الأشد فقرًا، حوالي ٤,٤ مليار دولار يوميًا وقت أزمة كوفيد- ١٩. فيما أدَّت حزم التدخلات (مثل سياسات التيسير الكمي وإنقاذ الشركات) إلى زيادة ثروة الأغنياء -خاصة مالكي الأصول- مضيفةً مليارات الدولارات إلى ثرواتهم.

**خامسًا:** يهدف «ترشيد النمو» إلى توسيع نطاق الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والنقل والإسكان، بهدف تقليص الطابع التجاري للسلع الأساسية وجعلها متاحة للجميع من دون تمييز. أما في حالة الركود الاقتصادي، غالبًا ما تُفرض إجراءات تقشفية تقلص الإنفاق على الخدمات العامة، مما يؤدي إلى تراجع مستويات الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

**سادسًا:** يمكن اعتبار «ترشيد النمو» جزءًا من رؤية أشمل لتحقيق التحول السريع نحو الطاقة المتجددة واستصلاح الأراضي وحماية التنوع البيولوجي. أما في حالات الركود الاقتصادي، فإن أولويات الحكومات تتحوّل نحو إنقاذ الاقتصاد بأي وسيلة، حتى لو كان ذلك على حساب البيئة والموارد الطبيعية.

كما هو واضح، يطرح «ترشيد النمو» نموذج اقتصادي بديل لا يعتبر النمو الاقتصادي مقومًا أساسيًا لتحقيق نظام عادل يهتم برفاه الأفراد، بل يُركّز على إعادة توزيع الموارد وتقليل الاستهلاك المفرط لتحقيق التوازن الاجتماعي والبيئي. في المقابل، يُعبّر الركود الاقتصادي عن حالة كارثية تعكس توقف النمو في الأنظمة التي تعتمد على الإنتاج والاستهلاك المتزايدين لتحقيق الأرباح، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر والفجوات الاجتماعية والإضرار بمستوى معيشة الأفراد. يحدث الركود الاقتصادي كأزمة غير مخطط لها، بينما يأتي «ترشيد النمو» كعملية مقصودة تهدف إلى إعادة تنظيم الاقتصاد على نحو يقلل من الاعتماد على استنزاف الموارد ويحقق العدالة الاجتماعية، ما يجعل الفرق بينهما واضحًا في المعنى والمقصد.

## «ترشيد النمو» ودول الجنوب

يُثير طرح «ترشيد النمو» مخاوف لدى البعض من إمكانية تطبيقه على جميع دول العالم، بما في ذلك الدول ذات الدخول المنخفضة التي تحتاج إلى زيادة استهلاكها من الموارد والطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. لكن في الواقع، يوجه أنصار «ترشيد النمو» خطابهم إلى الدول ذات الدخول المرتفعة، وتلك التي يتجاوز فيها نصيب الفرد الحدود البيئية العادلة بفارق كبير، وليس إلى الدول التي تعاني بالفعل من نقص الموارد. وبذلك، فإن دعوات تقليل استنزاف الموارد والطاقة تستهدف بالأساس الدول التي تُفرط في الاستهلاك، وليس الاقتصادات التي تكافح لتلبية احتياجاتها الأساسية.

هذه المقاربة تُفضي إلى نتيجة مهمة، وهي أن الغالبية العظمى من الانهيارات البيئية الناتجة عن الاستهلاك المفرط تأتي من دول الشمال، بينما تتحمل دول الجنوب النصيب الأكبر من عواقبها. ويمكننا رؤية ذلك بوضوح على مستويين:

**الانبعاثات:** حيث تتحمل دول الشمال مسؤولية ٩٢٪ من الانبعاثات الكربونية التي تتجاوز الحدود البيئية الآمنة، بينما تدفع دول الجنوب الثمن الأكبر من حيث الكوارث المناخية والخسائر البشرية والاقتصادية.

**استهلاك الموارد:** تعتمد الدول ذات الدخل المرتفع على استحواذها على الموارد من باقي العالم لتلبية نحو نصف استهلاكها، مما يُثقل كاهل الدول الفقيرة التي تتحمل أعباء الاستنزاف البيئي الناتج عن هذا الاستهلاك المفرط.

وهكذا، فإن دول الشمال تهيمن على الحصة العادلة المخصصة لدول الجنوب من الموارد المشتركة، سواء في الغلاف الجوي أو في باطن الأرض، ويواصل استنزاف النظم البيئية في دول الجنوب، ما يُعدّ شكلاً من أشكال الاحتلال. وانطلاقًا من هذا، فإن الدعوة إلى «ترشيد النمو» هي مطالبة بتحرير الجنوب من هيمنة الشمال، سواء فيما يتعلق بالسيطرة على الفضاء الجوي أو الموارد المائية والطبيعية.

رغم هذا الطرح، لا يزال بعض المتخوفين يرون في «ترشيد النمو» تهديدًا لاقتصادات دول الجنوب، بحجة أن كثيرًا من هذه الدول تعتمد على تصدير المواد الخام والصناعات الخفيفة إلى دول الشمال. ويُثار التساؤل: إذا كان دخل الجنوب يعتمد أساسًا على هذا التصدير، فمن أين ستأتي الإيرادات إذا انخفض الطلب على هذه السلع؟

هذا التساؤل يبدو منطقيًا للوهلة الأولى، لكنه يستند إلى مغالطة تُفترض فيها ضرورة استمرار استنزاف موارد الجنوب من أجل تحقيق تنميته، حتى وإن أدى ذلك إلى انهيار بيئي كارثي يُلحق به الضرر أولاً. هذا المنطق يُعيد إنتاج سردية استعمارية تُبرر استغلال الجنوب باعتباره عملاً خيرًا لصالح الضحايا أنفسهم. وهو نفس المنطق الذي تبنّاه نيكولاس كريستوف في مقاله بصحيفة نيويورك تايمز بعنوان "لنحيي المصانع المستغلة"، حيث اعتبر أن الورش والمصانع التي تستغل العمالة منخفضة الأجر تمثل حلاً فعالاً لمشكلة الفقر، بل وذهب إلى حد القول بأن من يهتم حقًا بالفقراء يجب

أن يستهلك منتجات هذه المصانع بشكل أكبر بدلاً من مقاطعتها.

لا تحتاج هذه الحجة إلى كثير من التفنيد، فمن غير المنطقي أن يكون استغلال الفقراء هو السبيل الأمثل للقضاء على الفقر. فالطريق الحقيقي لتقليص الفقر يكمن في تحقيق العدالة الاقتصادية، عبر توفير أجور عادلة وموارد منصفة لسكان دول الجنوب مقابل مساهماتهم في الاقتصاد العالمي. لنتأمل الحالة الأمريكية: هل يمكن لأحد أن يبرر دفع دولارين فقط للعامل الأمريكي لقاء يوم عمل كامل، ثم يدّعي أن ذلك نموذج يُحتذى به لمحاربة الفقر؟ بالطبع لا. بل إن المطالبة بالأجور العادلة والحقوق المتكافئة تُعدّ من المسلّمات في هذا السياق.

لكن المفارقة أن هذه المطالب تختفي حين يتعلق الأمر بسكان دول الجنوب، وكأن المعايير الإنسانية تتبدّل بتبدّل الجغرافيا. السبب في ذلك واضح: فرفع أجور العمال أو تسعير الموارد في الجنوب يعني تقليص تراكم الفائض لدى شركات ودول الشمال، والتي تعتمد بشكل كبير على الاستغلال الرخيص للموارد والعمالة. من هنا، فإن ترشيد النمو يظهر كأداة تحررية تفتح المجال أمام دول الجنوب لتجاوز دورها التقليدي كمزوّد للموارد والعمالة الرخيصة، نحو بناء اقتصادات مستقلة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين رفاهية شعوبها. ليس هذا الطرح بجديد، بل هو استعادة لمسار اختارته كثير من دول الجنوب في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بعد تحررها من الاستعمار، حيث اتجهت نحو بناء نماذج اقتصادية مستقلة بعيدًا عن التبعية، لكن هذه التوجهات أُحبِطت مع بدء التحولات النيوليبرالية الهيكلية في الثمانينيات، والتي فرضها الشمال بهدف تأمين مصالحه واستمرار تدفق الموارد من الجنوب.

وفقًا لمنظور "ترشيد النمو"، فإن تحرر دول الجنوب من تلك القيود، وإعادة الاعتبار للسياسات التنموية التي تضع الإنسان في جوهر العملية الاقتصادية، يُعدّ خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد عالمي أكثر عدلاً وتوازنًا. مع ذلك، لا ينبغي للجنوب أن يجلس منتظرًا تحرره من قيود الشمال، بل يجب أن يبادر بتحرير نفسه، وهنا نعني مفهوم «الانفصال» (Delinking)[٤] كما طرحه سمير أمين، والذي يعني رفض خضوع سياسات التنمية الوطنية لتحكمات رأس المال القادم من الشمال. يمكن لدول الجنوب أن تتضامن فيما بينها لرفع قيمة عمالتها ومواردها، أو أن تتوحد للمطالبة بشروط أكثر إنصافًا في تعاملاتها الاقتصادية والمالية مع دول الشمال، ويمكنها أيضًا المطالبة بتمثيل أكثر ديمقراطية في هيئات الحوكمة العالمية التي تتحكم في صنع القرار على مستوى العالم، كما حدث بالفعل في أوائل سبعينيات القرن الماضي. هذا الطرح يتماشى مع خطاب تيار «ما بعد التنمية،» الذي يرفض التوجه النيوليبرالي العالمي والنظرة الضيقة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، والتي اختزلت مفهوم التنمية في مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، يدعو تيار ما بعد التنمية

٤ يطرح سمير أمين مفهوم «فك الارتباط – delinking» باعتباره مسارًا لتحقيق التحرّر من التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، عبر إعادة توجيه استراتيجيات التنمية بعيدًا عن شروط السوق العالمي وهيمنة مراكزه. ويقوم هذا الطرح على تفكيك علاقات الاعتماد البنيوي على اقتصادات الشمال، وبناء اقتصاد يخدم احتياجات الداخل بدل أن يُسخَّر لتغذية تراكم رأس المال في الخارج.

إلى إعادة تركيز السياسات الاقتصادية والتنموية حول رفاه الإنسان، وليس حول الأرقام والمؤشرات الكمية للنمو.

في كل الحالات، فإن تحرر الجنوب سيعني تطبيق "ترشيد النمو" في الشمال بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ إن دول الشمال تُحافظ على دخلها واستهلاكها المرتفع من خلال استحواذها على أراضي دول الجنوب وعمالتها ومواردها ومصادر طاقتها. هذه العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة تُعدّ استمرارًا لأشكال الاستعمار السابقة، وإن كانت تُمارَس اليوم بطرق ناعمة تتستر خلف شعارات «التنمية» و«النمو».

يكمن الحل في تفكيك هذه العلاقة القائمة على الاستغلال، سواء عبر وضع حد لأشكال الاستحواذ المختلفة التي تُمارَس بحق دول الجنوب، أو من خلال إنهاء التعاملات الاقتصادية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب. فكلا الخيارين من شأنه أن يؤدي إلى تقليص تراكم الفائض لدى النخب الاقتصادية في الشمال، وبالتالي الحد من وتيرة النمو القائم على هذا التراكم، وذلك لصالح المجتمعات والأنظمة البيئية في الجنوب.

إن «ترشيد النمو» ليس دعوة إلى التقشف أو الانكماش، بل هو نداء لتحقيق العدالة وإعادة التوازن في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وبين الشمال والجنوب.

## ثانيًا: نحو قراءة جندرية لمفهوم ترشيد النمو:

كما سبقت الإشارة، فقد ركزت الصفحات السابقة على عرض وتلخيص أفكار المقالة فيما يتعلق بالنمو وما يرتبط به من جدالات حديثة، وفي الصفحات القليلة القادمة سنركز في النقاش على عدد من الملاحظات التي تحاول تقديم قراءة جندرية لمفهوم ترشيد النمو.

### ١- النمو كمنظومة جندرية.

رغم أن خطاب «ترشيد النمو» يُقدَّم غالبًا كمشروع بيئي أو اقتصادي بحت، تُظهر دراسات حديثة أنّ منظومة النمو ذاتها مشبعة ببُنى جندرية. يشير إيفرسبرغ وشميلزر[5] إلى أنّ النزعة نحو التوسع والإنتاجية والتنافس ارتبطت تاريخيًا بتمثيلات الهيمنة الذكورية، بينما وُضِع العمل الرعائي والوجداني، الذي تقوم به النساء غالبًا، في مرتبة ثانوية وغير مرئية. من هذا المنظور، فإن الدعوة إلى ترشيد النمو لا تعني فقط تقليص استهلاك الموارد، بل تفكيك أنماط الهوية والسلوك التي جعلت من الهيمنة والتملك معيارًا للنجاح، ومن «الرجل المنتج» نموذجًا للإنسان الكامل. ولكن يجب التأكيد على أن الأمر ليس بالسهولة التي يبدو عليها، فتفكيك أنماط الهوية والسلوك أو بعبارة أخرى الأدوار الجندرية التي اعتادت

5 Eversberg, D., & Schmelzer, M. (2023). *Degrowth and Masculinities: Towards a gendered understanding of degrowth subjectivities.* Degrowth Journal, 1.

عليها المجتمعات منذ ألاف السنين، لا تحتاج فقط لترشيد النمو و/أو الأدوار الاجتماعية، ولكن لمراجعة هياكل القوة ومفاهيم الأنوثة والذكورة وانعكاساتها على هيكل الإنتاج ومفاهيم العمل.

## ٢- مركزية العمل الرعائي في أي انتقال ما بعد النمو.

تؤكد مقاربات الاقتصاد النسوي أنّ الاقتصاد القائم على النمو اعتمد تاريخيًا على إخفاء العمل الرعائي وغير المأجور الذي تقوم به النساء، واعتباره موردًا مجانيًا لا يُحتسب في الناتج المحلي الإجمالي.[٦] لكن أي مشروع حقيقي لترشيد النمو لابد له من اعتبار العمل الرعائي مركزيًا في عملية الإنتاج لا هامشيًا كالنظام الحالي. بالتالي يتطلب ذلك رؤية جديدة تضمن أجورًا عادلة وبيئات عمل إنسانية للعاملين والعاملات بالقطاع الرعائي، ومنهجية مختلفة في تقدير القيمة المضافة للعمل لربات البيوت. بهذا المعنى، فإن ترشيد النمو لا يعني مجرد تقليص الاقتصاد القائم، بل بناء اقتصاد جديد محوره رعاية الإنسان ورفاهه. وفي هذا الاقتصاد الجديد ينظر للعمل الرعائي على انه قادر على تقديم قيمة مضافة، مما يعيد النظر في مفهوم العمل بالمنطق الرأسمالي.

## ٣- تفكيك البنى الاستعمارية الجندرية في العلاقة بين الشمال والجنوب.

مما لا شك فيه أن تجاهل البُعد الجندري والعرقي للاستعمار يجعل خطاب ترشيد النمو عرضة لإعادة إنتاج مركزية أوروبا البيضاء. فالاستحواذ المستمر على الموارد والعمالة من الجنوب لم يكن يومًا عملية محايدة، بل اعتمد على تقسيم عالمي جندري للعمل، حيث دُفِعت النساء في الجنوب إلى أعمال وضيعة أو غير مدفوعة كشرط لوفرة السلع في الشمال.[٧] بذلك، فإن تحرير الجنوب من الاستغلال يتطلب ليس فقط تخلي الشمال عن سباق النمو، بل أيضًا تفكيك البُنى الجندرية والعرقية التي شكّلت هذا السباق منذ بدايته.

## ٤- نحو ترشيد نمو عادل جندريًا.

إن دمج العدالة الجندرية في مشاريع ترشيد النمو لا يقتصر على الاعتراف باللامساواة، أو حتى كثرة الشعارات الرنانة، بل يتطلب إعادة تصميم وتقديم السياسات في حد ذاتها. فمثلاً تقترح بعض الدراسات إجازات والدية مدفوعة وتقليصًا لساعات العمل كآليات مزدوجة لتقليل الإنتاجية المفرطة من جهة، وتوزيع مسؤوليات الرعاية بالتساوي من جهة أخرى.[٨] بالإضافة لضرورة التمثيل النسوي في صناعة القرار لتحقيق انتقال عادل بيئيًا، خاصة في حين أن أعباء التحول

6 Dengler, C., & Lang, M. (2022). *Commoning care: Feminist degrowth visions for a socio-ecological transformation*. Feminist Economics, 28(1), 1–28. https://doi.org/10.1080/13545701.2021.1942511

7 Bhardwaj, V. (2023). *Feminist Economics Strengthens the Case for Degrowth. Institut du Genre en Géopolitique.*

8 Churchill, E. (2023). *Paid Parental Leave and Gender-Just Degrowth* (Honors Thesis). University of Vermont.

البيئي تقع على الفئات المهمشة، خاصة النساء. بهذه السياسات وغيرها، يمكن لتوجهات ترشيد النمو أن تتحول من مجرد دعوة بيئية إلى مشروع تحرري يعيد توزيع الزمن والموارد والمسؤوليات على نحو يحرّر البشر والطبيعة معًا من منطق الاستنزاف.[٩]

## المراجع


- Dorninger, C., Hornborg, A., Abson, D. J., von Wehrden, H., Schaffartzik, A., Giljum, S., Engler, J. O., Feller, R. L., Hubacek, K., & Wieland, H. (2020). Global patterns of ecologically unequal exchange: Implications for sustainability in the 21st century. *Ecological Economics*.

- Escobar, A. (2015). Degrowth, postdevelopment, and transitions: A preliminary conversation. *Sustainability Science*, 10(3), 451–462. https://doi.org/10.1007/s11625-015-0297-5

- Grubler, A., Wilson, C., Bento, N., Boza-Kiss, B., Krey, V., McCollum, D. L., Rao, N. D., Riahi, K., Rogelj, J., De Stercke, S., Cullen, J., Frank, S., Fricko, O., Guo, F., Gidden, M., Havlík, P., Huppmann, D., Kiesewetter, G., Rafaj, P., … Valin, H. (2018). A low-energy-demand scenario for meeting the 1.5 °C target and sustainable development goals without negative emissions technologies. *Nature Energy, 3*(6), 515–527. https://doi.org/10.1038/s41560-018-0172-6.

- Hickel, J. (2018a, December 6). The Nobel Prize for climate catastrophe. *Foreign Policy*.

- Hickel, J. (2018b). The divide: *A brief guide to global inequality and its solutions*. Penguin Random House.

- Hickel, J. (2019). Is it possible to achieve a good life for all within planetary boundaries? *Third World Quarterly, 40*(1), 18–35. https://doi.org/10.1080/01436597.2018.1535895

- Hickel, J. (2020a). Quantifying national responsibility for climate breakdown: An equality-based attribution approach to carbon dioxide emissions in excess of planetary boundaries. *Lancet Planetary Health, Forthcoming*.

- Hickel, J. (2020b). *Less is more: How degrowth will save the world*. Penguin Random House.


9 Walk, P. (2024). *From parity to degrowth: Unpacking narratives of a gender-just transition*. Energy Research & Social Science, 112, 103513. https://doi.org/10.1016/j.erss.2024.103513

- Hickel, J., & Kallis, G. (2020). Is green growth possible? *New Political Economy*, 25(4), 469–486. https://doi.org/10.1080/13563467.2019.1598964
- IPCC. (2018). Global warming of 1.5 °C – *summary for policymakers*.
- Kallis, G. (2018). *Degrowth*. Agenda Publishing.
- Kothari, A., Salleh, A., Escobar, A., Demaria, F., & Acosta, A. (Eds.). (2019). *Pluriverse: A post-development dictionary*. Tulika Books and Authorsupfront.
- Latouche, S. (2009). *Farewell to growth*. Polity.
- Lenton, T., Rockström, J., Gaffney, O., Rahmstorf, S., Richardson, K., Steffen, W., & Schellnhuber, H. (2020). Climate tipping points too risky to bet against. *Nature*, 575(7784), 592-595. https://doi.org/10.1038/d41586-019-03595-0
- Moore, J. (2015). *Capitalism in the web of life*. Verso.
- Nirmal, P., & Rocheleau, D. (2019). Decolonizing degrowth in the post-development convergence: Questions, experiences, and proposals from two indigenous territories. *Environment and Planning E: Nature and Space, 2*(3), 465–492. https://doi.org/10.1177/2514848618819478
- Raftery, A. E., Zimmer, A., Frierson, D. M. W., Startz, R., & Liu, P. (2017). Less than 2°C warming by 2100 unlikely. *Nature Climate Change, 7*(9), 637–641. https://doi.org/10.1038/nclimate3352
- Rockström, J., Steffen, W., Noone, K., Persson, Å., Chapin, F. S. I., Lambin, E., Lenton, T. M., Scheffer, M., Folke, C., Schellnhuber, H. J., Nykvist, B., de Wit, C. A., Hughes, T., van der Leeuw, S., Rodhe, H., Sörlin, S., Snyder, P. K., Costanza, R., Svedin, U., … Foley, J. (2009). Planetary boundaries: Exploring the safe operating space for humanity. *Ecology and Society, 14*(2), Article 32. https://doi.org/10.5751/ES-03180-140232
- Schroder, E., & Storm, S. (2020). Economic growth and carbon emissions: The road to 'hothouse earth' is paved with good intentions. *International Journal of Political Economy*, 49(2), 153–173. https://doi.org/10.1080/08911916.2020.1778866
- Steffen, W., Richardson, K., Rockstrom, J., Cornell, S. E., Fetzer, I., Bennett, E. M., Biggs, R., Carpenter, S. R., de Vries, W., de Wit, C. A., Folke, C., Gerten, D., Heinke, J., Mace, G. M., Persson, L. M., Ramanathan, V., Reyers, B., & Sörlin, S. (2015). Planetary

boundaries: Guiding human development on a changing planet. *Science*, 347(6223), 736–46. https://doi.org/10.1126/science.1259855

- Steffen, W., Rockström, J., Richardson, K., Lenton, T. M., Folke, C., Liverman, D., Summerhayes, C. P., Barnosky, A. D., Cornell, S. E., Crucifix, M., Donges, J. F., Fetzer, I., Lade, S. J., Scheffer, M., Winkelmann, R., & Schellnhuber, H. J. (2018). Trajectories of the Earth system in the Anthropocene. *Proceedings of the National Academy of Sciences, 115*(33), 8252–8259. https://doi.org/10.1073/pnas.1810141115

- Sumner, A., Ortiz-Juarez, E., & Hoy, C. (2020). *Precarity and the pandemic: COVID-19 and poverty incidence, intensity, and severity in developing countries (WIDER Working Paper 2020/77)*.

- Väden, T., Lä hde, V., Majava, A., Järvensivu, P., Toivanen, T., & Eronen, J. T. (2020). Raising the bar: On the type, size and timeline of a 'successful' decoupling. *Environmental Politics*, 1–15. Online. https://doi.org/10.1080/09644016.2020.1789361

**كلمات مفتاحية:**

ترشيد النمو - الركود الاقتصادي - العدالة البيئية - النمو الأخضر - الاقتصاد البيئي

# الحد من العنف ضد النساء والفتيات في دول الجامعة العربية: مراجعة منهجية للتدخلات الوقائية

**ياسمين أبو الأغا**

مترجمة ومحررة لغوية نسوية، تخرجت في كلية الألسن قسم اللغة الإنجليزية. وتهتم بقضايا الجندر واللغة كأدوات للوعي والتغيير الاجتماعي.

هذا المقال ترجمة لمراجعة منهجية بعنوان: «Reducing Violence Against Women and Girls in the Arab League: A Systematic Review of Preventive Interventions»، **منشورة في دورية «Trauma, Violence &Abuse»، المجلد ٢٥، عام ٢٠٢٤.**

**ملخص**

يسعى الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة إلى تحقيق **المساواة بين الجنسين**، وينظر إلى العنف ضد النساء والفتيات بوصفه انتهاكًا صريحًا لحقوق الإنسان. وفي الدول العربية، تتعدد عوامل الخطر المرتبطة **بالعنف القائم على النوع الاجتماعي**، مما يبرز الحاجة إلى تحديد تدخلات فعّالة تُوجه العاملين في هذا المجال وصنّاع السياسات. تستعرض هذه المراجعة المنهجية تدخلات الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات في دول جامعة الدول العربية، استنادًا إلى الأدلة المنشورة حتى عام ٢٠٢٣.

أسفر البحث في قواعد البيانات عن ٢٠١٥ دراسة، استُبعدت معظمها وفقًا لمعايير القبول (Inclusion criteria)، ليتم اختيار ١٧ دراسة فقط للتقييم. وقد اعتمدت عملية تقييم الجودة على أداة خاصة لتقييم البحوث ذات المنهجيات المختلطة. وغطّت الدراسات المختارة **ثماني دول عربية**، وتناولت التدخلات الوقائية على ثلاثة مستويات: الأولي، والثانوي، والثالثي. اللافت أن دراستين فقط تطرقتا لأكثر من مستوى وقائي واحد، وركزتا على تعزيز الأنظمة وبناء **شبكات تضامن مجتمعي**. وتُظهر النتائج غياب التقييم الواضح وندرة الأدلة حول فعالية التدخلات، مع اعتمادها الكبير على الاستجابات اللحظية بدلاً من الوقاية المسبقة، وغياب الرؤية المنهجية حول الدور الذي يمكن أن تؤديه الأنظمة في الحد من العنف أو منعه.

وفي سياق آخر، تُظهر النتائج **تهميش الصوت الجماعي للنساء**، وهو انعكاس للهيمنة الذكورية التي تسيطر على معظم المجتمعات العربية. ومع ذلك، فإن إحداث تغيير ملموس لا يزال ممكنًا في حال توفرت الإرادة والدعم. ولتحقيق **الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة** بحلول ٢٠٣٠، يتعين أن ترتكز التدخلات على أكثر من مستوى وقائي، وأن تتضمن بُعدًا منهجيًا يعتمد على إشراك النساء وتمكين أصواتهن في صميم عملية التغيير.

**مقدمة**

يشكل **العنف ضد النساء والفتيات** أزمة صحية عامة ذات آثار مدمرة على المستوى العالمي. وتُعرّفه الأمم المتحدة على أنه:

"أي فعل عنف قائم على النوع الاجتماعي يؤدي أو يُحتمل أن يؤدي إلى أذى جسدي أو جنسي أو نفسي للنساء، بما في ذلك التهديد بهذه الأفعال، أو الإكراه، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحياة العامة أو الخاصة.» (الأمم المتحدة، ١٩٩٣)

يعكس مصطلح «**العنف القائم على النوع الاجتماعي**» حقيقة أن العنف ينبع من **التفاوت الجندري** وعدم المساواة بين النساء والرجال. ويُستخدم هذا المصطلح بالتبادل مع «العنف ضد النساء والفتيات»، إذ يُظهر كلاهما أن هذا العنف هو نتاج مباشر للتمييز الممنهج ضد النساء في مجتمعات أبوية تكرّس **الفروقات الجندرية** كمعايير ثقافية راسخة. وفي هذا المقال، سنعتمد مصطلح «العنف ضد النساء والفتيات".

تركّز الصحة العامة على الوقاية، وتنقسم استراتيجياتها إلى ثلاث مراحل، بحسب توقيت التدخل والفئة المستهدفة:

**الوقاية الأولية:** تركز على **منع حدوث العنف** ضد النساء والفتيات قبل وقوعه، وتشمل استراتيجيات موجهة لجميع شرائح المجتمع مثل التشريعات، السياسات، والتعليم.

**الوقاية الثانوية:** برامج التدخل المبكر المصممة لاكتشاف العنف المحتمل ضد النساء والفتيات، والتي تستهدف الفئات الفرعية من السكان أو الأفراد الذين قد يظهرون علامات مبكرة للعنف، أو الذين قد يكونون معرضين بشكل خاص لتبني سلوكيات عنيفة، أو من هم عرضة لأن يصبحوا ضحايا. تشمل الأمثلة التحري عن الأفراد لاكتشاف المخاطر، تعديل البيئة المحيطة للحد من احتمال وقوع العنف ضد النساء والفتيات، والعمل مع المجموعات لزيادة الوعي والتثقيف حول العنف ضد النساء والفتيات.

**الوقاية الثالثية:** استجابات أو تدخلات بعد وقوع العنف، تهدف إلى تقليل العواقب والآثار الناتجة عن العنف ضد

النساء والفتيات ومنع تكراره. تشمل الأمثلة مساعدة النساء في التعامل مع الآثار طويلة المدى للعنف، إنشاء مجموعات دعم تضامنية للنساء، وتوفير ملاجئ للنساء اللاتي يتعرضن للعنف.

**تُصنّف منظمة الصحة العالمية العنف إلى ثلاث فئات رئيسية بناءً على الجهة المرتكبة للفعل العنيف:**

**العنف الذاتي**، ويشمل إيذاء النفس والانتحار.

**العنف بين الأفراد:** ويتضمن العنف الأسري والعنف بين الشركاء الحميمين داخل المنزل، بالإضافة إلى العنف المجتمعي الذي يحدث بين أفراد غير مرتبطين ببعضهم، وغالبًا ما يقع خارج نطاق الأسرة.

**العنف الجماعي**، ويشمل العنف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

تندرج تحت هذه الفئات الثلاثة أربعة أنواع رئيسية من العنف: **الجسدي، الجنسي، النفسي، والإهمال** أو الحرمان. ورغم أن تصنيفات منظمة الصحة العالمية تسعى إلى تقديم إطار دقيق للعنف، تكشف هذه الأنواع عن تعقيد الظاهرة وتداخلها في حياة النساء والفتيات.

وفي إطار **الهدف الخامس** من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، تعتبر الأمم المتحدة العنف ضد النساء والفتيات انتهاكًا لحقوقهن الأساسية و**عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة.** وتقدر منظمة الصحة العالمية أن واحدة من كل ثلاث نساء على مستوى العالم قد تعرضت لشكل من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي من قبل شريكها.

أما على مستوى السياسات، فتركّز التدخلات على **تعزيز المساواة بين الجنسين**، وسنّ أو **تفعيل القوانين** التي تجرّم العنف ضد النساء. وتنوّعت التجارب لتشمل فئات خاصة مثل اللاجئات والمراهقات، أو جاءت استجابة لظروف طارئة كجائحة كورونا، حيث ظهرت مبادرات رقمية وتدخلات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. إلا أن غالبية هذه البرامج عانت من ضعف في التقييم، خاصة في السياقات الطارئة سريعة التغير.

تشير دراسات عديدة إلى أن الأزمات السياسية أو الإنسانية، مثل **النزوح أو النزاع**، تزيد من **معدلات العنف** ضد النساء والفتيات. وخلال جائحة كوفيد-١٩، على سبيل المثال، أدت إجراءات العزل الاجتماعي إلى زيادة هذا العنف بسبب انقطاع النساء عن شبكات الدعم. وهنا تُبرز الأبحاث الحاجة إلى اتباع **مقاربات تقاطعية**، قائمة على المشاركة المجتمعية، تأخذ في الاعتبار العلاقات المعقّدة في **المجتمعات الأبوية**، حتى تحد من انتشار العنف ضد النساء والفتيات.

في البلدان العربية، ترتفع احتمالات تعرّض النساء للعنف نتيجة **قلة فرص التعليم والعمل**، وتغلغل المفاهيم التقليدية

الذكورية التي تقيّد أدوارهن ضمن الإطار الأسري. وتشير بعض الأبحاث إلى أن امتناع النساء عن أداء الأدوار المرسومة لهن قد يُعد مبررًا لدى بعض أزواجهن لممارسة العنف ضدهن، في مشهد يعكس مدى تجذّر إخضاع النساء والانتهاك المنهجي لحقوقهن الإنسانية. كما يعكس معتقدات ثقافية راسخة ومواقف متجذرة تجاه **الأدوار الجندرية** ومكانة النساء في المجتمع.

تُظهر الإحصاءات **تفاوتًا كبيرًا في معدلات العنف** بين إحدى عشرة دولة عربية، حيث تراوحت نسب التعرض للعنف الجسدي بين ٦٪ و٥٩٪، والعنف الجنسي بين ٣٪ و٤٠٪، والعنف العاطفي بين ٥٪ و٩١٪.

وتُظهر الأدلة أن العنف ضد النساء والفتيات لا ينتهك حقوقهن الإنسانية فحسب، بل يقوّض **صحتهن النفسية والجسدية** أيضًا. وبالنسبة للبعض، قد يؤدي العنف إلى اعتلالات نفسية خطيرة، مثل الاكتئاب، وقد يصل بهن الأمر إلى التفكير في الانتحار أو الإقدام عليه. كذلك، تُظهر الدراسات أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف يعانين من مشكلات صحية أكثر حدة مقارنة بنظيراتهن اللاتي لم يتعرضن له، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية بشكل ملحوظ لديهن.

وفي ظل تعددية عوامل الخطر في المجتمعات العربية، يصبح من الضروري تحديد التدخلات الفعّالة التي يمكن أن ترشد العاملين في المجال وصنّاع السياسات. وبما أن المراجعات السابقة لم تتناول التدخلات التي تركز على العنف القائم على النوع الاجتماعي في دول جامعة الدول العربية بشكل كافٍ، يسعى هذا البحث إلى إجراء مراجعة منهجية لتحديد أكثر التدخلات فاعلية في المنطقة، والتي تشمل ٢٢ دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

## المنهجية

هدفت هذه المراجعة إلى تلخيص فعالية استراتيجيات التدخلات الوقائية الموجهة للحد العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية. انطلقت الدراسة من إشكالية محورية: «**ما هي التدخلات الأكثر فعالية في الحد من العنف ضد النساء والفتيات على المستوى الفردي والمجتمعي في دول جامعة الدول العربية؟**»

اعتمدت الدراسة على منهجية المراجعة المنهجية لتقييم نتائج التدخلات الوقائية، وذلك حتى ١٧ مارس ٢٠٢٣، بهدف توفير توليفة من أفضل الأدلة المتاحة، وتعزيز قاعدة المعرفة حول التدخلات الوقائية الموجهة للفتيات والنساء المعرّضات لخطر العنف في الدول العربية.

شملت الدراسة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، والتي يبلغ عددها ٢٢ دولة: الجزائر، مصر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، العراق، الأردن، المملكة العربية السعودية، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، سلطنة عمان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، قطر، اليمن، الصومال، السودان، سوريا، تونس، والإمارات العربية المتحدة.

قام الباحثون بتحليل مكونات التدخلات، وتقييم جودة الأدلة المتوفرة، والجمهور المستهدف، واستعراض نتائج البرامج الوقائية. وقد اعتمدت الدراسة على المبادئ التوجيهية لتقارير المراجعات المنهجية والتحليلات التلوية **(PRISMA)**.[١] لكن تم استبعاد موضوع **تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية** من نطاق المراجعة، نظرًا لوجود مراجعة منهجية حديثة تناولت التدخلات الوقائية المتعلقة به في الدول العربية.

## عينة الدراسة

من بين ١٥٠٢ دراسة تم تحديدها عبر قواعد البيانات، بالإضافة إلى ١٠ دراسات تم العثور عليها من خلال البحث في المراجع، تم حذف ٧٦١ دراسة مكررة، مما ترك ٧٤١ دراسة خضعت لمرحلة فحص العناوين والملخصات. وبعد تطبيق معايير الاشتمال والاستبعاد (الموضحة في الجدول ١)، تم استبعاد ٦٩٧ دراسة، ليُطلب النص الكامل لـ ٥٤ دراسة فقط. بعد مراجعة النصوص الكاملة وفقًا للمعايير المحددة، استُبعدت المزيد من الدراسات، ليقتصر التحليل النهائي على ١٧ دراسة فقط.

جرى تنظيم النتائج في جداول شملت أسماء الباحثين، وتواريخ الدراسات، والدول التي أُجريت فيها، وحجم العينات، وأنواع المناهج البحثية، ومدة التدخلات، والنتائج، وأنواع العنف المعالج، ومستويات الوقاية المعتمدة وفق تصنيفات الصحة العامة (يُلخّص **الجدول ٣** خصائص الدراسات المدرجة). بلغ إجمالي المشاركين في الدراسات السبع عشرة **٥٢,٣١٠ مشاركًا ومشاركة**، حيث تفاوتت أحجام العينات بشكل كبير بحسب نوع الدراسة المعتمد، فبعض الدراسات الوصفية النوعية شملت **١٨ مشاركًا فقط**، وبعض التجارب العشوائية المحكمة بلغ عدد المشاركين فيها **٦٤٨ مشاركًا**، في حين وصلت دراسات مقطعية واسعة النطاق إلى **٤٧,٥٤٥ مشاركًا**.

## الدول

شملت الدراسات المُدرجة في المراجعة المنهجية ثماني دول عربية، حيث جاءت دراسة واحدة من السعودية، وأخرى من دارفور في السودان، وأخرى من مقديشو في الصومال، ودراسة واحدة من سوريا، واثنتان من الأراضي الفلسطينية المحتلة، واثنتان من تونس، وأربع دراسات من مصر، وخمس من لبنان.

ورغم أن جامعة الدول العربية تُعد كيانًا سياسيًا موحدًا، فإن الدول الأعضاء تختلف بشكل كبير في الثقافة، والهوية، وآليات الحكم، والاقتصاد. على سبيل المثال، في معظم الدول العربية، تبقى نسبة النساء العاملات بدوام كامل أقل بكثير

١ PRISMA هي اختصار لـ Preferred Reporting Items for Systematic Reviews and Meta-Analyses، أي «المبادئ التوجيهية المفضلة لتقارير المراجعات المنهجية والتحليلات التلوية»، وهي معايير دولية تهدف إلى ضمان الشفافية والدقة في إعداد ونشر هذا النوع من الدراسات.

من الرجال، باستثناء المغرب الذي يُعد حالة استثنائية في هذا السياق. في الواقع، لطالما كان وضع النساء في العالم العربي قضية حساسة ذات طابع سياسي، إذ لطالما واجه تحديات كبيرة على مدار العقود. وقد أشار تقرير التنمية البشرية العربي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٢ إلى أن تمكين النساء يشكل أحد أبرز العوائق أمام التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

## مستويات الوقاية

ركزت سبع دراسات على الوقاية الثالثية، حيث استهدفت النساء اللواتي تعرّضن لعنف بين الأفراد، وشملت التدخلات برامج **التثقيف بالحقوق، والتمكين، والتدريب على إدارة النزاع** باستخدام أساليب متعددة. في إحدى الدراسات، تم تنفيذ ١٢ جلسة أسبوعية من **العلاج النفسي بالدراما** (psychodrama)، استمرت كل منها ٩٠ دقيقة، واعتمدت على استخدام **الجسد كوسيلة للتعبير عن المشاعر** بدلاً من السرد اللفظي للأحداث. رغم صغر حجم العينة (٢٠ مشاركة)، أشارت النتائج إلى تحسن واضح في جودة الحياة لدى النساء المشاركات، وانخفاض في مؤشرات العنف على يد الشريك مقارنة بالمجموعة الضابطة.

وفي دراسة أخرى، تم تقديم جلسات إرشاد نفسي فردية تُعقد كل أسبوعين على مدار ثلاثة أشهر لـ٩٨ امرأة. أظهرت النتائج أن الدعم الوجداني غير المشروط والاستماع النشط ساهما في تحسين الحالة النفسية للنساء، إلا أن المستوى التعليمي والوضع الاقتصادي الاجتماعي كانا عاملين مؤثرين في **قرار النساء بالبقاء في العلاقة المسيئة** أو السعي للخروج منها، مما يعكس تعقيد ظاهرة العنف ضد النساء وتعدد دوافعها. كما اعتمدت دراسة أخرى على تطوير مجموعات دعم متنقلة وحرف يدوية وإدارة الحالات الفردية، لاستهداف **النساء في المناطق النائية أو غير القادرات** على مغادرة مجتمعاتهن. وأشارت النتائج إلى أن فعالية هذه التدخلات تعتمد على توفر كادر مؤهل وقادر على بناء الثقة مع النساء، إلى جانب تحديد مدى استعداد المجتمع لتقبّل مثل هذه التدخلات.

في دراسة أُجريت في تونس، دعت مخرجة مجموعة من النساء للتعليق على فيلم وثائقي حول **تعامل الشرطة والقضاء مع حادثة اغتصاب**. كشفت النتائج أن العوائق التي تعيق تمكين النساء في تونس لا تزال مرتبطة بالعقليات الأبوية **وغموض القوانين** المتعلقة بحقوق النساء واستمرار الرقابة المجتمعية. ومع ذلك، أظهرت الدراسة تقدمًا ملحوظًا في صناعة السياسات وسن القوانين المناهضة للعنف ضد النساء منذ عام ٢٠١٤.

وفي دراسة أخرى استهدفت لاجئين سوريين ولبنانيين من الذكور، نُفّذت ١٢ جلسة للدعم النفسي والاجتماعي لتعليم المشاركين كيفية التعرف على مشاعرهم والتحكم بها، وتقليل السلوك العدواني. أظهرت النتائج أن **إشراك الرجال إلى جانب النساء** في مثل هذه التدخلات قد يعزز من فعاليتها، شرط أن تكون الأهداف واضحة ومحددة منذ البداية، وأن يتم قياس النتائج بدقة لتحديد تأثيرها.

لكن غياب التقييم الفعّال برز كعقبة أساسية، إذ لم يكن الباحثون واضحين حول ما يريدون قياسه، مما أدى إلى صعوبة تقييم مدى فعالية التدخلات. على سبيل المثال، استخدمت دراستان عروض PowerPoint وكتيبات تثقيفية، من دون الاعتماد على نظريات تغيير السلوك أو قياسات قبلية وبعدية للسلوك، مما حدّ من القدرة على تقييم تأثير البرامج على تغيير سلوك المشاركات. وتشير الأدلة إلى أن التدخلات التي تقتصر على الجانب المعرفي أو التوعوي من دون مكوّنات سلوكية قد لا تكون كافية لتحقيق تغيير فعلي في السلوك.

**الثقافة المحافظة** السائدة في الشرق الأوسط كانت عاملاً رئيسيًا في الحد من فعالية بعض التدخلات الوقائية ضد العنف الموجّه للنساء والفتيات. ففي العديد من دول جامعة الدول العربية، لا يزال المبدأ الذي يُقرّ بأن النساء والفتيات مواطنات لهن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال في صراع مستمر مع **الفهم التقليدي للأدوار الجندرية**. وفقًا لهذا الفهم، تُختزل النساء في أدوار محددة كالأخت، الابنة، الزوجة، الأم، والجدة، ويتم تصويرهن ككيانات تحتاج إلى السيطرة والتحكم بدلاً من اعتبارهن أفرادًا مستقلين لهن حقوق متساوية. ورغم هذه القيود، لم تقتصر أدوار النساء العربيات على موقع المتلقي فقط؛ ففي مصر وليبيا والمغرب أطلقت النساء حملات سياسية للمطالبة بحقوقهن. وتشير دراسات من تونس ولبنان إلى وجود تحوّل بطيء لكنه واضح في دعم حقوق النساء ومناهضة العنف ضدهن. أما في السعودية، فالسماح للنساء بقيادة السيارات، وإن كان في بدايته مرتبطًا بموافقة الأسرة، يُنظر إليه كخطوة أولى نحو تحوّل اجتماعي أوسع في النظرة إلى أدوار النساء.

وفيما يتعلق بالتدخلات الوقائية، تناولت ثلاث دراسات برامج الوقاية الثانوية التي تستهدف الفئات المعرضة للخطر أو من بدأت تظهر عليهن بوادر العنف. في إحدى هذه الدراسات، تم **تدريب الكوادر الصحية** على كيفية اكتشاف مؤشرات العنف بين الأفراد، لكن نتائج الدراسة أشارت إلى أن المعوقات المؤسسية حالت دون تطبيق التدخل بفعالية، كما أن التوعية بحقوق النساء لم تؤدِّ إلى تغيير ملموس في المعتقدات السائدة، وهو ما قد يُعزى إلى غياب أدوات قياس معيارية دقيقة لتقييم التغيرات في الاتجاهات والمعتقدات.

وفي دراسة أخرى، نُفِّذ تدخل لرفع الوعي بالعنف الأسري وتدريب مقدمي الرعاية الصحية الأولية على الكشف عن حالات العنف والاستجابة لها وتوثيقها، مع توفير مسارات دعم للنساء اللواتي يفصحن عن تعرضهن للعنف. استخدمت الدراسة «نظرية تطبيع العمليات» لتقييم فعالية التدخل، وأظهرت النتائج أن السياق السياسي كان عاملاً حاسمًا في نجاح التدخل، حيث **حدّ الاحتلال من حركة النساء** وأعاق وصولهن إلى خدمات الدعم، بينما أدى غياب الحماية الأمنية إلى زيادة مخاطر انتقام العائلات من مقدمي الرعاية والناجيات على حد سواء.

في الدراسة الثالثة، استعانت الباحثات بمشهد تمثيلي أدّته إحدى الشخصيات الشهيرة بهدف توعية النساء حول **العنف القائم على النوع الاجتماعي**. رغم أن استخدام المشاهير لم يُسفر عن نتائج تُذكر، فإن النساء اللواتي عشن تجارب مباشرة أو غير مباشرة مع العنف كنّ أكثر تجاوبًا مع الرسائل التوعوية. فقد أظهرت النتائج أن القوالب السردية أو الخبرات المتراكمة حول العنف ساهمت في تعميق فهمهن وتعزيز استجاباتهن له. هؤلاء النساء أظهرن **مواقف أكثر رفضًا للعنف**، وتفاعلاً مع الضحايا، وتشجيعًا لهن على طلب المساعدة، إلى جانب التدخل كمتفرجات داعمات. في المقابل، النساء اللواتي لم يختبرن العنف شخصيًا كنّ **أقل استجابة للرسائل التوعوية**، نظرًا لافتقارهن إلى التجارب السردية حول العنف، مما حال دون قدرتهن على إدراك أهمية التدخل أو تقديم الدعم للضحايا. وتشير هذه النتائج إلى إمكانية تحويل النساء اللواتي مررن بتجارب عنف إلى **فاعلات في جهود الوقاية**، في حين تبقى الأخريات مجرد **متلقيات سلبيات للرسائل التوعوية**.

أما على مستوى الوقاية الأولية، فقد تناولت خمس دراسات برامج تستهدف عموم السكان **لمنع وقوع العنف قبل حدوثه**. تضمنت التدخلات برامج توعية مجتمعية وورش عمل تدريبية ومبادرات إعلامية. ورغم تعدد البرامج، قد واجهت مجموعة من التحديات، أبرزها:

- **انخفاض مستويات التعليم ومهارات التكنولوجيا:** وهو ما أعاق وصول الرسائل التوعوية إلى الفئات المستهدفة.
- **تباين الخلفيات الثقافية والجغرافية:** مما أثّر على دافعية المشاركة والتفاعل مع البرامج.
- **ارتفاع معدل تبدّل الموظفين في المنظمات غير الحكومية:** مما عرقل بناء علاقات ثقة مع النساء المشاركات في البرامج.
- **الخوف من الوصمة الاجتماعية والتمييز:** وهو ما حال دون إبلاغ النساء عن العنف.
- **انعدام الثقة بالقانون:** نتيجة تجارب سابقة مع فشل النظام القانوني في حماية النساء.
- **التحديات اللوجستية والبنية التحتية:** مثل محدودية الموارد وعدم جاهزية المؤسسات لدعم التدخلات بشكل فعال.

وفيما يتعلق بالتدخلات متعددة المستويات، اعتمدت دراستان هذا النهج. حيث تم الجمع بين الوقاية الأولية والثانوية لتقييم مدى جهوزية النظام لدعم جهود التصدي للعنف ضد النساء والفتيات على مدار تسعة أشهر. وقد أسفر التقييم عن تحديد عدد من الجوانب التي تتطلب تعزيزًا، منها: **تطوير مهارات الكوادر لدعم النساء، زيادة الوعي الثقافي حول العنف، تعزيز أعداد الكوادر المؤهلة، وإيجاد حلول للتقليل من الاكتظاظ في العيادات بما يتيح للنساء فرصة آمنة**

**للإفصاح عن تجاربهن**. اعتمدت دراسة أخرى نهجًا أكثر شمولية، إذ جمعت بين الوقاية الأولية والثانوية والثالثية. شمل البرنامج دعم النساء مباشرة، **وتدريب الكوادر القانونية، وتشكيل شبكات تضامن مجتمعية**، واستغرق تنفيذه ثلاث سنوات. هذا الامتداد الزمني يعكس مدى تعقيد التدخلات متعددة المستويات مقارنةً بتدخلات أخرى اقتصرت مدتها على شهرين إلى ثلاثة عشر شهرًا.

## المناقشة

أظهرت هذه المراجعة المنهجية تحليل ١٧ دراسة تناولت تدخلات وقائية موزعة على مستويات الوقاية الثلاثة (الأولية، والثانوية، والثالثية) أو مزيجًا منها، مع امتداد زمني للبرامج تراوح بين شهرين و٣٦ شهرًا. ركزت معظم الدراسات على برامج تهدف إلى إحداث **تغيير إيجابي في سلوك الأفراد أو المجموعات**، أو في التصورات الثقافية والنظم المجتمعية، لكن غياب التقييم الفعّال حال دون تحديد العوامل الأساسية لنجاح هذه التدخلات. كذلك، لم تُثبت الدراسات السبع عشرة صلة واضحة بين فعالية التدخلات ونوع مستوى الوقاية المعتمد، إلا أن النتائج أشارت إلى أن اعتماد أكثر من مستوى وقائي في وقت واحد قد يُعزز من فرص تجاوز الحواجز وتحقيق نتائج ملموسة. على سبيل المثال، برزت مشكلات الخوف وفقدان الثقة كعوائق أساسية على مستوى الوقاية الأولية، بينما ظهرت على المستويين الثانوي والثالثي تحديات تتعلق بتصورات **الأمان والحماية**، وجهوزية المجتمع، وإتاحة التكنولوجيا. ومن هنا، تتيح المقاربة التقييمية عبر المستويات المختلفة إمكانية تعديل التدخلات أثناء التنفيذ وفقًا للتحديات الطارئة. وقد اعتمدت دراستان فقط هذا النهج المتكامل، مما يشكل ثغرة بحثية تفتح المجال أمام برامج وتدخلات أكثر شمولية في المستقبل.

أظهرت بعض الدراسات مشاركة **لاجئين** من سياقات نزاع سياسي أو اجتماعي، من دون أن تستهدف تلك الدراسات بشكل مباشر التدخل أو الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات بشك مباشر. ورغم الارتباط الوثيق بين **النزاعات** – سواء ترافقت بالنزوح أم لا – وبين **تصاعد العنف ضد النساء والفتيات**، فإن الأدلة المتوفرة حول كيفية مساهمة الأنظمة القائمة في الحد من هذا العنف قبل النزاع وأثناءه كانت محدودة بسبب غياب التقييمات المنهجية. هذه الفجوة في قاعدة الأدلة تشكّل فرصة لتعزيز الاستجابة وتطوير تدخلات أكثر شمولية.

وفي سياق الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، قد تواجه النساء عبئًا مزدوجًا: فمن جهة، تُعدّ النساء تاريخيًا مجموعة مهمّشة، ومن جهة أخرى، تُقصى ثقافيًا ضمن بيئات تُعلي من قيم الامتثال وتُقصي التنوّع. ويؤدي **تجاهل التنوع** على المستويين التشريعي والقضائي إلى إلحاق ضرر مؤسسي ومنهجي بالنساء.

وعلى مستوى الوقاية الثالثية، كشفت الأدلة عن عوائق مؤسسية ترتبط **بالهيمنة الأبوية**، تعرقل سنّ قوانين جديدة

لحماية النساء وتُبقي على قوانين قائمة تتسم بالغموض، إلى جانب استمرار **مظاهر قمع النساء**. وتُعد العقلية الأبوية العائق الأكبر، إذ تُكرّس **قبول العنف ضد النساء والفتيات** وتُعزز النظرة الدونية لهن، مما يعيق وضع سياسات تحمي حقوق النساء كمواطنات متساويات.

لتجاوز هذه العوائق، يمكن التركيز على **تعزيز حقوق النساء** كمواطنات متساويات في المجتمعات العربية، وتوضيح القوانين الخاصة بحمايتهن مع **تشديد العقوبات** على مرتكبي العنف، إلى جانب التدخلات التي تتحدى العقلية الأبوية وتعيد تقديم نماذج إيجابية للعلاقات مع النساء. ورغم صعوبة إحداث تغييرات جذرية، فإن بعض الدول العربية أظهرت تقدمًا ملحوظًا، مما قد يشكل فرصة لتشجيع جامعة الدول العربية على تقديم دعم أكبر للبلدان الأقل تقدمًا في هذا المجال.

ويقدّم إطار العمل WHO-INTEGRATE [٢] أداة تحليلية تأخذ في الاعتبار تعقيدات الأنظمة وتقييم مدى جاهزيتها للتدخلات والتنفيذ. يعتمد هذا النهج المستند إلى الأدلة في تدخلات الصحة العامة على مستوى السكان على دمج حقوق الإنسان، والمساواة في الصحة، والمساواة بين الجنسين، وغيرها من المعايير، في تقييم الأنظمة الصحية. استنادًا إلى إرشادات منظمة الصحة العالمية، ومن خلال تضمين العدالة والتنوع في عمليات التخطيط واتخاذ القرار كعدسة لتحليل الأدلة، يظهر بوضوح **غياب الصوت الجماعي للنساء** في الأنظمة الحالية والأساليب الجديدة لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات، مما يعكس استمرار غياب المساواة الجندرية واختلال موازين القوى.

هناك عدد من القيود التي ينبغي مراعاتها عند تفسير نتائج ومناقشات هذه المراجعة. أولاً، يُعد صغر حجم العينة قاسمًا مشتركًا بين العديد من الدراسات التي تم مراجعتها، مما يحد من إمكانية تعميم النتائج. ثانيًا، تنوّعت تخصصات الفريق البحثي، مما قد يكون قد أثّر على قرارات تنظيم وتحليل الأدلة. ورغم سعينا قدر الإمكان إلى توضيح منهجية العمل بشكل شفاف، فإننا ندرك أن هذا قد يشكل قيدًا. أخيرًا، رغم اتباعنا معايير شمول صارمة في البحث، قد تكون بعض الدراسات فاتتنا نتيجة لقيود تقنية أو مشكلات تتعلق بالفهرسة.

## الخلاصة

تعيش النساء في بلدان جامعة الدول العربية في ظل ثقافة محافظة تُكرّس أنماطًا متعددة من **العنف ضد النساء والفتيات**، وهو واقع يتفاقم بفعل **الهيمنة الذكورية** التي تُقصي النساء من عمليات صنع القرار المتعلقة بجهود الوقاية من هذا العنف. تكشف هذه المراجعة أن التصدي للعنف ضد النساء والفتيات لا يمكن أن يتحقق من دون **إشراك**

٢ إطار INTEGRATE-WHO هو أداة طوّرتها منظمة الصحة العالمية (WHO-INTEGRATE framework) لتقييم التدخلات الصحية على مستوى السكان. يركّز على دمج مبادئ حقوق الإنسان، والعدالة الصحية، والمساواة بين الجنسين في عمليات تقييم النظم الصحية وصنع القرار، بما يتيح فهمًا أشمل لتعقيدات الأنظمة وتحديد مدى جاهزيتها للتنفيذ.

**أصوات النساء في جميع مستويات الوقاية**، إذ يظل التمثيل المتنوع عنصرًا مفقودًا في النهج السائد.

كما تظهر النتائج عدم وجود استراتيجية وقائية منهجية أو متسقة على أي من مستويات التدخل الوقائي (الأولي، الثانوي، الثالثي) أو فيما بينها، مما يحول دون تحقيق نتائج قاطعة أو فعالة. وفي هذا السياق، تشير الأدلة إلى أن التدخلات التي تتبنى نهجًا متعدد المستويات قد تكون أكثر قدرة على تجاوز العقبات المرتبطة بالاقتصار على مستوى واحد فقط، مما قد يدفع الجهود نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠.

## ملخص النتائج الرئيسية

- تتعرَّض النساء في دول جامعة الدول العربية **لتهميش تاريخي بسبب البنى الأبوية**، ويعانين من **ضعف التمثيل** في مواقع اتخاذ القرار.
- تُعد **الثقافة المحافظة السائدة** في المنطقة عاملًا حاسمًا في تقليص نجاح التدخلات الوقائية، رغم وجود مؤشرات على إمكانية تغيير هذا الواقع.
- يمكن أن يوفّر النهج متعدد المستويات والقطاعات حلولًا أكثر تكاملًا لتجاوز العقبات المرتبطة بالتدخلات الأحادية على مستوى الوقاية الأولية أو الثانوية أو الثالثية.
- يشكل تعزيز الأنظمة عاملًا أساسيًا لزيادة فعالية التدخلات الوقائية.
- هناك حاجة ماسّة إلى **سنّ تشريعات واضحة لتجريم العنف** ضد النساء والفتيات، تحدد السلوكيات غير المقبولة قانونًا، وتفرض عقوبات صارمة على الجناة.
- يجب أن تتضمّن السياسات **حماية حقوق النساء والفتيات**، والحفاظ على كرامتهن، وضمان سلامتهن.

## انعكاسات الدراسة على الممارسة العملية والسياسات والبحث العلمي

على مستوى الممارسة العملية:

- يتطلب التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في دول جامعة الدول العربية وجود **تمثيل فعلي للنساء** في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ وتقييم إستراتيجيات التدخل.

- لا يُظهر أي مستوى من مستويات الوقاية تفوقًا مطلقًا على غيره، مما يبرز أهمية اعتماد تدخلات تجمع بين مستويات متعددة.

على مستوى السياسات:

- يُعد **التنوع الجندري** ضروريًا على مستويات التشريع، والسياسات الوطنية والإقليمية والمحلية.
- ينبغي أن تتضمّن جميع السياسات حماية حقوق النساء والفتيات وكرامتهن وسلامتهن.
- يجب وضع **برامج شاملة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات**، مدعومة باستراتيجيات لمعالجة السلوك العنيف، وتوضيح القوانين، و**تجريم الأفعال العنيفة والتهديدات**، مع إعطاء الأولوية القصوى لسلامة النساء والفتيات.
- ينبغي تعزيز الأدوات المتاحة للممارسين، مثل إصدار التوجيهات القانونية، وتوفير الموارد الإلكترونية، وبرامج التدريب المستمر.

على مستوى البحث العلمي:

- ينبغي أن يركز البحث على تحديد **أفضل الممارسات للوقاية من العنف** ضد النساء والفتيات.
- يمكن أن تستكشف الدراسات طرقًا مبتكرة لإشراك النساء والرجال في تصميم التدخلات المستقبلية في الدول العربية، باستخدام **مناهج بحثية تشاركية** تعزز الشعور بالملكية والانخراط، مثل منهج الإنتاج المشترك.
- لا تزال عملية التقييم تمثل تحديًا رئيسيًا، إذ يجب قياس مدى نجاح البرامج، وفهم الكيفية والظروف التي تجعلها فعّالة، وتحديد العناصر الأساسية التي تضمن تحقيق النتائج المنشودة.

**كلمات مفتاحية:**

العنف ضد النساء والفتيات - الجامعة العربية – الوقاية – التدخل – المساواة.

# عرض كتاب «رجال يكرهون النساء» للكاتبة لورا بيتس

**حبيبة محسن محمد**

باحثة في قضايا التنمية المستدامة بجامعة ولفرهامبتون في بريطانيا، تتركز اهتماماتها البحثية على أوضاع النساء في دول الجنوب وتقاطعها مع التغيرات المناخية والعدالة البيئية، إضافةً إلى قضايا التمكين الاقتصادي والتعليم.

## مقدمة

**إزاي الستات في مصر مالهمش تمن كده؟**

هكذا أفكر بيني وبين نفسي كلما سمعت عن جريمة قتل لامرأة أو فتاة، سواء بدعوى الشرف أو في سياق عنف أسري. لكن هناك حادثتان على وجه الخصوص لا تزالان تلاحقان ذاكرتي: الأولى، قصة السيدة المطلقة التي كانت تعيش بمفردها مع طفلها في شقة مستأجرة بأحد أحياء القاهرة، والتي حاصرها الجيران حتى دفعوها من النافذة بعد اتهامها بسوء السلوك. والثانية، جريمة قتل الطالبة الجامعية نيرة أشرف عام ٢٠٢٢ على يد زميل دراستها الذي رفضت الارتباط به.

كانت جريمة قتل نيرة أشرف - رغم ما أثارته من هلع لدى الطبقة الوسطى المصرية - مجرد حلقة في سلسلة طويلة من الجرائم المماثلة ضد النساء. لكن ما جعلها أكثر صدمة، هو أنها بدت وكأنها فتحت الباب أمام تطبيع هذا النوع من العنف، بل وتطبيع أشكال أوسع من العنف ضد النساء، التي بات المجتمع يتعامل معها كأمر عادي لا يثير الدهشة. الأدهى من ذلك كان ردود الفعل المتعاطفة مع القاتل، والتي اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الأخبار الإلكترونية، متذرعة بمبررات تتراوح بين لوم الضحية وتبرير الجريمة. ما لفت انتباهي هنا أن هذه المبررات كانت مختلفة قليلاً في خطابها عن المنطق الأبوي التقليدي المعتاد، بل كانت أقرب إلى خطاب المجموعات المناهضة للنسوية، الذي بدأ في الانتشار مؤخرًا في الدول الغربية.

تصاعد العنف ضد النساء في مصر - وفي بعض الدول العربية - خلال السنوات الأخيرة، ليصل إلى مستويات غير مسبوقة. لكن هذه الموجة من العنف لم تأتِ من فراغ؛ فقد سبقتها موجات أخرى نجحت فيها بعض الحركات النسوية في فتح قضايا العنف ضد النساء للنقاش العام، خاصة عبر الفضاء الافتراضي. من بين هذه الموجات، أستحضر حركة التدوين حول التحرش الجنسي، التي برزت بشكل خاص من خلال مدونة مدونة «دفتر حكايات» التي انطلقت في يوليو ٢٠٢٠، وأتاحت للنساء التدوين عن تجاربهن مع التحرش والعنف بهويات غير معلنة، مما أثار الكثير من الجدل في أوساط الناشطين

والمثقفين. تلك المدونة كانت بمثابة امتداد محلي للحركة العالمية Me Too، التي انطلقت عام ٢٠١٨ وغيرت - ولو جزئيًا - الطريقة التي يُنظر بها إلى جرائم التحرش الجنسي والعنف ضد النساء في مختلف أنحاء العالم.

في سياق متابعتي لحركة Me Too، قادني البحث -وإن كان غير مُمنهج في البداية- إلى التعرف على الكاتبة البريطانية النسوية لورا بيتس، التي بدأت منذ عام ٢٠١٢ الكتابة بشكل مكثّف عن التحيُّز الجنسي (Sexism). في ذلك العام، أطلقت بيتس مشروعها التوثيقي "Project Everyday Sexism" (مشروع التحيُّز الجنسي اليومي)، حيث دعت النساء والفتيات والمتعاطفين مع قضاياهن إلى توثيق تجاربهن اليومية مع العنف والتمييز. ما جمعته بيتس من شهادات في بريطانيا وحدها، والذي نشرته لاحقًا في كتاب لها عام ٢٠١٤، كان مفزعًا، ليس لأن تلك الحوادث غير متوقعة - فقد عايشت شخصيًا ما هو أسوأ في السياق المصري - بل لأنها وقعت في دولة «متقدمة» و«منفتحة». فكشفت بيتس، من خلال عملها البحثي والاستقصائي، عن أن التمييز ضد النساء في بريطانيا والولايات المتحدة بدأ يتخذ شكلاً منظماً وشبه مؤدلج، وهو أمر مُقلق بحد ذاته.

في كتابها الصادر عام ٢٠٢٠، عن دار (Simon & Schuster UK)، بعنوان "رجال يكرهون النساء"، تقدم لورا بيتس عرضًا تفصيليًا لأنماط متنوعة من الخطابات والظواهر الاجتماعية المتعلقة بالنساء، والتي قد تبدو في ظاهرها متفرقة وغير مترابطة. لكن بيتس، عبر مجهود بحثي واستقصائي مكثف، تكشف لنا عن خيوط خفية تربط بين هذه الخطابات، وعن الطريقة التي تتغذى بها على بعضها البعض، وكيف تساهم في خلق بيئة معادية للنساء تنعكس بوضوح على الجرائم المرتكبة ضدهن في بريطانيا والغرب عمومًا.

في كل مرة ترتكب جريمة جديدة بحق امرأة وتتحول إلى قضية رأي عام، أو يُطرح تعديل تشريعي يمس حقوق النساء في مصر، أعود لتصفّح كتاب لورا بيتس، مستعيدةً تحليلها الدقيق للخطابات المعادية. وأثناء متابعة التعليقات على الأخبار والمنشورات المتعلقة بهذه القضايا على مواقع التواصل الاجتماعي، يتعزّز لديّ الانطباع بأن النساء في مصر -وفي المجتمعات العربية عمومًا- عالقات بين مطرقة النظام الأبوي التقليدي وسندان الأيديولوجية الجديدة الكارهة للنساء التي تسميها بيتس بـالمانوسفير (Manosphere)، ويبدو أن هناك إطارًا فكريًا وخطابيًا هجينًا يتصاعد حاليًا، يجمع بين الخطابين القديم والجديد، ويمهّد لموجات جديدة من العنف ضد النساء قد تبدأ بالتحرش ولا تنتهي -للأسف- بالقتل.

## عن الكتاب

في كتابها، تسلّط لورا بيتس الضوء على عالم معقد من الحركات والمجموعات الكارهة للنساء، والتي تصفها بـ«عالم الرجال" (Manosphere). وعبر مجهود بحثي واستقصائي مكثف، تتابع بيتس هذه المجموعات عن كثب من خلال

مواقعهم ومدوناتهم ومجموعاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الفيديوهات التي ينشرونها على منصات مثل يوتيوب. تستعرض بيتس في كتابها الأطياف المختلفة لهذه المجموعات، بدءًا من العزاب غير الطوعيين (Incels)، إلى فناني الاصطياد (Pickup Artists)، وصولاً إلى مجموعة «الرجال «الرجال الوحيدين" (Men Going Their Own Way)، إضافة إلى جمعيات حقوق الرجال. من خلال استقصاء هذه المجموعات وخطاباتها، تكشف بيتس عن مدى خطورة هذه الأيديولوجية الناشئة، التي لم تعد مجرد خطاب إلكتروني منعزل عن الواقع، بل تحولت إلى حركة مؤدلجة تحث على العنف والكراهية ضد النساء. تكشف بيتس في كتابها عن مدى خطورة هذه الأيديولوجية المتطرفة الجديدة، بأطيافها المختلفة، مما دفع الشرطة البريطانية إلى إدراج بعضها ضمن قوائم المراقبة للجماعات المتطرفة أو الإرهابية.

في بداية الكتاب، تُعرّف لورا بيتس مفهوم "الميسوجينية» (Misogyny) بوصفه أكثر من مجرد كراهية فردية تجاه النساء، فهو جزء لا يتجزأ من السياقات المجتمعية والثقافية الأوسع. تؤكد بيتس أن هذه الكراهية ليست ظاهرة معزولة، بل هي متغلغلة في السرديات الثقافية السائدة والهياكل الأبوية التي تكرس اللامساواة بين الجنسين. وتستشهد بأمثلة من الحياة اليومية، مثل الصور النمطية السلبية عن النساء في الإعلانات ووسائل الإعلام والقوالب الثقافية التي تحدد أدوار النساء وسلوكياتهن والتوقعات المجتمعية. تركز بيتس على الإنترنت كمساحة خصبة لتكريس هذه الكراهية، موضحة كيف أصبحت المنصات الإلكترونية مرتعًا لأفراد ومجموعات تتبنى أيديولوجيات كارهة للنساء، وتتناقل فيما بينها خطابات تحريضية تتقاطع وتدعم بعضها البعض. تُظهر بيتس كيف يتصاعد هذا النوع من الخطاب على الإنترنت، وما لذلك من عواقب مقلقة على النساء، سواء في المجال الرقمي أو في الحياة الواقعية. ومن خلال دمج تجاربها الشخصية ككاتبة نسوية، تكشف بيتس عن مدى انتشار العنف الرقمي ضد النساء، مما يُبرز الحاجة إلى استكشاف أعمق لهذه الأيديولوجيات المتطرفة، خاصة في ظل مجتمع يميل إلى تجاهل أو تبرير العنف ضد النساء. وبينما تحث القراء على إدراك الأضرار العميقة لهذه الأطر الثقافية الأبوية، تُنبه أيضًا إلى خطورة الأيديولوجيات الناشئة الكارهة للنساء وسعيها إلى تصعيد العنف بشكل أكثر منهجية وتنظيماً.

في الفصل الأول، تركز لورا بيتس على إحدى أكثر المجموعات تطرفًا في عالم الإنترنت، وهي مجموعة "العزاب غير الطوعيين» (Involuntary Celibates - Incels)، وتكشف أن هذه المجموعات، التي ربما تكون مجهولة بالنسبة للكثيرين، منتشرة بشكل واسع على الإنترنت، وتستقطب أعضاءها من الرجال الذين يعانون من مشكلات اجتماعية أو نفسية، لتوجه غضبهم تجاه النساء، وتصورهن كالمسؤولات الرئيسيات عن معاناتهم.

يروج أعضاء هذه المجموعات لفكرة "الرجال كضحايا"، إذ يزعمون أن المجتمع الحديث قد تحول إلى مؤامرة متكاملة ضدهم، تقودها الحكومات المدعومة من النساء والحركات النسوية. ووفقًا لخطابهم، فإن النساء يملكن زمام الأمور

ويتحكمن في أوراق اللعبة، بينما يُخدَع الرجال للاعتقاد بأنهم في موقع القوة والسيطرة، في حين أنهم في قاع الهرم الاجتماعي، يُستغلون ويُستنزفون بلا رحمة. وبالنسبة لهؤلاء، فإن النساء هن "الشيطان المتخفي". يطلق أعضاء هذه المجموعات على هذه النظرية مصطلح "الحبة الحمراء» (Red Pill).[1] وبسبب تلك المجموعات وخطابها التحريضي، راحت أكثر من مائة ضحية، أغلبهم من النساء في المملكة المتحدة وحدها.

تسعى هذه المجموعات، رغم خطابها العنيف والصادم، إلى جذب الأعضاء الجدد عبر استخدام عبارات تحريضية مثل "لماذا أشجع على تقنين الاغتصاب؟»، «النساء هن الشيطان»، «أكره كافة النساء!". ولكن ما يجعل خطابهم أكثر جاذبية وإقناعًا هو قدرتهم على إضفاء طابع التضامن والشعور بالضحية على الأعضاء الجدد، مقدمين أنفسهم كشهداء لعالم «كاره للرجال". تقوم مجموعات العزاب غير الطوعيين (Incels) ببناء سرديات تجعل من السهل على الأعضاء الجدد تصديق أن العالم يتآمر ضدهم، وأن النساء هن العدو الحقيقي. هذا الخطاب ينتشر عبر شبكة واسعة من المواقع والمنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي وقنوات يوتيوب، وقد شهد انتشارًا متزايدًا خلال العقد الأخير، بالتزامن مع تصاعد الحركات النسوية في الخطاب العام الغربي.

وهكذا، قد يجد شاب عادي نفسه، بعد فشل عاطفي أو مهني، يتصفح الإنترنت بحثًا عن العزاء أو الترفيه في منتديات الألعاب الإلكترونية، ليجد نفسه محاطًا بسيل من الرسائل التحريضية من مجموعات العزاب غير الطوعيين. وبمرور الوقت، تنجح تلك الرسائل في «تجنيده» كعضو جديد، وتُقنعه بأنه ضحية لمؤامرة نسوية عالمية تهدف لإخضاع الرجال والسيطرة عليهم.

تلاحظ بيتس أن هذا الخطاب يجد صدى قويًا لدى قطاعات واسعة من الرجال البيض الذين يعانون من إحباطات حياتية حقيقية. فكل رجل فقد وظيفته، أو مر بتجربة طلاق أو خيانة، أو يعاني من عزلة اجتماعية، قد يجد نفسه مُستعدًا لتصديق أن سبب معاناته ليس المجتمع ككل، بل النساء والنسويات اللواتي يسيطرن على العالم. وبذلك، يتحول هؤلاء الرجال إلى «جنود» في حرب افتراضية ضد النساء، ويرددون عبارات مثل: «لم تعد هناك أية طريقة مقبولة ليكون الرجل رجلاً هذه الأيام!".

تشير بيتس في كتابها إلى أن الكثير من الرجال في عالمنا المعاصر يعانون من أزمات حقيقية، لا سيما تلك المرتبطة بالصحة النفسية. وتؤكد أن هذه المشكلات غالبًا ما يتم تجاهلها أو التقليل من شأنها، في ظل ثقافة أبوية رأسمالية تشجع الرجال

---

١ الحبة الحمراء (Red Pill): هو مصطلح مستعار من فيلم The Matrix (١٩٩٩)، حيث يرمز اختيار «الحبة الحمراء» إلى رؤية «الحقيقة المخفية» وفهم الواقع كما هو. تبنّته مجموعات المانوسفير كاستعارة لفكرة «الاستيقاظ» على ما يعتبرونه مؤامرة نسوية ضد الرجال، أي اكتشاف الواقع القاسي بأن النساء يمتلكن السلطة الحقيقية في المجتمع.

على كبت مشاعرهم والتمسك بصورة الرجل القوي القادر على الإنفاق والرعاية. ولكن المفارقة تكمن في أن النظام نفسه يسحب من هؤلاء الرجال وسائل تحقيق هذه الأدوار التقليدية، مع موجات تسريح العمالة والأزمات الاقتصادية المتكررة. ورغم أن بعض المجموعات الذكورية قد تكون قد نشأت بحسن نية لتقديم الدعم النفسي ومساندة الرجال في مواجهة هذه الأزمات، ترى بيتس أن العديد منها انحرف نحو خطاب كراهية يحض على العنف ضد النساء، بدلاً من توفير حلول لأعضائها أو دعمهم نفسيًا. واللافت في تحليل بيتس أن أعضاء هذه المجموعات ليسوا محصورين في خلفية اجتماعية أو طبقية محددة، بل يتنوعون بين أبناء الطبقة العاملة الساخطين على المهاجرين الذين «سرقوا وظائفهم ونسائهم»، وأبناء الطبقات المرفهة من خريجي المدارس الخاصة والجامعات الراقية، الذين يشعرون بأن مكانتهم المفترضة على قمة الهرم الاجتماعي لم تعد مضمونة كما كانت من قبل.

تتناول بيتس في كتابها هوس هذه المجموعات بالجنس، معتبرةً أنه المحرك الأساسي لغضبهم واستيائهم. فبحسب نظرتهم المشوهة، فإن المجتمع بأكمله – وخاصة النساء – يتآمر بشكل متعمد لحرمانهم من «حقهم الطبيعي» في ممارسة الجنس. يرى أعضاء هذه المجموعات أن النساء يسعين دائمًا وراء الجنس، لكنهن لا يمارسنه إلا مع فئة معينة من الرجال، وهم الأكثر جاذبية وثراءً، أو من يُطلق عليهم ألفا (Alpha). بينما يتم تهميش الرجال الأقل جاذبية وثراءً – أو بيتا (Beta) - فلا يحظون بأي اهتمام جنسي من النساء.

بعبارة أخرى، وفقًا لهذه الرؤية المشوهة، فإن ٢٠٪ من الرجال الأكثر جاذبية وثراءً يحتكرون ٨٠٪ من النشاط الجنسي مع النساء، بينما يترك الباقي من الرجال في حالة من الحرمان والإقصاء. تُصوَّر النساء، وفقًا لهذه السردية، ككائنات تسعى وراء المتعة الجنسية مع الرجال الأكثر جاذبية في مقتبل حياتهن، مستنزفات «قيمتهن السوقية» مع هؤلاء الرجال. وعندما تتقدم بهنّ السن أو يفقدن جاذبيتهن، يتحوّلن إلى البحث عن الاستقرار وتكوين أسرة مع رجال أقل جاذبية وثراءً، فقط لاستغلالهم ماليًا وعاطفيًا وضمان إعالتهم.

في حين تتشارك كافة مجموعات المانوسفير (Manosphere) في رؤيتها شبه الموحدة للعالم -والتي تصور النساء ككيانات متلاعبة تستغل الرجال لتحقيق مصالحها- فإنها تختلف في أساليب التعامل مع هذا الواقع وفي استراتيجياتها للتعامل مع ما يعتبرونه نظامًا اجتماعيًا غير عادل بحقهم. تتناول بيتس في كتابها هذه الفروقات بين الطوائف المختلفة، مشيرةً إلى أن مجموعات العزاب غير الطوعيين (Incels) تتنوع بشكل كبير في مواقفها واستراتيجياتها. فمنهم من يروج لفكرة «الارتقاء» إلى مصاف الرجال الأكثر جاذبية (Alpha)، ويشجع على العمل الدؤوب لتحسين المظهر الخارجي، سواء من خلال ممارسة الرياضة بشكل مكثف أو الخضوع لعمليات تجميلية مثل زراعة الشعر أو تعديل الفك أو الأنف. الطائفة

الأخرى، التي تصفها بيتس بالأكثر انتشارًا وتأثيرًا، هم أصحاب «الحبة السوداء (Black Pill)»[٢]. هؤلاء يعيشون حالة من اليأس المطلق، مقتنعين بأن النظام الاجتماعي عصي على التغيير تمامًا، لدرجة أن أي محاولة لتحسين الذات لا تعد إلا هباءً منثورًا.

ما يثير الفزع في خطاب هذه المجموعات ليس فقط نقاشاتها حول الانتحار والرغبة في إنهاء الحياة، بل ما يتجاوز ذلك بكثير، إذ تعج المنتديات والمدونات الخاصة بأعضاء هذه المجموعات بوصف مفصل ودقيق لخيالات عنيفة ومريضة تتراوح بين الدعوة لاغتصاب النساء وقتلهن، وبين التحريض على ما يسمونه بـ»ثورة العزاب» أو «ثورة الفئة بيتا". هذه الثورة، التي يتداولها الأعضاء كنوع من الفانتازيا الدموية، تدور حول سيناريوهات يتخيلون فيها تنفيذ مذابح جماعية تستهدف النساء والرجال الأكثر جاذبية (ألفا)، وإعادة تشكيل المجتمع من جديد بحيث تُستعبد النساء المتبقّيات ويتم تحويلهن إلى خادمات جنسيات للرجال العزاب.

تتكرر هذه السيناريوهات العنيفة بشكل مثير للقلق على منصات تلك المجموعات، إذ نجد مثلاً نقاشات مطولة حول ضرورة تقنين الاغتصاب باعتباره «حقًا» للرجال المحرومين، أو الدفاع عن العبودية بوصفها ممارسة «طبيعية» استمرت عبر التاريخ.

ترصد بيتس تناقضًا جوهريًا في خطاب العزاب غير الطوعيين: فهؤلاء الرجال لا يكرهون النساء لأنهن يمارسن الجنس في المطلق، بل لأنهن يمتلكن القدرة على اختيار من يمارسن معه الجنس ومن تحجبنه عنه. بهذا المنطق، يصبح استقلال النساء الجنسي، لا الجنس ذاته، هو أساس المشكلة بالنسبة لهم، إذ يرونه أداة تمنح النساء سيطرة طاغية على حياة الرجال وتضعهم في موقع الخضوع.

وفي حين تتفق مجموعات المانوسفير على اعتبار الاستقلال الجنسي للنساء مصدرًا للشرور، إلا أن العزاب غير الطوعيين يتميزون برؤيتهم للحل: منع النساء من الاستقلال من الأساس. وبالنسبة لهم، فإن الوسيلة لتحقيق ذلك تكمن في اللجوء إلى العنف الجنسي بمختلف أشكاله – التحرش، الاغتصاب، والاستعباد الجنسي. فالمشكلة، في نظرهم، ليست في ممارسة النساء للجنس بحد ذاته، بل في امتلاكهن حرية اختيار شركائهن.

تتفرع عن هذه القناعة الأساسية – المتمثلة في ضرورة سلب النساء استقلالهن الجنسي – مجموعة من القناعات الفرعية التي تساهم في تبرير العنف ضدهن. من أبرزها اعتبار النساء مجرد أشياء خالية من الإنسانية، أضعف وأغبى من أن

٢ الحبة السوداء (Black Pill): هو مصطلح مشتق من فكرة «الحبة الحمراء»، لكنه يُستخدم داخل ثقافة المانوسفيرللدلالة على مرحلة أشد تشاؤمًا ويأسًا. يعني اعتناق قناعة بأن النظام الاجتماعي مائل جوهريًا ضد الرجال، وأن أي محاولة لتحسين الذات أو تغيير الواقع محكوم عليها بالفشل. غالبًا ما يرتبط هذا الخطاب بدعوات التحريض على العنف.

تُمنح حرية اتخاذ القرارات بشأن حياتهن أو أجسادهن. هذا التشيؤ لا يسهم فقط في إلغاء إنسانية النساء، بل يجعل العنف الممارس ضدهن – سواء كان اغتصابًا أو تحرشًا أو استعبادًا جنسيًا – أمرًا مبررًا في نظر هذه المجموعات. يمتد ذلك ليشمل فكرة أن النساء يغزون ما يعتبره أعضاء المانوسفير «مساحات ذكورية» سواء في سوق العمل، مما يعمق لديهم الشعور بالتهديد. وبهذا المنطق، تصبح تلك الأفعال العنيفة ضد النساء بمثابة «استعادة» لهذه المساحات.

وما تبرزه بيتس في كتابها هو أن هذه المجموعات ليست مجرد تجمعات لأفراد غاضبين يبثون خطاب كراهية على الإنترنت، بل هي أقرب إلى طوائف دينية (Cults) أو حركات اجتماعية تتميز ببنية تنظيمية قوية وآليات جذب واستقطاب فعّالة. ويزداد الأمر خطورة حيث تشير بيتس إلى أن الكثير من الشباب صغار السن قد بدأوا في الانضمام إلى هذه المجموعات، حيث يجدون فيها شعورًا بالانتماء والرفاقية، مما يجعل عملية الانضمام سهلة، والخروج منها أشبه بالمستحيل.

في الفصل الثاني من الكتاب، تركز لورا بيتس على عالم "فناني الاصطياد» (Pickup Artists)، وهي صناعة كاملة قُدِّر حجمها بحوالي مائة مليون دولار أمريكي وفقًا لتقديرات إعلامية. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات تبدو، للوهلة الأولى، مختلفة عن مجموعات العزاب غير الطوعيين – نظرًا لأنها تشغل حيزًا إعلاميًا أكبر وتتباهى بتأثيرها من خلال المدونات والدورات التدريبية وورش العمل – تكشف بيتس أن التشابهات بين المجموعتين تفوق الاختلافات.

كلا المجموعتين تتشاركان القناعة الأساسية بأن النساء أشبه بماكينات السحب الآلي، وأنهن يمتلكن السلطة في توزيع «المكافآت» (الجنس) وفق معايير محددة. ولكن بينما يستسلم العزاب غير الطوعيين لإحباطهم ويرون أن النساء يمنحن الجنس فقط لفئة معينة من الرجال الأكثر جاذبية، تأتي مجموعات فناني الاصطياد لتقدّم نفسها كحل لهذه المعضلة، قائلة للرجال ليس عليك أن تكون جذابًا أو ثريًا حتى تحصل على ما تريد، عليك فقط أن تتقن الأكواد السرية للتلاعب بالنساء.

فنانو الاصطياد (Pickup Artists) هم الوجه الآخر للعملة بالنسبة للعزاب غير الطوعيين. بينما يشعر العزاب غير الطوعيين بالعجز عن جذب النساء ويصبّون إحباطهم في كراهية صريحة للنساء ودعوات للعنف ضدهن، يسعى فنانو الاصطياد إلى التخلص من عزوبيتهم «غير الطوعية» بأساليب مختلفة. يستخدم هؤلاء «تقنيات الإغواء»، والتي تتضمن استراتيجيات متلاعبة وخادعة لجذب النساء، تنطلق في جوهرها من نفس الرؤية القائلة بأن النساء مجرد أدوات لتحقيق المتعة الجنسية. المشكلة هنا ليست في رغبة هؤلاء في جذب النساء، فذلك في حد ذاته أمر طبيعي، لكن في تحويل النساء إلى أشياء منزوعة الإنسانية تُستخدم لتحقيق غايات جنسية، وفي تحويل محاولات التقرب من النساء إلى ممارسات أشبه بالملاحقة أو التحرش، وأحيانًا التحريض الصريح على العنف الجنسي.

تلفت بيتس الانتباه إلى أن العديد من الشخصيات البارزة في عالم فناني الاصطياد لا يترددون في الاعتراف علنًا بارتكابهم أفعال اغتصاب أو في المطالبة بتقنينه، في خطاب فج وصادم. هذه المجموعات لا تسعى إلى تعليم الرجال كيفية بناء علاقات صحية أو متبادلة مع النساء، بل تركز بشكل أساسي على إشباع رغبات الرجال، بغض النظر عن احتياجات النساء أو اختياراتهن. لا تندهش بيتس من أن لغة فناني الاصطياد تنطوي على تشييء النساء بشكل واضح، حيث يُنظر إليهن كفرائس، ويُستخدم في هذا الخطاب مفردات مثل «الطعم»، «السنارة»، «الشبكة». وتعزو بيتس انتشار التحرش الجنسي في الأماكن العامة إلى تأثير هذا النوع من الخطاب، الذي يُشجع الرجال على تجاهل رغبات النساء واعتبارهن مجرد أدوات للمتعة، أو حتى حيوانات يمكن تدريبها والسيطرة عليها. فمنهج هذه المجموعات يقوم على مطاردة النساء بوقاحة حتى يرضخن، ويتضمن ذلك اختلاق فرص للتلامس الجسدي أو الحديث عن الجنس، أو قطع الحديث عليهن، أو تقديم مدح مشوب بالذم، وكلها وسائل تهدف إلى إرباك النساء والتقليل من ثقتهن بأنفسهن بهدف السيطرة عليهن.

تمتد النصائح التي يقدمها رموز فناني الاصطياد إلى ما هو أبعد من المجال العاطفي، لتشمل أيضًا بيئات العمل. ففي هذا السياق، يُشجع هؤلاء الأعضاء على استخدام نفس الأساليب المتلاعبة في التعامل مع زميلاتهم. وتلاحظ بيتس أن أحد قيادات هذه المجموعات يبرر العنف الجنسي ضد النساء بالقول إن النساء عليهن مسؤولية حماية أنفسهن من الاغتصاب، لأن الرجال ببساطة لا يستطيعون السيطرة على أنفسهم بسبب "كل هذا التستوستيرون المتفجر في أجسادهم.» ويُشير هذا الخطاب إلى رؤية مألوفة تُحمِّل الضحية المسؤولية عن الاعتداء، وهو خطاب مألوف عالميًا، وغالبًا ما يتم تقديمه في قالب فكاهي أو ساخر، رغم ما يحمله من تحريض على العنف الجنسي وتبرير للانتهاكات. وتؤكد بيتس أن هذا النوع من الخطاب شهد تصاعدًا ملحوظًا كرد فعل على حركة Me Too، ما يعكس مدى تزايد انتشار الأيديولوجيات المناهضة للنساء كرد فعل عنيف على المكاسب التي حققتها الحركة النسوية في الفضاء العام.

يروج أعضاء هذه المجموعات لخطابات شديدة العنصرية عن النساء، تربط بين العرق والجنس وتستند إلى تصورات نمطية عن النساء في مختلف الدول. فعلى سبيل المثال، يُنظر إلى النساء من دول أوروبا الشرقية على أنهن «مهووسات بالجنس»، بينما تُصوَّر النساء الآسيويات ككائنات «خاضعة للرجل الأبيض» بطبيعتهن، في حين تُعد النساء المسلمات هدفًا مفضلاً لعدد من الرجال في هذه المجموعات، حيث يُنظر إليهن باعتبارهن مدربات منذ الطفولة على الخضوع والخدمة، ويمتلكن خبرة جنسية محدودة مقارنة بنظيراتهن الأوروبيات.

ومن المقلق بل والخطير أن الوصول إلى محتوى فناني الاصطياد بات في غاية السهولة، خاصةً للشباب الباحثين عن نصائح حول العلاقات العاطفية، إذ يكفي إجراء بحث بسيط على جوجل أو أي محرك بحث آخر ليجدوا عشرات المواقع والمدونات والحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تروج لهذه الرموز وأساليبها المتلاعبة. ويزداد الوضع سوءًا

عندما نرى شخصيات مماثلة تتصدر الدراما والإعلام التقليدي، حيث تُقدَّم باعتبارها نماذج جذابة أو مضحكة. على سبيل المثال، في سياق الدراما الأمريكية، تبرز شخصية بارني ستنسن (Barney Stinson) في المسلسل الكوميدي How I Met Your Mother كنموذج مثالي للشخصية الذكورية التي تستخدم أساليب التلاعب بالنساء، والتي نالت شعبية كاسحة لدى جمهور المسلسل. ترى الكاتبة أن تقديم هذه النماذج باعتبارها رموزًا جذابة للرجال يشكل خطرًا كبيرًا، إذ يسهم في تطبيع أساليب التلاعب والابتزاز العاطفي ضد النساء، وتصويرها على أنها سلوكيات مقبولة أو حتى مضحكة وغير مؤذية. وفي الواقع، فإن هذا التطبيع له أضرار بالغة على النساء، سواء في العلاقات العاطفية أو في سوق العمل.

في الفصل الثالث، الذي يحمل عنوان "رجال يتجنبون النساء"، تتناول بيتس مجموعة أخرى من مجموعات المانوسفير، وهي "الرجال الوحيدون" (Men Going Their Own Way). وعلى الرغم من أن هذه المجموعة تتشارك مع العزاب غير الطوعيين وفناني الاصطياد في الأفكار الأساسية القائمة على نظرية الحبة الحمراء، تختلف رؤيتهم للحل تمامًا. فبينما يرى العزاب غير الطوعيين أن الحل يكمن في استعباد النساء واستخدام العنف ضدهن، ويعتقد فنانو الاصطياد أن الحل هو استغلال النساء والتلاعب بهن لتحقيق رغباتهم الجنسية، يرى أعضاء مجموعة «الرجال الوحيدين» أن الحل الأمثل هو التخلي عن العلاقات مع النساء بالكامل.

لكن هذه العزلة تأخذ أشكالاً متعددة، فبعضهم يحتفظ بعلاقات أفلاطونية غير رومانسية مع النساء، وبعضهم لا يخجل من إقامة علاقات جنسية عابرة أو الاعتماد على عاملات الجنس لإشباع رغباته. وهناك فئة أخرى من هؤلاء تتخذ موقفًا أكثر تطرفًا، فهم يعزفون تمامًا عن إقامة أية علاقات مع النساء، بما في ذلك الامتناع عن الجنس بشكل كامل. وهكذا، يتخذ أعضاء هذه المجموعة موقفًا انعزاليًا تامًا.

أعضاء هذه المجموعات يتبنون توجهات شديدة المحافظة - بالمعنى الأمريكي- حيث يؤمنون بضرورة تقليص حجم الحكومات وسلطاتها إلى أدنى حد ممكن. ويرجع ذلك إلى قناعة راسخة لديهم بأن الرجال يجب أن يكونوا المتحكمين الوحيدين في حياتهم وممتلكاتهم من دون أي تدخل من الدولة، التي يرونها كيانًا مُسيطرًا عليه من قبل الحركات النسوية الكارهة للرجال، والتي -في نظرهم- تعطي الأولوية لمتطلبات النساء على حساب الرجال. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات تبدو -للوهلة الأولى- مسالمة وغير ضارة، باعتبارها تكتفي بتجنب العلاقات مع النساء، فإنها في الحقيقة لا تخلو من السُمّية، فأعضاؤها غالبًا ما يعبرون عن آراء جارحة وساخرة تجاه ما يصفونهم بـ«النورميز» (Normies)، وهم الرجال الذين يتعاطفون مع حقوق النساء أو لا يصدقون نظرية «الحبة الحمراء». وتشير مواقع هذه المجموعات إلى أربع درجات من الاندماج مع أيديولوجية المجموعة: تبدأ بالدرجة الصفر، وهي «تناول الحبة الحمراء»، حيث يقتنع العضو بفكرة المؤامرة النسوية ضد الرجال. في المستوى الأول، يتخذ العضو قرارًا بالامتناع عن العلاقات العاطفية

طويلة الأمد. أما المستوى الثاني، فيتضمن التخلي عن العلاقات العابرة أو القصيرة الأمد تمامًا. المستوى الثالث يتطلب العزلة الاقتصادية عن المجتمع، حيث يُشجَّع الأعضاء على تقليل الضرائب المدفوعة للحكومة قدر الإمكان، بهدف تقليص الأموال التي تُستخدم لدعم ما يعتبرونه «مجموعات معادية للرجال»، سواء كانت الحركات النسوية التي يرونها مسيطرة على الحكومة، أو مجموعات الرجال الألفا الأكثر جاذبية. أما المستوى الرابع، فهو الانعزال الاجتماعي الكامل والانفصال التام عن المجتمع، وهو ما يُطلقون عليه مرحلة «الأشباح». من يصل إلى هذا المستوى يصبح بمثابة أسطورة داخل المجموعة، ويُنظر إليه كقدوة نجح في التحرر الكامل من تأثير النساء والمجتمع. ومع ذلك، فإن غالبية أعضاء هذه المجموعة يتوقفون عادة عند المستوى الثاني.

إلى جانب خطابهم المعتاد حول غباء النساء وشرورهن وكيفية تآمرهن لخلق مجتمع كاره للرجال، يواصل أعضاء مجموعة الرجال الوحيدون - مثلهم مثل باقي مجموعات المانوسفير - تعزيز سردية تُصور النساء ككائنات غير منتجة لا يفعلن شيئًا سوى استغلال الرجال واستنزافهم. ويروج خطاب هذه المجموعة إلى فكرة أن النساء لم يقدمن أي مساهمة تُذكر في تقدم العلوم أو تطور البشرية على مدار التاريخ، وأنهن مجرد كائنات طفيلية تستفيد من جهود الرجال من دون تقديم أي إسهامات حقيقية. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن العزلة عن النساء والابتعاد عنهن سيحرر الرجال للتركيز على تحقيق إنجازات علمية واجتماعية أكبر. وعند مناقشة هذه القناعات التي تتجاهل حقيقة التمييز التاريخي ضد النساء والذي حال دون مشاركتهن في المجالات العلمية، يرفض أعضاء هذه المجموعة الاعتراف بهذا الظلم، مصّرين على أن الطبيعة الطفيلية للنساء تبرر إخضاعهن للرجال. وفي تصورهم، على النساء أن يقبلن بأي فتات يمنّ به الرجال عليهن، بدلاً من مطالبة غير مستحقة بالمساواة أو المشاركة.

كذلك، يرى أعضاء مجموعة الرجال الوحيدين أن كافة قضايا التحرش والاغتصاب ما هي إلا اتهامات كاذبة تستخدمها النساء للإيقاع بالرجال وتشويه سمعتهم، ويُظهرون هذا الاعتقاد بشكل واضح في تعليقاتهم على الأخبار المتعلقة بهذه الجرائم، سواء على المواقع الإخبارية أو وسائل التواصل الاجتماعي. فغالبًا ما يتسابقون في التشكيك في مصداقية الناجيات، مستخدمين عبارات جارحة مثل: «من سيسعى لاغتصاب تلك الساقطة القبيحة؟» هذا النوع من الخطاب يذكرنا بالتعليق الشهير: «إيه اللي وداها هناك؟»، مما يشير إلى أن هذا النمط من إلقاء اللوم على الضحية ليس مقتصرًا على المانوسفير الغربي، بل له جذور ضاربة في الثقافة الأبوية التقليدية في العالم العربي أيضًا.

كما تتطوع بعض المواقع الإلكترونية التابعة لمجموعة الرجال الوحيدين على تقديم ما يسمونه بـ «المساعدة القانونية» للرجال الذين يسعون للطلاق، مدعية أن الزواج الحديث ليس إلا شكلاً من أشكال استعباد الرجال واستغلالهم ماديًا. وفي إطار هذا الخطاب، تشن حملات لتشويه سمعة الزوجات السابقات، واصفة إياهن بأبشع الصفات. هذا الأمر مألوف

في بعض مجموعات ومنتديات الرجال المصريين على الفيسبوك، مثل مجموعة «رجال وسيدات ضد المجلس القومي للمرأة»، التي تُكرّس نشاطها للهجوم على قوانين الأحوال الشخصية في مصر، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحضانة والنفقة.

من اللافت أن خطاب هذه المجموعات لا يقتصر على البيض فقط، بل يمتد ليشمل مجموعات مخصصة للرجال السود الذين يجمعون بين رفضهم للتفوق الأبيض White Supremacy ورفضهم لما يرونه «النظام الأمومي» الذي تسيطر فيه النساء على المجتمعات الأفريقية. ويروج هؤلاء لفكرة أن الرجال السود لا ينبغي أن يخضعوا لسلطة النساء تحت أي ظرف، بل إن العكس هو الصحيح، فهن المسؤولات عن خدمتهم، وليس العكس.

وفي أعقاب حركة Me Too، اشتعلت حدة خطاب الكراهية ضد النساء في أوساط المانوسفير عمومًا، لكن مجموعة الرجال الوحيدين كانت من أبرز المهاجمين للحركة ورموزها والمدافعين عنها من النسويات والنسويين. فقد تباينت ردود الأفعال بين اتهام النساء الناجيات من الاعتداء بالكذب والمبالغة بهدف الحصول على الشهرة أو المال، وبين وصف الحملة بأنها شكل من أشكال «مطاردة الساحرات» غير المنطقية التي تستهدف هدم حيوات الرجال والإضرار بمكانتهم الاجتماعية. وفي ظل هذه الأجواء العدائية، تبنت المجموعة شعارًا رئيسيًا: «تجنب النساء بأي ثمن!" .

كما سلف الذكر، قد تبدو هذه الحركة -للوهلة الأولى وللمتابع غير المدقق- مسالمة ولا ضرر منها، إلا أنها في الواقع تُحدث تأثيرات خطيرة على سوق العمل وفرص النساء فيه. فمن ناحية، بدأ أعضاء هذه المجموعة في الامتناع عن عقد الاجتماعات مع زميلاتهم أو مديراتهم في مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك رفضوا تدريب الزميلات الأصغر سنًا أو متابعة أعمالهن. وقد وصلت تبعات هذا السلوك إلى حدٍ أثار نقاشًا واسعًا في مؤتمر دافوس الاقتصادي عام ٢٠١٩. وتستشهد بيتس بإحصائيات صادرة عن جامعة هيوستن، أشارت إلى أنه في نفس العام، رفض ٢٧٪ من الرجال في الولايات المتحدة عقد اجتماعات عمل منفردة مع زميلات نساء، بينما تراجعت نسبة تعيين النساء في وظائف تتطلب تفاعلاً مكثفًا بين الجنسين بنسبة ٢١٪.

في الفصل الرابع، "رجال يلومون النساء"، تتناول بيتس واحدة من أكثر مكونات المانوسفير تعقيدًا وتأثيرًا، وهي مجموعات "حقوق الرجال". وتوضح بيتس أن هذه المجموعات لم تبدأ كحركة معادية للنساء أو الحركات النسوية، بل على العكس، فقد نشأت في السبعينيات كامتداد للحركة النسوية، بهدف مناقشة المشكلات الحساسة التي يعاني منها الرجال في إطار النظام الأبوي، مثل القوالب النمطية الجنسانية وتأثيرها السلبي على الصحة النفسية للرجال، إضافة إلى قضايا العلاقات العاطفية وغيرها. لكن مع مرور الوقت، وخاصة منذ منتصف التسعينيات، انحرفت تلك المجموعات عن أهدافها الأصلية، وبدأت في تبني وترويج سردية جديدة تعتبر الرجال ضحايا لنظام اجتماعي متحيز ضدهم. وبدلاً من تفكيك

الصور النمطية الجنسانية القديمة، أصبحت هذه المجموعات تعمل على تعزيزها وإعادة إنتاجها، مثل باقي مجموعات المانوسفير، وترويج أفكار الحبة الحمراء التي تدّعي أن النساء هن الطرف المسيطر في المجتمع، وأنهن يسعين لاضطهاد الرجال، وأصبح شغلها الشاغل هو الهجوم على النسوية ومهاجمة أية محاولة للخروج عن الصور النمطية الجنسانية منتهية الصلاحية.

تعرض بيتس بالتفصيل بعض النظريات السيكولوجية التي تروج لفكرة حتمية النظام الأبوي باعتباره جزءًا من الطبيعة البيولوجية للإنسان، وتصف النسوية بأنها حركة مضللة وغير واقعية، تهدد بنسف الأسس الثقافية والاجتماعية للمجتمع. من أبرز رموز هذه المجموعة وارين فاريل (Warren Farrell) ، أستاذ علم النفس الأمريكي، والذي يُعد أحد أهم الأصوات التي تدافع عن هذه الأفكار. في كتبه، يقدم فاريل تصورًا للعالم ينظر فيه إلى النساء باعتبارهن أصحاب رأسمال اقتصادي أكبر من الرجال، حيث يحصلن -من وجهة نظره- على دخل مزدوج، الأول من عملهن، والثاني من أزواجهن، في صورة مصروف. فيما يتعلق بفجوة الرواتب بين الجنسين، يرى أن النساء يمتلكن أدوات تأثير أقوى من المال، إذ يستخدمن الملابس النسائية المغرية والإطراء والملاطفة للحصول على مكاسب مادية ومعنوية إضافية في سوق العمل. ويمضي فاريل إلى القول بإن النساء يلجأن إلى الادعاءات الكاذبة بالتحرش أو الاغتصاب كتكتيك إضافي لإبقاء الرجال تحت السيطرة وإخضاعهم لإرادتهن. أما فيما يخص العنف الجنسي، فيراه فاريل مجرد رد فعل من الرجال على سنوات طويلة من الاستغلال وانعدام الحيلة، ويرى أن الضرر الذي يقع على النساء من الاغتصاب يماثل الضرر الذي يقع على الرجال من البطالة أو التسريح من العمل، معتبرًا أن كلاهما متساويان.

من جانبه، يقدم بول إيلام، مؤسس مجموعة صوت للرجال (Voice for Men)، خطابًا أكثر تطرفًا وعدائية تجاه النساء. فهو يزعم أن النساء أصبحن أكثر عنفًا من الرجال، بل ويكدن يتفوقن عليهم في نسب العنف المنزلي، وأنهن المسؤولات عن أغلب الإصابات والوفيات بين الأطفال في المنازل. ويصل به الأمر إلى حد التوصية بضرب النساء اللواتي يشتكين من العنف المنزلي «ضربًا مبرحًا»، ثم إجبارهن على تنظيف الفوضى التي تسبب فيها الضرب. ولا يتوقف إيلام عند هذا الحد، بل يمتد خطابه إلى تبرير الاعتداء الجنسي على النساء اللائي يرتدين ملابس يعتبرها «مستفزة"، مؤكدًا أنهن «يسعين إلى الاغتصاب» لأنهن، من وجهة نظره، غبيات ومغرورات بما يكفي لارتداء تلك الملابس، ثم يتجرأن على الشكوى من النتائج.

عدد آخر من مجموعات حقوق الرجال يتضمن خطابهم رسائل حول ضرورة إبعاد النساء عن المراكز القيادية في المجالات ذات الأغلبية الذكورية مثل العلوم والرياضيات والطب والتكنولوجيا، بحجة أن النساء -وفقًا لرؤيتهم- يفتقرن للقدرات العقلية اللازمة لأداء هذه المهام الصعبة. من وجهة نظرهم، الدور الطبيعي للمرأة هو البقاء في المنزل والعناية بالزوج والأبناء، ويمتد هذا الخطاب إلى لوم النساء العاملات على انهيار القيم الأسرية وتفكك المجتمع. في السياق ذاته، يُركّز خطاب

مجموعات حقوق الرجال بشكل مكثّف على قضايا حقوق الآباء والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال، مدّعين أن محاكم الأسرة في الولايات المتحدة وبريطانيا تُميّز ضد الرجال بشكل ممنهج، وتُقصيهم عن مسؤولية رعاية الأبناء. ويتردد هذا الخطاب أيضًا بين مجموعات مماثلة على الفيسبوك في مصر، والتي تتبنّى سردية مماثلة، سواء في مجموعات حقوق الرجال أو بين الجماعات السلفية التي تُغلف هذه الادعاءات بغلاف إسلامي، مما جعل هذه الأفكار أكثر انتشارًا من النار في الهشيم.

تلفت بيتس الانتباه إلى أن انتشار مجموعات المانوسفير في الغرب لم يعد مقتصرًا فقط على الفضاء الإلكتروني، بل امتد ليشغل حيزًا معتبرًا في وسائل الإعلام التقليدية، وكذلك بين جماعات الضغط السياسية. بل إن نفوذ هذه المجموعات قد وصل إلى عدد من السياسيين البارزين الذين يشاركونها بعض القناعات أو يتعاطفون مع خطابها، وعلى رأس هؤلاء دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي الحالي. تستعرض بيتس في هذا الفصل أمثلة متعددة عن تفاعل ترامب مع هذه المجموعات، والتأييد المتبادل الذي ظهر بينه وبينها في العلن، من دون أن يتورط ترامب بشكل مباشر في أية تصريحات أو أفعال قد تُعرضه للمساءلة القانونية. هذا التكتيك -كما توضح بيتس- هو أسلوب مألوف بين السياسيين الذين يحافظون على مسافة آمنة بينهم وبين هذه المجموعات، دون الانفصال الفعلي عن قاعدتها الشعبية أو أفكارها.

وتتناول بيتس في الفصل الخامس "رجال يطاردون النساء" ظاهرة التنمر الإلكتروني (Trolling)، والتي تُعرف في السياق العربي بمصطلح "جهاد الهاها". توضح بيتس أن التنمر الإلكتروني ليس حكرًا على مجموعات المانوسفير، إذ يُعد أداة للفعل وليس هوية أو مجموعة بحد ذاتها. ومع ذلك، فإن كافة مكونات المانوسفير -بلا استثناء- تستخدمه بشكل مكثف لاستهداف النساء، خاصة الناشطات النسويات أو العاملات في المجال السياسي أو صاحبات المناصب القيادية أو الشخصيات العامة. وبينما قد يشارك في التنمر الإلكتروني أفراد عاديون -من الرجال والنساء- توضح بيتس أن الدراسات كشفت أن الرجال هم الأكثر انخراطًا في هذه الممارسة. من ناحية أخرى، فإن ضحايا التنمر الإلكتروني ليسوا قاصرين على فئة معينة، إذ يمكن أن يكونوا أفرادًا عاديين أو شخصيات عامة أو حتى ضحايا جرائم وعائلاتهم. ومع ذلك، تكشف بيتس أن الدراسات تشير إلى أن الإهانات والتعليقات الموجهة للضحايا غالبًا ما تحمل خطابًا ميسوجينيًا كثيفًا، لا يقتصر على أفراد مجموعات المانوسفير بل يتجاوزهم ليشمل شريحة واسعة من مستخدمي هذه الأداة.

وعلى الرغم من تعامل المجتمع مع التنمر الإلكتروني كنوع من المزاح الثقيل، وغالبًا ما يُصوَّر على أنه ممارسة غير جادة يقوم بها مجموعة من المراهقين الذين يفتقرون إلى الوعي. لكن بالنسبة للضحايا الحقيقيين، لا يُعد الأمر مزاحًا على الإطلاق، ولا يمكن تجاهله بهذه البساطة، إذ إن آثاره قد تكون مدمرة، خاصة على النساء.

في هذا الفصل، تسلط بيتس الضوء على تجاربها الشخصية وتجارب العديد من النساء اللاتي تعرضن للتنمر الإلكتروني،

وخاصة النساء الناشطات في المجال السياسي والإعلامي. من بين القصص التي تعرضها، تأتي شهادات بعض النساء العضوات في مجلس العموم البريطاني، اللاتي تلقين سيلاً من رسائل الكراهية والإساءات عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. وتوضح بيتس أن تلك الرسائل لم تكن مجرد انتقادات عادية، بل كانت تحمل طبيعة عنيفة وكارهة بشكل واضح، مما دفع ثلثهن إلى التفكير بجدية في ترك العمل السياسي. وتؤكد أن هذه ليست مسألة ضعف أو عدم قدرة على التحمل، بل نتيجة مباشرة للطبيعة المروعة للرسائل التي يتلقينها. فمن الواضح أن أعضاء مجموعات المانوسفير لا يمكنهم تقبل رؤية امرأة تعبر عن رأيها السياسي، أو تشغل منصبًا قياديًا بصفتها نائبة منتخبة عن الشعب. لم يقتصر الأمر على رسائل التنمر الإلكتروني فحسب، بل تصاعد ليشمل اعتداءات جسدية مباشرة، مثل تهشيم نوافذ منازلهن أو الصراخ في وجوههن في الأماكن العامة. وتستحضر بيتس مثالاً صارخًا لذلك، وهو مقتل النائبة العمالية جو كوكس Jo Cox في عام ٢٠١٦ على يد رجل بريطاني أبيض يبلغ من العمر ٥٣ عامًا، ينتمي إلى أيديولوجية نيو نازية معادية للمهاجرين والأقليات – وهي أيديولوجية غالبًا ما تتقاطع مع كراهية عميقة للنساء أيضًا. وقعت الجريمة بعد تصريحات كوكس الداعمة للاجئين السوريين في بريطانيا وتناول الأزمة السورية.

في الفصل السادس من الكتاب، بعنوان "رجال يؤذون النساء"، تكشف الكاتبة عن الوهم الشائع بأن المجموعات التي ناقشتها في الفصول السابقة تقتصر على العالم الافتراضي فقط، ولا تمتد تأثيراتها إلى الواقع. ولكن الحقيقة، كما توضح بيتس، أن العالم يعج بأنواع مختلفة من الرجال الذين يسيئون للنساء بطرق متعددة، سواء بالتحرش أو الملاحقة أو الترهيب أو حتى القتل. وهؤلاء المعتدون ليسوا غرباء في معظم الأحيان، بل هم أزواج أو أصدقاء أو أفراد من العائلة أو زملاء عمل. وهكذا، فإن العالم الافتراضي وعالم الواقع يغذي كل منهما الآخر.

تشير بيتس إلى إحصائيات مفزعة تؤكد أن ثلث النساء حول العالم تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي (باستثناء التحرش الجنسي) في مرحلة ما من حياتهن. وتربط بيتس بين هذا العنف الواقعي والخطاب الافتراضي الذي تروج له مجموعات المانوسفير، موضحة أن هذه المجموعات تسعى إلى إعادة النساء إلى موقع التبعية والخضوع للرجال، باعتبارهن أدوات للإشباع الجنسي والتكاثر فقط. وفي هذا السياق، يصبح العنف وسيلة مشروعة لتحقيق هذه الغاية بالنسبة لهؤلاء، ما يخلق بيئة مواتية لتبرير جرائم العنف ضد النساء، بل وتحفيزها بشكل ممنهج.

ترى الكاتبة أن العنف المنزلي يمكن اعتباره شكلاً مصغرًا من الإرهاب، إذا ما نظرنا إليه كوسيلة لفرض السيطرة وبسط السلطة من خلال التخويف والترهيب. فمجموعات المانوسفير، كما تلاحظ بيتس، لا تكتفي بتبرير العنف ضد النساء فحسب، بل تروج له كوسيلة ضرورية لإخضاع النساء في نطاق الأسرة. وتتمثل غاية هذه المجموعات في بناء عالم تكون فيه النساء خاضعات للرجال، ويؤدين دورهن كخادمات لاحتياجاتهم، حتى وإن كان تحقيق ذلك يستدعي استخدام

العنف. وهكذا، يتشابه خطاب هذه المجموعات مع عقلية التنظيمات الإرهابية، أيًّا كانت خلفياتهما الأيديولوجية.

تلاحظ بيتس أن هناك ارتباطًا واضحًا بين جرائم الإرهاب والعنف المنزلي، إذ تشير إلى أن نسبة كبيرة من الأشخاص المتهمين بجرائم إرهابية لديهم سجل إجرامي سابق يشمل العنف المنزلي أو الاغتصاب أو كليهما. وتستشهد بيتس بدراسات سابقة تناولت هذا الارتباط، مثل دراسة د. راشيل بين Rachel Pain، أستاذة الجغرافيا الإنسانية في جامعة نيوكاسل، التي وصفت العنف المنزلي بأنه نوع من «الإرهاب اليومي» يتشابه في أهدافه وأساليبه مع الإرهاب الدولي، فكلاهما يسعى لفرض السيطرة على الآخرين من خلال التخويف والترهيب. ورغم هذا الربط الواضح، ترى بيتس أن وسائل الإعلام، خاصة في الولايات المتحدة، تركز فقط على الإرهاب المرتبط بالجماعات الإسلامية أو العربية، مُهملةً الجرائم الإرهابية ذات الطابع المنزلي، والتي تُعامل غالبًا كحوادث فردية معزولة يرتكبها أفراد مضطربون نفسيًا، دون أن تؤخذ بجدية كجرائم منظمة.

تشير بيتس إلى عدد من الدراسات الإعلامية التي توضح التباين في كيفية تغطية وسائل الإعلام لجرائم الإرهاب بناءً على خلفية الجاني. فوسائل الإعلام الغربية، كما تلاحظ، تتردد في استخدام مصطلح «إرهابي» لوصف رجال بيض متهمين بجرائم إرهابية، بينما يسارعون إلى استخدامه عند الإشارة إلى أي مشتبه به من خلفية إسلامية. وبالمثل، تركز وسائل الإعلام على جرائم الإرهاب الدولي وتغزو بها عناوين الأخبار، بينما تتجاهل العنف الجماعي الموجه ضد النساء، حتى في الجرائم التي تحمل بوضوح دوافع أيديولوجية منظمة. تضرب بيتس مثالاً على ذلك بقضية إليوت رودجر Elliot Rodger، أحد أشهر القتلة المرتبطين بمجموعات العزاب غير الطوعيين Incels. فعلى الرغم من أن رودجر ارتكب جرائمه مدفوعًا بأيديولوجية المانوسفير وسيادة الذكورة، لم تشر التغطية الإعلامية إلى دوافعه باعتبارها إرهابًا أو تطرفًا، ولم تصف كراهيته العميقة للنساء بأنها شكل من أشكال التطرف العنيف.

في الفصل السابع، "رجال يستغلون الرجال الآخرين"، تركز بيتس على الطرق التي تستخدمها مجموعات المانوسفير لاختراق الرأي العام ونشر خطابها بشكل واسع. وتلقي الضوء على الشخصيات التي تلعب دور الوسيط بين العالمين الافتراضي والواقعي، أي أولئك الذين يمتلكون وجودًا قويًا في مواقع ومنتديات المانوسفير، وفي الوقت ذاته لهم حضور في وسائل الإعلام التقليدية أو المجال السياسي.

هؤلاء الشخصيات قادرون على إعادة تغليف وتعبئة خطاب المانوسفير وتقديمه للرأي العام تحت مظلة "النقاش العقلاني المحترم"، مما يمنحهم مصداقية مضللة، ويتيح لهم تمرير رسائلهم على نطاق أوسع من دون أن تبدو متطرفة أو خطيرة. ومن بين الأمثلة البارزة التي تعرضها بيتس بالتفصيل في هذا الفصل، يأتي دونالد ترامب ومستشاروه.

بيتس تؤكد أن الأغلبية العظمى من الرجال الذين ينخرطون في خطاب المانوسفير هم رجال يعانون بالفعل من مشكلات حقيقية، ويجدون متنفسًا في هذه المجموعات، التي لا تكتفي فقط بتأطير مشكلاتهم أو إعطائهم شعورًا زائفًا بالانتماء، بل تقدم لهم أيضًا نماذج قيادية يعدونهم بالخلاص والنصر. ولكن الواقع، كما تبرزه بيتس، أن هؤلاء القادة لا يسعون إلا لتحقيق مصالحهم الشخصية، من دون أن يعيروا أي اهتمام حقيقي لمعاناة هؤلاء الرجال.

أحد الأمثلة التي تستعرضها بيتس هو بول إيلام (Paul Elam)، مؤسس جماعة "صوت للرجال» (Voices for Men)، وهو شخص عرف ببراعته في التربح من أموال مؤيديه وتبرعاتهم، وفي نفس الوقت، لا يتردد إيلام في مهاجمة أنصاره أنفسهم، واتهامهم بالتخاذل أو بعدم تقديم الدعم المالي الكافي للقضية.

في إحدى الحوادث التي توثقها بيتس، نشر بول إيلام عام ٢٠١٥ مقطع فيديو على يوتيوب يظهر فيه مع مجموعة من خمسة عشر رجلاً من أعضاء مجموعته، مخمورين، ويتناقشون بطريقة شديدة الفجاجة والإهانة حول شخصيات نسوية مؤثرة. وعندما اعترض عدد من أعضاء المجموعة على نشر هذا الفيديو، معربين عن مخاوفهم من أن يُستخدم ضدهم من قبل النسويات أو وسائل الإعلام، لم يتردد إيلام في الرد بطريقة مهينة ومليئة بالاستهزاء. نشر مقطع فيديو آخر يسخر فيه من هؤلاء الأعضاء المعترضين، واصفًا إياهم بأنهم «حفنة من الجبناء عديمي الذكاء».

ترى بيتس أن هناك مجموعتين رئيسيتين تلعبان دور الوسيط بين عالم المانوسفير والرأي العام، وتعملان على تمرير خطاب الكراهية ضد النساء بشكل مُغلَّف ومقبول اجتماعيًا. المجموعة الأولى هي القيادات والرموز المرتبطة بالكنيسة الإنجيلية، والمجموعة الثانية تتكون من بعض السياسيين الشعبويين، مثل ترامب الذي جسَّد نموذجًا فظًّا لهذا الخطاب العدائي تجاه النساء. فمنذ حملته الانتخابية، لم يتردد في وصف النساء بعبارات مُهينة مثل «كلاب» و»خنازير بدينة»، كما أعرب عن قلقه بشأن خروج النساء للعمل باعتباره تهديدًا للنظام الأسري التقليدي. يُضاف إلى ذلك تصريحه الشهير "Grabbing them by the p**"**، الذي اعتبره البعض دليلاً واضحًا على تشجيعه للاعتداء الجنسي، وتصريحاته بأن النساء يكنّ في حالة عقلية غير مستقرة أثناء الدورة الشهرية. ولهذا السبب، ترى بيتس أن مجموعات المانوسفير ليست كيانات منفصلة عن بعضها البعض، بل هي أشبه بحلقات مترابطة في سلسلة واحدة تمتد من مجموعات العزاب غير الطوعيين المتطرفة وصولاً إلى إلى الآراء الكارهة للنساء السائدة لدى الرأي العام.

وفي الفصل الثامن، «رجال يخشون النساء»، تسلط بيتس الضوء على ردود الفعل الهستيرية التي أثارتها حركة Me Too بين مجموعات المانوسفير. فهذه المجموعات لم تتوانَ عن وصف الحركة بأنها حملة شبيهة بـ»مطاردة الساحرات»، محذرة من أن كل رجل قد يصبح ضحية محتملة للاتهام الكاذب، مما يهدد رزقه، حياته المهنية، استقراره العائلي،

ومكانته الاجتماعية. وترى بيتس أن هذا الخطاب التحريضي لم يقتصر على المانوسفير، بل انتشر بسرعة مذهلة ليتحول إلى جزء من الخطاب العام، رغم أن العدد الفعلي للرجال المؤثرين الذين تعرضوا للمحاسبة بعد Me Too كان محدودًا للغاية، ولم يعانِ أي منهم من انعكاسات تذكر، مقارنة بالملايين من النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي من دون تعويض أو عدالة.

وتعزو بيتس انتشار هذا الخطاب إلى الاستراتيجية المتعمدة لإعادة تعبئة هذه الأفكار وغرسها في الخطاب العام من خلال وسائل الإعلام التقليدية، تحت ذريعة «التوازن» أو «إثارة الجدل»، مما يجعل هذه الآراء تبدو وكأنها وجهة نظر مشروعة يجب أخذها بجدية، رغم كونها قائمة على التضليل والتحريض ضد النساء.

وترى بيتس أن نفس الهستيريا التي انتشرت بعد حركة Me Too قد أعادت وسائل الإعلام إنتاجها عندما طرحت الحركات النسوية فكرة تصنيف الميسوجينية (كراهية النساء) كجريمة كراهية. فقد تصاعدت التحذيرات من أن الرجال سيجدون أنفسهم فجأة مهددين بالسجن لمجرد «تعليقات عابرة» أو «مجاملات غير مؤذية». ولكن، كما تؤكد بيتس، غفلت الصحف ووسائل الإعلام عن حقيقة أن النساء لا يتهافتن -في الواقع- على الإبلاغ عن التعليقات أو الجرائم البسيطة، بل إن الإحصائيات تشير إلى أن كثيرات منهن يتجنبن الإبلاغ حتى عن الجرائم الخطيرة مثل التحرش أو الاغتصاب.

تشير بيتس إلى أن هذه الهستيريا الذكورية هدفها تحويل الأنظار بعيدًا عن معاناة الناجيات من العنف الجنسي وتقويض مصداقية رواياتهن والتقليل من أهمية شهاداتهن. ففي حين أن قلة فقط من الرجال ترتكب جرائم الاعتداء الجنسي، فإن الهستيريا الجماعية التي تتبنى شعار "ليس كل الرجال!" تعمل على تشتيت النقاش وإعادة توجيهه نحو احتياجات ومخاوف الرجال، مما يساهم في إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، واستمرار البيئة العدائية ضد النساء، خصوصًا في أماكن العمل. وبهذا الشكل، يتحول الحديث مرة أخرى من التركيز على معاناة الناجيات إلى التركيز على الرجال وحقوقهم واحتياجاتهم ومخاوفهم، في تكرار مُنهك لدائرة إعادة إنتاج العنف والتواطؤ مع ثقافة الصمت حول الجرائم ضد انساء.

ومع تصاعد خطاب التخويف المرضي من النساء ومن الحركات النسوية ومن حملة Me Too، يتم أيضًا بث الخوف من المساواة والتغيير. نتيجة لذلك، يبدأ الرجال العاديون -المحترمون في الأساس- في التردد في التعاطف مع الناجيات من العنف الجنسي، والتشكيك في دوافعهن ورواياتهن.

تستعرض بيتس في الفصل التاسع ، "رجال لا يعرفون أنهم يكرهون النساء"، تجاربها الشخصية مع طلبة المدارس الثانوية في المملكة المتحدة، حيث تقدم لهم محاضرات منتظمة حول النسوية والتمييز بناءً على النوع الاجتماعي وكيفية التعامل مع الجنس الآخر، خصوصًا في سياقات العمل. من خلال هذه المحاضرات، بدأت بيتس تلاحظ تحولاً تدريجيًا في موقف

الطلاب الشباب، الذين كانوا في البداية أكثر انفتاحًا على المعرفة وتقبل الآخر، ولكنهم سرعان ما بدأوا في ترديد بعض الأفكار المعادية للنساء التي تُروَّج عبر مجموعات المانوسفير.

وبينما كانت بيتس تحاول مناقشة قضايا الصحة النفسية والضغوط المرتبطة بالأدوار الجندرية والنظام الأبوي مع هؤلاء الشباب، كانت تلاحظ أن الشباب المقاومين للنقاش أو المتشككين فيه يغيرون آرائهم تدريجيًا عندما يبدأون في استيعاب أن النسوية لا تهدف إلى مهاجمة الرجال أو سلبهم حقوقهم، بل تسعى إلى بناء نظام اجتماعي أكثر عدالة وإنصافًا للجميع، رجالاً ونساءً.

لكن بعد قضاء بيتس عدة أشهر في البحث الاستقصائي المكثف حول مجموعات المانوسفير، بدأت تلاحظ تغيرات واضحة لدى الطلبة الذكور في المدارس الذين كانت تلقي عليهم محاضرات حول النسوية والعدالة الجندرية. فقد لاحظت أنهم أصبحوا أكثر تأثرًا بخطاب المانوسفير، ويرددون الكثير من قناعاتهم وادعاءاتهم المعادية للنساء. ومع ذلك، وبعد فترة من النقاشات المستمرة معهم، تؤكد بيتس على أن هؤلاء الصبية المراهقين ليسوا كارهين للنساء بطبيعتهم، بل إن لديهم علاقات قوية ومبنية على المحبة والاحترام مع أمهاتهم وأخواتهم وصديقاتهم. وتشدد على أن هناك دائمًا عوامل خارجية تدفعهم إلى تصديق تلك الأفكار وترديدها.

في الصفحات التالية من الفصل، تستعرض بيتس تجارب لشباب ممن انجذبوا إلى عالم المانوسفير وتأثروا بخطاباته السامة لفترة من الزمن، حتى باتوا غير قادرين على الخروج من تأثيرها بسهولة. وفي نهاية الفصل، تبرز بيتس التناقض الواضح في سياسات مكافحة التطرف في بريطانيا، حيث يُركز برنامج Prevent الحكومي - المعني بمراقبة الشباب في المدارس والجامعات وتقديم الدعم لهم لتجنب الانجرار نحو التطرف- بشكل مكثف على مراقبة التطرف الإسلامي والجهادي، بينما يغض الطرف عن الأيديولوجيات المتطرفة الأخرى مثل النازية الجديدة أو التفوق الأبيض White Supremacyأو التطرف الميسوجيني الكاره للنساء.

في الفصل العاشر والأخير من الكتاب، والذي حمل عنوان «رجال يكرهون الرجال الذين يكرهون النساء»، تركز لورا بيتس على استعراض المجموعات الحقيقية التي تعمل على معالجة قضايا الرجال بطرق بناءة بعيدًا عن العنف والتحريض، وتسعى لتقديم دعم نفسي واجتماعي لمن يعانون من عدم عدالة النظام الأبوي. تؤكد بيتس أن الحلول الأمنية والسريعة وحدها غير كافية ولا تجدي نفعًا في التصدي للتطرف، بل لابد من اتباع استراتيجيات صبورة وطويلة المدى لمعالجة جذور المشكلة. وتشير إلى أن الحلقة الأضعف في هذا السياق هي عملية تجنيد الأعضاء الجدد، خاصة من فئة الشباب، وهي العملية التي لا تحظى بالاهتمام الكافي من قبل الحكومات. ومن هنا، ترى بيتس أن من الضروري أن تُدرج هذه

المجموعات على قوائم الرصد والمتابعة كجماعات متطرفة، سواء في الولايات المتحدة أو بريطانيا، وهي خطوة بدأت بالفعل مراكز بحثية مثل The Southern Poverty Law Center و The Justice for Strategic Dialogue، في العمل على تحقيقها.

ترى بيتس أن السبب وراء تهاون الحكومات في إدراج هذه المجموعات على قوائم المنظمات الإرهابية يعود إلى الثقافة السائدة، التي تعتبر كراهية النساء والعنف ضدهن أمرًا عاديًا ومألوفًا، وليس تهديدًا متطرفًا. وبذلك، يتم التقليل من خطورة هذه المجموعات رغم العنف الواضح في خطاباتها، مما يمنحها مساحة أوسع للانتشار والتأثير على الشباب.

أحد الحلول التي تقترحها بيتس لمواجهة التطرف الميسوجيني هو تحدي الأدوار والأنماط الجندرية السائدة، وتقديم الدعم النفسي للرجال والشباب الذين يواجهون مشكلات اجتماعية ونفسية تُستغل من قبل مجموعات الكراهية. وتستعرض بيتس نماذج متعددة لجمعيات ومنظمات تسعى لتحقيق هذا الهدف، ومنها CALM (Campaign Against Living Miserably)، ومقرها في بريطانيا، وتركز على مكافحة الانتحار بين الرجال والشباب من خلال حملات توعية واسعة، وتوفير مساحات آمنة للدعم في المؤسسات التعليمية المختلفة وأماكن العمل وحتى في السجون. كما تعتمد الجمعية على استخدام شخصيات عامة ومؤثرة للترويج لأفكارها واختراق الرأي العام، وهو تكتيك مشابه لما تتبعه مجموعات المانوسفير.

مثال آخر جمعية Promundo، ومقرها في البرازيل، وتركز على تحقيق العدالة الجندرية من خلال إشراك الرجال والشباب في مكافحة العنف ضد النساء، وتعزيز أنماط جديدة من الذكورة الإيجابية. بالإضافة إلى White Ribbon Campaign، وهي شبكة عالمية واسعة من الرجال الذين يعملون على مكافحة العنف ضد النساء، ومنظمة The Good Lad Initiative البريطانية، التي تستهدف توعية الشباب وتشجيعهم على تبني سلوكيات داعمة وغير عنيفة تجاه النساء.

إلى جانب تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للرجال والشباب، وتوعيتهم بمخاطر أيديولوجيا المانوسفير، تسعى هذه الجمعيات أيضًا إلى تزويدهم بالمعلومات والأدوات الأساسية حول موضوعات مثل العلاقات الصحية بين الجنسين ومفهوم الموافقة (consent) والأدوار الجندرية وغيرها. تهدف هذه البرامج إلى تمكين الشباب من التصدي للأفكار السامة والمتطرفة التي تروجها مجموعات المانوسفير.

## خاتمة وتعليقات

تكشف لورا بيتس في كتابها "رجال يكرهون النساء" عن البنية الخطيرة والمتغلغلة لمجموعات المانوسفير، والتي باتت تشكل تهديدًا حقيقيًا للمكتسبات التي حققتها النساء في المجتمعات الغربية على مدار العقود الماضية. فرغم أن تلك المجتمعات قد قطعت شوطًا طويلاً في تجاوز التصورات الأبوية التقليدية، تعيد هذه المجموعات إنتاج تلك التصورات بطرق أكثر عنفًا وتطرفًا، مستفيدة من الفضاء الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي التي سهّلت انتشار خطابها التحريضي والكاره للنساء.

ومما يزيد من خطورة تلك المجموعات ليس فقط الجرائم المروعة التي يرتكبها بعض أعضائها في الواقع ضد النساء، بل أيضًا نجاحهم في اختراق الرأي العام عبر سرديات مضللة تتسلل ببطء وتُقدَّم باعتبارها «حقائق» أو «ما هو معلوم بالضرورة». فتحت ستار «الدفاع عن حقوق الرجال» أو «فضح الامتيازات الأنثوية»، تُمرَّر أيديولوجيات مشبعة بالكراهية، تهدف في جوهرها إلى إعادة النظام الأبوي الذي اعتقدنا أنه صار من الماضي، ليعود في صورة أشد قسوة وعنفًا.

ما يثير القلق بشكل أكبر هو تأثير هذا الخطاب العنيف الكاره للنساء على مجتمعاتنا العربية، التي ما زالت تحتفظ -بصورة كبيرة- بنظامها الأبوي التقليدي ولم تنجح في تجاوزه كليًا مع الحداثة. ففي مجتمع مثل المجتمع المصري، الذي يُعد من أكثر المجتمعات عنفًا ضد النساء، لا تتجلّى خطورة الأمر فقط في معدلات التحرش الجنسي المرتفعة، بل في تطبيع هذا العنف وجعله جزءًا من النسيج الاجتماعي المألوف، إلى حد أن جرائم القتل والاغتصاب والتحرش لم تعد تثير الدهشة أو تستفز الرأي العام بالشكل المطلوب.

في هذا السياق، يصبح انتشار خطاب المانوسفير -وهو خطاب غربي بالأساس ظهر كرد فعل عنيف على الحركات النسوية الغربية القوية التي نجحت في تحقيق مكاسب عديدة للنساء- أمرًا في غاية الخطورة. فهذا الخطاب الذي يُعاد ترجمته ونشره بكثافة على منصات التواصل الاجتماعي العربية، يجد أرضًا خصبة للانتشار في ظل نظام أبوي تقليدي لم يتمكن من استيعاب التحولات الحديثة أو دعم حقوق النساء بشكل فعّال. هذا المزيج بين الخطاب الأبوي التقليدي والخطاب الحديث الكاره للنساء يسهم في انتزاع المكاسب القليلة التي حصلت عليها النساء في العالم العربي بفضل نضالهن الطويل، سواء من ناحية الحماية التقليدية التي كان يمنحها النظام الأبوي للنساء، أو الحقوق والمكاسب الحديثة التي انتزعنها بفضل الحركات النسوية على مدار العقود الماضية.

تقع النساء في مصر والعالم العربي -وكذلك الحركة النسوية- في مأزق مزدوج بين مطرقة الثقافة الأبوية التقليدية، التي ازدادت قوة منذ سبعينيات القرن الماضي مع صعود الصحوة الإسلامية والدعوة السلفية، مما جعل قضايا النساء

وحريتهن محط قلق دائم، وبين سندان الخطاب الكاره للنساء المستورد من الغرب، والذي ينتشر بشكل واسع عبر الإنترنت، ويثير بشكل خاص اهتمام الشباب المتعلم، مما يجعله أكثر جذبًا وتأثيرًا، ويُفاقم من حدة الكراهية والتطرف تجاه النساء والحركة النسوية.

أخيرًا، تلفت الكاتبة الانتباه إلى نقص المبادرات التي تقدم الدعم النفسي للرجال والشباب المتضررين من تأثير الثقافة الذكورية والنظام الأبوي، أو التي تسعى لتوعيتهم بمخاطر هذه الثقافة. هذا النوع من الجهود ما زال محدودًا حتى في الدول الغربية. أما في المجتمعات العربية، فتغيب مثل هذه الجهود تمامًا، مما يجعل الشباب أكثر عرضة للتأثر بالخطابات الكارهة للنساء.

## هوامش مقدمة العرض

- **الفصلان 5-4:** فنانو البصبصة: تناقش بيتس مجتمع فناني الاصطياد (Pickup Artists - PUA)، الذي يروج لتكتيكات متلاعبة لجذب النساء. تنتقد تشييئهم للنساء، وترى أن هذه الاستراتيجيات تعيد إنتاج الصور النمطية الضارة. كما توضّح كيف يصنع هؤلاء الرجال "عقائدهم" الخاصة عن الذكورة، غالبًا على حساب العلاقات الإنسانية الحقيقية.

- **الفصلان 7-6:** حركة حقوق الرجال: في هذين الفصلين، تحلل بيتس حركة حقوق الرجال (Men's Rights Movement - MRM)، مبرزة خطابها المعادي للنسوية وتركيزها على تصور الرجال كضحايا. تنتقد كيف يصوّر هذا الخطاب النساء كخصوم، ويساهم في خلق ثقافة اضطهاد لحقوق النساء.

- **الفصل 8:** دور الإعلام والمجتمع: تستكشف بيتس كيف تساهم التمثيلات الإعلامية في تكريس كراهية النساء، من الأفلام التي تمجّد الذكورية السامة إلى التغطيات الإخبارية التي تقلل من شأن تجارب النساء. تناقش كيف تجعل هذه السرديات المواقف العنيفة والمهينة تجاه النساء أمورًا طبيعية ومقبولة.

- **الفصلان 10-9:** التقاطعية: يركز هذان الفصلان على أهمية مفهوم "التقاطعية" في فهم كراهية النساء. تبرز بيتس كيف تعقد عوامل مثل العرق والطبقة والميول الجنسية، من تجارب النساء مع الميسوجينية، مؤكدة أن جميع النساء لا يختبرن الكراهية بنفس الطريقة.

- **الفصل 11:** الأثر على النساء: تتناول بيتس العواقب الواقعية للميسوجينية على النساء، بما في ذلك آثارها على الصحة النفسية والخوف من العنف والتمييز الجنسي اليومي. وتشارك قصصًا شخصية من نساء لتوضيح مدى تغلغل هذه المشكلات في الحياة اليومية.

- **الفصلان 13-12:** دعوة للتحرك: في الفصول الختامية، تؤكد بيتس أهمية إدراك ومواجهة كراهية النساء بجميع أشكالها. وتدعو إلى العمل الجماعي والتمكين، وتشجع القراء على أن يكونوا حلفاء في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز.

- **التقاطعية كمنهج تحليلي:** تشدد بيتس على ضرورة فحص كيفية تقاطع كراهية النساء مع أشكال أخرى من القمع، بما في ذلك العرق والطبقة والميول الجنسية. يضيف ذلك عمقًا لتحليلها، ويسلط الضوء على تنوع تجارب النساء في مواجهة الميسوجينية.

**كلمات مفتاحية**

العنف ضد النساء - كراهية النساء - تطبيع العنف - المانوسفير - التطرف الميسوجيني

# تعريف المساهِمات

**أمل حمادة**

أستاذة مساعدة للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ومديرة وحدة دراسات المرأة بالكلية، والمنسق الأكاديمي للماجستير المهني في النوع والتنمية. تعمل في التدريس الجامعي منذ أكثر من ثلاثين عامًا، ودرّست في عدد من الجامعات داخل مصر وخارجها، منها الجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة القديس يوسف في لبنان وعدد من الجامعات الأمريكية.

**هبة صلاح**

باحثة أولى ومترجمة ومحررة لغوية بدار الإفتاء المصرية، متخصّصة في الدراسات الإسلامية والنوع الاجتماعي والتنمية. حاصلة على ماجستير في النوع والتنمية من جامعة القاهرة، ودكتوراه في اللغويات والعلوم الاجتماعية من كلية واشنطن دي سي. تتركز اهتماماتها على تعزيز العدالة بين الجنسين والحوار بين الأديان والثقافات، وأسّست مبادرة «أصواتهن للسلام» عام ٢٠١٩ بهدف تغيير الصور النمطية الخاطئة عن المرأة في المجتمعات العربية، وتعزيز دورها في السلام داخل الأسرة والمجتمع.

**رانيا عاطف**

استشارية في التعليم الفني والتدريب المهني بإحدى المنظمات الدولية المعنية بتطوير نظم التعليم. تمتلك أكثر من ١٠ سنوات من الخبرة في مجالات التعليم الفني والتدريب المهني على المستويين المحلي والدولي، وتشمل خبرتها العمل على قضايا النوع الاجتماعي في التعليم، وبناء الشراكات، وتطوير السياسات المبنية على الأدلة، وتنفيذ برامج بناء القدرات.

**مهجة جودة**

باحثة نسوية مهتمة بقضايا النوع الاجتماعي والتنمية. خريجة زمالة لازورد للقيادة المجتمعية، وحاصلة على ماجستير في النوع والتنمية من جامعة القاهرة. تركز أبحاثها على استخدام المنهج الأنثروبولوجي لفهم تأثير الثقافة الأبوية على الحياة اليومية للنساء.

**سلمى حسن**

حاصلة على الماجستير في دراسات النوع والتنمية من جامعتي ساسكس (المملكة المتحدة) والقاهرة، وبكالوريوس العلوم السياسية – جامعة القاهرة. وتشغل حاليًا منصب مسؤولة النوع والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي (PSEA) في المنظمة الدولية للهجرة في مصر، حيث تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين والترويج للممارسات الآمنة والشاملة. تتركز اهتماماتها البحثية على قضايا النوع الاجتماعي في الفضاءات العامة.

**سارة الغباشي**

باحثة وفنانة تشكيلية وكاتبة، تركز في أعمالها البحثية والفنية على تقاطع الفن مع قضايا الجندر، الهوية، والتمثيل. تهتم بتوثيق التجارب الذاتية والهويات المهمشة، وتسعى لقراءة التحولات الاجتماعية من منظور شخصي وسياسي معًا. تستخدم وسائط متعددة منها النحت، الكتابة، والقصص المصوّرة لتفكيك السرديات التقليدية حول الجسد والذاكرة والفضاء العام. تتابع دراساتها العليا في مجال النحت بكلية الفنون الجميلة – جامعة حلوان.

**رقية الجعفري**

باحثة أكاديمية بوحدة دراسات المرأة ومعيدة بقسم الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة. تندرج اهتماماتها البحثية ضمن دراسات المقاومة الذكية في الفضاء الرقمي، مع تركيز خاص على استخدام السخرية و»الميمز» كأدوات للتعبير والمقاومة اليومية.

**ياسمين أبو الأغا**

مترجمة ومحررة لغوية نسوية. تخرّجت في كلية الألسن – قسم اللغة الإنجليزية، وتعمل منذ عام ٢٠١٦ مع مؤسسة المرأة الجديدة. تهتم بقضايا الجندر واللغة بوصفهما أدوات للوعي والتغيير.

**حبيبة محسن**

باحثة في قضايا التنمية المستدامة – جامعة ولفرهامبتون (المملكة المتحدة). تشمل اهتماماتها البحثية قضايا النساء في دول الجنوب وتقاطعها مع التغيرات المناخية والعدالة البيئية، بالإضافة إلى مشكلات التمكين الاقتصادي والتعليمي للنساء في الدول النامية.